
كتاب الأهرام الاقتصادى
213
استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر
حسين عبد المطلب الأسرج
العدد 213 - أول اغسطس 2005 الثمن ٣ جنيهات

كتاب الأهرام الاقتصادى
يصدر شهريا عن مؤسسة الأهرام

الاشتراكات السنوية:
جمهورية مصر العربية ٣٦ جنيها
الدول العربية ٢٥ $ أمريكى
دول اوروبا وأفريقيا ٤٠ $ أمريكى
باقى دول العالم ٦٠ $ أمريكى

ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مؤسسة الأهرام
العنوان: مؤسسة الأهرام - القاهرة - شارع الجلاء
تليفون: ٥٧٨٦١٠٠-٧٧٠٤٤٤٤
فاكس: ٥٧٨٦٨٣٣ الرقم البريدى: ١١٥١١
البريد الالكترونى: ik@ahram.org.eg

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر

اعداد
حسين عبد المطلب الأسرج
ماجستير الاقتصاد - جامعة الزقازيق
دبلوم معهد التخطيط القومى
باحث اقتصادى بوزارة التجارة الخارجية والصناعة المصرية

العدد 213- اغسطس 2005

مقدمة

الاستثمار الاجنبي المباشر يلعب دورا هاما في التنمية ، غير أن هذا الدور الهام يمكن تلخيصه في انه يعزز الاستثمار الوطني الذي لابديل عنه ولا بديل عن ازالة المعوقات التي تحول دون توسعه والمشكلات التي تعوق زيادته.

واللافت للنظر هو «سياحة» الاستثمار الاجنبي المباشر أمام الموقع المصري دون أن يدخله ويستقر فيه. ومن الثابت أن هنالك انخفاضا كبيرا قد طرأ علي هذه الاستثمارات خلال السنوات الاخيرة ليستثني من ذلك الاستثمار في القطاع النشيط وهو قطاع البترول والغاز.

وعندما نتحدث عن الاستثمار الأجنبي فإنه من الاهمية بمكان التركيز علي الشق الاستثماري المباشر وليس الاستثمار في البورصة التي يدخلها ويخرج منها دون اضافة تنمية حقيقية للاقتصاد الوطني.

ومن هنا فإن هذا الكتاب يبحث فيما بين مايبحثه أمرين علي جانب كبير من الاهمية أولهما وضع مصر فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر. ثانيهما ماهي الاستراتيجية المناسبة لجذب وتنمية هذا الاستثمار الي مصر.

اننا نؤمن بأن لدي مصر كافة المقومات الجاذبة للاستثمار وكافة الامكانيات لكن السؤال هو كيف يمكن «تسويق» كل هذه المقدمات والامكانيات لجذب الاستثمارات الأجنبية ليس هذا فحسب وانما خلطها مع الاقتصاد الوطني بما يحافظ على هدية هذا الاقتصاد.

والله الموفق

رئيس التحرير

مقدمة

لا شك فى أن الاستثمار الأجنبى المباشر –والذى أصبح من أهم عناصر العولمة المالية[1]–يعد أهم عناصر التدفق الشامل للموارد المالية الخاصة[2]،فهو يميل الى أن يكون أكثر استقرارا بما يمثله من استراتيجية طويلة المدى للاستثمار وبما يعود به على الدولة المضيفة من فوائد منها نقل التكنولوجيا ودفع عجلة التجارة والنمو الاقتصادى.

مشكلة البحث وأهميته

تحتاج مصر الى مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر من أجل تحفيز النمو الاقتصادى،وخلق مزيد من فرص العمل،وتقليص الفقر،بالإضافة الى الحاجة الماسة للأساليب التكنولوجية الحديثة.

وعلى الرغم من إدخال العديد من التعديلات على القوانين والتشريعات فى مصر بهدف تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة منها ،فإنها لم تنجح فى أن تصبح موقع جذب للاستثمار الأجنبى المباشر مقارنة بغيرها من الدول النامية.فالبيانات تؤكد ضآلة

---

١ يمكن تعريف العولمة بأنها زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الانسانية من خلال تدفق السلع والخدمات والأموال والتكنولوجيا والقوى البشرية والمعلومات راجع:– عمرو محيى الدين،"العولمة والتغيرات الجوهرية فى بنية الاقتصاد العالمى :اندماج وتكامل هيكل التجارة العالمية وتفكك هيكل الانتاج الصناعى"،سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعى،العدد(٧١)،ديسمبر ٢٠٠٢،ص ٥.

بينما يمكن تعريف العولمة المالية على انها تكامل النظم المالية المحلية مع الأسواق المالية العالمية،وهذا التكامل يحتاج فى الأساس الى أن تقوم الحكومات بتحرير القطاع المالى المحلى وايضا تحرير حساب رأس المال.ويتعاظم ذلك التكامل عندما يؤدى الى زيادة تحركات رؤوس الأموال عبر الحدود وزيادة مشاركة المقرضيين والمقترضيين المحليين فى الأسواق العالمية ،راجع :-

–حسين عبد المطلب الأسرج،"التدفقات المالية الى مصر فى ظل العولمة المالية"،متاح فى:econowpa.wust١.edu/eprints/fin/papers/٠٤٠٩/٠٤١٠٠٠٢ pdf .pp ٤-١٠

- Sergiol.Schmukler and Pablo Zoido- Sobaton ,"Financial Globalization: Opportunities and Challenges for Developing Countries", World Bank, Washington D.C.,٢٠٠١,p١

٢ تنقسم التدفقات الرأسمالية العالمية الى نوعين :رسمية وغير رسمية

–فالتدفقات الرسمية هى تلك التى تتم بقرار من السلطة النقدية فى الدولة المقرضة(عادة البنك المركزى المصرى)وتنتج هذه التدفقات عن ادارة السلطة لموارد الدولة المالية لتحقيق أهداف محددة ولتكن توازن ميزان المدفوعات على سبيل المثال،وتأخذ هذه التدفقات الرسمية عادة شكل المنح والمعونات أو القروض الرسمية لحكومات الدول المتلقية(المدينة).

–أما التدفقات غير الرسمية فهى التى تخرج من الدولة المقرضة بقرارات من جهات خاصة،ولذلك تسمى تدفقات رؤوس الأموال الخاصة،وتنقسم الى ثلاثة أنواع هى الاستثمار الأجنبى غير المباشر(الاستثمار فى الأوراق المالية) Indirect Foreign Investment or Portfolio Investment ويقصد به اجمالى رؤوس الأموال التى تحصل عليها دولة ما(أومؤسسات معينة بها) عندما تقوم باصدار أوراق مالية(أسهم وسندات وغيرها)فى أسواق المال العالمية،أو عندما يقوم مستثمرون أجانب (أفراد أو مؤسسات)بشراء أوراق مالية داخل السوق المحلى لهذه الدول المتلقية.أما النوع الثانى فهو القروض المصرفية،والنوع الثالث وهو محور هذا البحث فهو الاستثمار الأجنبى المباشر.لمزيد من التفاصيل حول هذه الأنواع وأهم الفروق بينها راجع:–

–شرين مصطفى صبحى،الاستثمار الأجنبى فى الأوراق المالية:المحددات وأهم الانعكاسات على الدول المتلقية،رسالة ماجستير،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،٢٠٠٣،ص ص ١٠-١٢

–على عبد الوهاب ابراهيم،الاستثمار الأجنبى المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية فى مصر خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٠،رسالة ماجستير ،جامعة الاسكندرية ،١٩٩٥،ص ص ١٢-١٣

نصيب مصر من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر،حيث وصلت هذه التدفقات الى نحو ٢٣٧ مليون دولار فى عام ٢٠٠٣ مقارنة بنحو ٢,٢٨ مليار دولار فى المغرب ،١,٣٤ مليار دولار فى السودان ونحو ٦٣٤ مليون دولار خلال نفس الفترة ،بينما بلغت هذه التدفقات نحو ١٠,١ ، ١٠,٧٨ ، ١٣,٥٦، ١١,٤١ مليار دولار فى كل من البرازيل ،المكسيك ،هونج كونج ، سنغافورة على الترتيب خلال عام ٢٠٠٣.من ناحية أخرى فان البيانات تؤكد حدوث تراجع فى تدفقات الاستثمار الأجنبى الى مصر خلال السنوات الأخيرة، حيث انخفضت بنحو ٥ أضعاف ما كانت عليه عام ٢٠٠٠ ،٤,٥ ضعف ما كانت عليه عام ١٩٩٨،كما أنها انخفضت خلال عام ٢٠٠٣ بنحو ٦٣% مقارنة بالعام السابق .فكيف يمكن تنمية هذه التدفقات الى مصر؟ وماهى أهم أركان استراتيجية جذب وتنمية تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الى مصر؟

هدف البحث:

يهدف البحث الى عرض أهم ملامح استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبى المباشر الى مصر،من خلال مايلى:-

- دراسة الاتجاهات العالمية للاستثمار الأجنبى المباشر خلال الفترة(٩٥-٢٠٠٣).
- التعرف على ملامح الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر وتطور أهميته النسبية خلال الفترة (٩٢-٢٠٠٣).
- صياغة استراتيجية لجذب وتنمية الاستثمار الأجنبى المباشر الى مصر.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

اتبع الباحث الطريقة الوصفية والتحليلية ،وتم استخدام بعض الأدوات الاحصائية كمقاييس النزعة المركزية ومعدلات النمو بالاضافة الى الأشكال والرسومات البيانية.وقد تم الاعتماد على بيانات منظمة الأونكتاد بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر،وبيانات هيئة الاستثمار ،بالاضافة الى عدد من التقارير الصادرة عن البنك الدولى.كما تمت الاستعانة أيضا ببعض الدراسات والبحوث التى تتعلق بموضوع البحث.

خطة البحث:

تم تناول الموضوع من خلال الفصول التالية:-

الفصل الأول:الاستثمار الأجنبى المباشر:إطار نظرى ومفاهيم أساسية
الفصل الثانى:اتجاهات وتطور الاستثمار الأجنبى المباشر ١٩٩٢-٢٠٠٣
الفصل الثالث:وضع مصر من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر
الفصل الرابع:استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبى المباشر الى مصر

الفصل الأول

الاستثمار الأجنبى المباشر :
إطار نظرى ومفاهيم أساسية

لم تكن العديد من حكومات البلاد النامية ترحب كثيرا خلال عقد السبعينيات بالاستثمار الأجنبى المباشر بسبب اتجاه الشركات متعددة الجنسية الى تحقيق أرباح ريعية دون الاهتمام بتحسين اقتصاديات تلك الدول.ومع عقد الثمانينيات اختلفت هذه النظرة وأصبحت الحكومات تتنافس مع بعضها البعض لجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر وأولى عديد من متخذى القرار فى الدول النامية اهتماما بالغا لتفهم ودراسة العوامل والمحددات التى تجعل من بلادهم أسواقا جاذبة لتدفقات الاستثمارات العالمية المباشرة.

وفى هذا الفصل يتم التعرض لبعض المفاهيم الأساسية التى تتعلق بالاستثمار الأجنبى المباشر،وذلك من خلال النقاط التالية:-

أولا:مفهوم الاستثمار الأجنبى المباشر
ثانيا:أهم مزايا الاستثمار الأجنبى المباشر والانتقادات الموجهة إليها
ثالثا:الشركات المتعددة الجنسية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبى المباشر
رابعا:أشكال الاستثمار الأجنبى المباشر
خامسا:مؤشرات تحليل الاستثمار الأجنبى المباشر

أولا:مفهوم الاستثمار الأجنبى المباشرForeign Direct Investment

اختلفت النظرة الى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى النظرية الحديثة للنمو الاقتصادى ،حيث أصبح ينظر اليه على أنه يمكن أن يؤثر ليس فقط على مستوى الناتج للفرد وإنما فى معدل نمو هذا الناتج وذلك بعدما كان النيوكلاسيك لا يعولون كثيرا على إمكانية أن يؤثر الاستثمار الأجنبى المباشر على معدل نمو الناتج فى الأجل الطويل حيث أن ذلك مرهون بتناقص الغلة فى رأس المال الانتاجى وأنه يمكن أن يؤثر على مستوى الناتج دون التأثير على معدله.

ويمكن أن يحفز الاستثمار الأجنبى المباشر معدل نمو دخل الفرد فى البلد المضيف،حيث أنه يعمل على التوسع فى استخدام المواد الخام المحلية،واستخدام أساليب الإدارة الحديثة،السماح بدخول التكنولوجيات الحديثة بالإضافة الى أن التدفقات الخارجية تسمح بتمويل العجز فى الحساب الجارى.ولا يخفى أن تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر لا يترتب عليها مديونية ولا توجد التزامات بسداد مبالغ محددة فى أوقات محددة كما فى الدين الخارجى إضافة الى أنه يمكن أن يساعد فى تنمية وتدريب الموارد البشرية وتحفيز الاستثمار فى البحوث والتطوير.[٣]

والمقصود بالاستثمار الأجنبى المباشر هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فى الخارج بشكل مباشر للعمل فى صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسى لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة.[٤]

ويعرف كل من صندوق النقد الدولى (IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها الاستثمارات فى مشروعات داخل دولة ما،ويسيطر عليها المقيمون فى دولة أخرى.وقد أوضح صندوق النقد الدولى فى مجال تعريفه لهذه الاستثمارات المباشرة أنه يجب أن تزيد حصة المستثمرين الأجانب عن ٥٠% من رأس المال،أو يتركز ٢٥% فأكثر من الأسهم فى يد شخص واحد،أو جماعة واحدة منظمة من المستثمرين بما يترتب عليه أن تكون لهم سيطرة فعلية على سياسات وقرارات المشروع.[٥]

---

[٣] Kabir Hassan, FDI, Information Technology and Economic Growth in The MENA Region, ١٠th ERF paper.pp١-٢ in www.erf.org.eg

[٤] أمينة زكى شبانه،دور الاستثمار الأجنبى المباشر فى تمويل التنمية الاقتصادية فى مصر فى ظل آليات السوق،المؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر للاقتصاديين المصريين:تمويل التمية فى ظل اقتصاديات السوق،القاهرة ٧-٩ ابريل ١٩٩٤،ص ٢

[٥] على عبد الوهاب ابراهيم،الاستثمار الأجنبى المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية فى مصر خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٠،مرجع سابق،ص ١٦

وحسب تعريف الأونكتاد فان الاستثمار الأجنبى المباشر هو ذلك الاستثمار الذى يفضى الى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبى أو الشركة الأم فى فرع اجنبى قائم فى دولة مضيفة غير تلك التى ينتميان الى جنسيتها.[6] ولأغراض هذا التعريف يكون الحد الفاصل لتعريف الاستثمار الأجنبى المباشر هو ملكية حصة فى رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل تساوى أو تفوق ١٠% من السهم العادية أو القوة التصويتية وتسمى الشركة المحلية المستثمر فيها بالوحدة التابعة أو الفرع.وبذلك يتضمن الاستثمار الأجنبى المباشر ملكية حصة فى رأس المال عن طريق شراء أسهم الشركات التابعة واعادة استثمار الرباح غير الموزعة وأيضا الاقتراض والائتمان بين الشركة الأم والشركة التابعة والتعاقد من الباطن وعقود الادارة وحقوق الامتياز والترخيص لانتاج السلع والخدمات.[7]

ثانيا:أهم مزايا الاستثمار الأجنبى المباشر والانتقادات الموجهة إليها:

تهدف جهود البلاد النامية المشجعة لتدفق الاستثمار الأجنبى المباشر الى الاستفادة مما تمتلكه الشركات الأجنبية من تكنولوجيا ومعرفة فنية وإدارية،اذ أن بعض البلدان النامية قد تتوافر فيها الأموال اللازمة لإقامة المشروعات الا أن عدم توافر التكنولوجيا الحديثة يحول دون تنفيذ تلك المشروعات.ويمكن تلخيص أهم مزايا الاستثمار الأجنبى المباشر والانتقادات الموجهة إليه فيما يلى:- [8]

١-تدريب العمالة المحلية التى تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب.ويقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية الى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بالعمل بها.

ويؤخذ على ذلك أنه فى بعض الحالات لا يؤدى الاستثمار الأجنبى المباشر الى دور ملحوظ فى مجال إكساب العمالة الوطنية المهارات التكنولوجية الحديثة بسبب ضآلة فرص العمل التى تنتجها تلك الاستثمارات لاستخدامها أساليب تكنولوجية كثيفة رأس المال.

٢-إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين المراكز المحلية للبحث العلمى والتطوير،مما يؤدى الى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية.

ولكن يلاحظ أن فروع الشركات العالمية لا تقوم بدعم أنشطة البحث والتطوير فى البلاد النامية وإنما تركز تلك الأنشطة فى المراكز الرئيسية لهذه الشركات والموجودة بالدول

---

[6] راجع :-

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،الاستثمار الأجنبى المباشر والتنمية،سلسلة الخلاصات المركزة،السنة الثانية،اصدار ٩٩/١ ،الكويت،ص ٢.

UNCTAD ,Foreign Direct Investment and Development, UNCTAD/ITE/IIT/١٠(VOL.١) ,New York,١٩٩٩,P٧

[7] مصطفى بابكر ،تطوير الاستثمار الجنبى المباشر ،برنامج اعده المعهد العربى للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر ،٢٤-٢٨ يناير ٢٠٠٤ ،ص ص ٢-٣.

[8] للتفاصيل راجع :-

-عمر البيلى،خديجة الأعسر ،دور الاستثمار الأجنبى الخاص المباشر فى دعم القدرة التكنولوجيا للبلاد العربية،مجلة شئون عربية،العدد ٧٩، سبتمبر ١٩٩٤،ص ص ١٢٦-١٣٠

- على عبد الوهاب ابراهيم،الاستثمار الأجنبى المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية فى مصر خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٠،مرجع سابق،ص ص ١٨-٢٢

-بنك مصر ،قضايا الاستثمار الأجنبى المباشر فى البلدان النامية:نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر،أوراق بنك مصر البحثية،العدد ٢ ، ١٩٩٧ ،ص ص ١٢-٢٢

المتقدمة وذلك بحجة صعوبة التنسيق بين أنشطة البحث والتطوير اذا تمت بشكل لا مركزى،علاوة على ندرة الكفاءات والمهارات المتخصصة فى البلاد النامية،وأن قيام الفروع بهذه الأنشطة سيؤدى الى تشتت المعامل والمختبرات البحثية وبالتالى ارتفاع تكلفة تلك الأنشطة.

٣-قيام فروع الشركات متعددة الجنسية بتوفير احتياجات الشركات الوطنية من الآلات والمعدات والمساعدات الفنية بشروط ميسرة فى السوق المحلى مما يتيح للشركات الوطنية فرصة انتاج السلع بالمواصفات العالمية وبالتالى القدرة على تصدير منتجاتها الى الأسواق الخارجية.

ويؤخذ على ذلك أن مثل تلك الآلات والمعدات والأساليب الإنتاجية تتميز بالكثافة الرأسمالية والتى قد لا تتناسب مع ظروف معظم البلاد النامية ذات الوفرة النسبية فى العمالة غير الماهرة ،وعدم تطويع مثل هذه التكنولوجيا لتتناسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد النامية الا فى حالات قليلة.

٤-قيام المنافسة بين فروع الشركات متعددة الجنسية والشركات الوطنية،مما يدفع تلك الأخيرة نحو محاولة الحصول على أحدث النظم الفنية والادارية وتطويعها وتطويرها،وتزداد قدرة الشركات الوطنية على اكتساب النظم الحديثة مع تطوير قدرتها الفنية والتكنولوجية والبشرية. الا أنه من الناحية الأخرى قد تعمل الشركات الأجنبية على الاستيلاء على الشركات الوطنية التى تشكل منافسا لها فى السوق المحلى وحدوث أوضاع احتكارية للشركات المتعددة الجنسية.

٥-إسهام منتجات فروع الشركات الأجنبية التى تسوق فى السوق المحلى فى نقل المعلومات الفنية لمستهلكى تلك المنتجات وخاصة عندما يكون من الضرورى تقديم معلومات واستخدام تلك المنتجات الى مشتريها من المنتجين أو المستهلكين.

ومع ذلك قد يعد إسهام منتجات الشركات الأجنبية فى نقل التكنولوجيا الحديثة الى السوق المحلى محدودا بسبب اتجاه تلك المنتجات نحو إشباع حاجات الصفوة القلية ذات الدخل المرتفع فى البلاد النامية.

٦-إضافة الاستثمارات الأجنبية الى التكوين الرأسمالى لاقتصاديات البلاد النامية وتعويض نقص المدخرات المحلية نتيجة التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات أو إعادة استثمار عوائدها.وهناك إمكانية أن تسهم تلك الاستثمارات فى علاج الخلل الهيكلى لاقتصاديات البلاد النامية إذا ما تدفقت نحو القطاع الصناعى ومشروعات البنية الأساسية اللازمة لقيام اقتصاديات حديثة.

ولكن قد لا توجه الشركات متعدية الجنسية استثماراتها الى القطاعات الاقتصادية بشكل يسهم فى علاج الخلل الهيكلى لاقتصاديات البلاد النامية مستخدمة فى ذلك التكنولوجيا الحديثة مما يؤدى إلى قيام اقتصاد مزدوج فى تلك الدول حيث تصبح اقتصاديات الدول النامية تتكون من قطاعين أحدهما متقدم نسبيا من الناحية التكنولوجية تمثله فروع الشركات الأجنبية ولأخرى متخلف تكنولوجيا ويحتوى على الشركات الوطنية.ويضاف الى ذلك أن استثمارات هذه الشركات قد تتوجه نحو الصناعات الاستخراجية من اجل استغلال الموارد الطبيعية للبلاد النامية دون تصنيع تلك الموارد فى تلك البلاد وبالتالى محدودية المساهمة فى تطوير قطاع الصناعة التحويلية،كما قد لا تلتزم بعض من هذه الشركات بمراعاة شروط السلامة البيئية.

٧-دعم ميزان المدفوعات بالدولة المضيفة،قد تكون الآثار الأولية أو المباشرة للاستثمار الأجنبى المباشر على ميزان المدفوعات الدولة المضيفة أيجابية،وذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبى (حساب العمليات الرأسمالية)،هذا بالإضافة الى أن الشركات متعددة الجنسية بحكم اتصالاتها الدولية وخبرتها بشبكة الأسواق الدولية وكذا بفضل سمعة تلك الشركات فى الأسواق الدولية والمرتبطة باسمها وعلامتها التجارية،فان تلك الشركات تتيح للدول المضيفة امكانات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها،الا أن تلك الآثار

على ميزان المدفوعات فى المدى المتوسط غالبا ما تكون سلبية وذلك نظرا لعدد من الأسباب أهمها ما يلى:-

-أن الآثار الايجابية على ميزان المدفوعات والمصاحبة لتدفق الاستثمار الأجنبى لا تلبث أن تنقلب بعد فترة الى آثار سلبية حيث أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات سوف تؤدى للزيادة فى واردات الدولة المضيفة من السلع الوسيطة والخدمات،كما أن تلك الشركات سوف تبدأ فى تحويل أرباحها الى الخارج،هذا بالإضافة الى دفع الفوائد عن التمويل الوارد لتلك الشركات من البنوك فى الخارج ودفع مقابل براءات الاختراع والمعونة الفنية،هذا علاوة على تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب فى هذه المشروعات للخارج،كما أن هناك تكاليف غير مباشرة يجب أخذها فى الحسبان،وذلك فى حالة عدم كفاية الايرادات الجارية من النقد الأجنبى للدولة المضيفة وذلك لخدمة الاستثمار الأجنبى.

-بالرغم من امكانية زيادة صادرات الدولة المضيفة من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسية وشبكة اتصالاتها الواسعة بالأسواق الدولية،فان هناك ممارسات من جانب تلك الشركات تحد من أهمية هذه الامكانية ومن هذه الممارسات قيام الشركة ذاتها بالحد من صادرات فروعها بالدول المضيفة حيث أن الفرع كثيرا ما يحظر عليه منافسة الشركة الأم فى الأسواق العالمية،أو ربما لا يسمح لتلك الفروع بالتصدير الا لأسواق معينة وفقا لما يسمى (الشروط التقييدية Restrictive Clauses)،ولقد شكلت تلك الممارسات اتجاها ملحوظا من جانب الشركات متعددة الجنسية،لبعض الاعتبارات مثل رغبة الشركة الأم فى حماية أسواقها أو أسواق بعض الفروع الأخرى التابعة لها،كما قد تسعى الشركة الأم لتنظيم العائد على التكنولوجيا والمعونة الفنية التى تمتلكها حيث أن الحد من امكانية بعض الفروع للوصول الى أسواق معينة يهيء فرصة مناسبة لقيام فروع أخرى تشترى المعرفة الفنية ويغطى انتاجها تلك الأسواق.

-وهناك مزيد من الضغوط قد تقع على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة ،وذلك نتيجة سياسة تسعير الصادرات والواردات التى تتبعها الشركات متعددة الجنسية خاصة فى حالة التكامل الرأسى مع عدد من فروعها،حيث أن الشركة الأم قد تغالى فى أسعار السلع والخدمات التى تقدمها لبعض فروعها Over-Invoicing،كما أن الشركة الأم قد تلجأ الى تسعير الصادرات من السلع والخدمات من بعض فروعها بأقل من قيمتها الحقيقية،وقد يكون الدافع وراء اتباع هذه السياسة فى تسعير الواردات والصادرات هو محاولة الشركة متعددة الجنسية نقل عبء الضرائب من دولة ذات معدلات ضرائب مرتفعة الى أخرى ذات معدلات أقل،أو قد تلجأ لذلك كوسيلة مستترة لنقل الأرباح من دولة تفرض قيودا مشددة على تحويل الأرباح ورأس المال الى دولة أخرى ذات قيود أقل تشددا فى هذا المجال.

ومن الجدير بالذكر أن هناك بعض الدراسات تشير الى أن الشركات متعددة الجنسية قد لعبت دورا هاما فى تنمية الصادرات الصناعية كما فى حالة النمور الآسيوية،وتقوم تلك الشركات بهذا الدور اما مباشرة من خلال قيامها بتصدير منتجات فروعها فى الدول النامية الى الخارج أو بطريق غير مباشر من خلال انتشار تقنيتها بين الشركات الوطنية فى الدول النامية أو من خلال مساهمة تلك الشركات فى رفع مستوى كفاءة انتاجية الشركات الوطنية مما يجعل منتجات تلك الشركات الأخيرة أكثر قدرة على المنافسة فى الأسواق الدولية.وأخيرا قد تستطيع الشركات متعددة الجنسية المساهمة فى هذا المجال من خلال الاتفاقيات الخاصة بالتسويق والتوزيع.

وهناك مجموعة من النتائج والملاحظات الهامة نشير اليها فيما يلى:-

-ان نتائج بعض الدراسات تشير الى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الدول المضيفة ذات درجات الحماية المرتفعة ازاء الواردات تكون أقل توجها للتصدير من تلك الاستثمارات فى الدول ذات مستويات الحماية الأقل.

-ان تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات،يعتمد على نظام سعر الصرف المعمول به فى الدول المضيفة،حيث أنه فى ظل أسعر الصرف المرنة فان أى اختلال بين العرض والطلب على العملات الأجنبية يتم تصحيحه عن طريق تعديل سعر الصرف وفى حالة زيادة الطلب على العرض،فانه يتم تخفيض سعر الصرف،أما اذا كانت الدولة تطبق أسعار الصرف الثابتة،فان صافى الزيادة فى الطلب على العملات الأجنبية الناتج من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من شأنه أن يؤدى الى تقليل الفائض أو زيادة العجز فى ميزان المدفوعات.

وبصفة عامة،فان التضارب فى المصالح وارد تماما بين الدولة الأم والدولة المضيفة ويتمثل بعضه فيما يلى:-[9]
١-من مصلحة الدولة الأم أن يؤدى الاستثمار المباشر فى الخارج الى تعزيز قدرتها التجارية والتصديرية،على حين ترغب معظم الدول المضيفة الى أن يؤدى الاستثمار الأجنبى فيها الى دعم ميزان المدفوعات عن طريق الاستعاضة عن الواردات على الأقل.
٢-من مصلحة الدولة المضيفة أن تضبط تجارتها الخارجية بما يحقق أفضل عائد ممكن لها،على حين أن من مصلحة الشركات عابرة القوميات أن تحقق أفضل تكامل ممكن لعملياتها العالمية عن طريق الضغط لتحرير التجارة الخارجية لهذه الدول المضيفة من الناحية الجمركية والادارية.
٣-الاستثمار المباشر فى البلاد الأجنبية ينتهى الى تعزيز الطابع الاحتكارى للسوق القومية للدولة الأم.
٤-أما بالنسبة للتعارض فى المصالح حول دور الاستثمار المباشر فى الخارج فى توزيع الأسواق فيما بينها،فعلى الرغم من وجود مصلحة اجمالية للقطاع الاحتكارى من الشركات فى تحرير المبادلات الدولية ،فان كل شركة على حدة قد تتعايش مع أنماط مختلفة من السياسات الحمائية للدولة المضيفة اذا كان ذلك يضمن لها الحصول على نصيب أكبر فى السوق المحلية لهذه الدول،أو عن طريق أغلاقها ولو جزئيا بالتمييز ضد صادرات الشركات الأجنبية المنافسة الأخرى التى لا تتمتع بمشروعات تابعة فى هذه السوق.

ثالثا:الشركات المتعددة الجنسية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبى المباشر

تعتبر الشركات المتعددة الجنسية بمثابة القاطرة التى تجر وراءها الاستثمار الأجنبى المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة.[10]وقد تعددت التعاريف الخاصة بالشركات المتعددة الجنسية،نظرا لتعدد المصطلحات الأجنبية لها،فالبعض يطلق عليها الشركات الأجنبية Foreign Firms ،أو الشركات الدولية International Enterprises أوالشركات متعددة الجنسية Multinational Corporations MNCs أوالشركات عبر الوطنية[11] Transnational Corporations TNCs كما تطلق عليها الأمم المتحدة لتوضيح

---

[9] منى قاسم ،الشركات متعددة الجنسية وأهميتها فى الاقتصاد العالمى،النشرة الاقتصادية،بنك مصر،العدد ١،السنة ٤١،١٩٩٨،ص ٥٧

[10] لمزيد من التفاصيل حول نشأة وتطور هذه الشركات راجع:-
-على عبد الوهاب ابراهيم،الاستثمار الأجنبى المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية فى مصر خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٠،مرجع سابق،ص ص ٢٤-٢٦
-بنك مصر،الشركات متعددة الجنسية ودورها فى الاقتصاد المصرى،النشرة الاقتصادية،العدد٢،السنة ٤٢،القاهرة،١٩٩٩،ص ص ٤٧-٤٩

[11] المرجع السابق،ص ٤٤

أنها ليست شركات يمتلك رؤوس أموالها أكثر من دولة وانما هى شركات لها فروع فى العديد من الدول وتعمل وفق الاستراتيجية التى تحددها الشركة الأم.[١٢]

وقد تبنى كل من العالم Dunning والمجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة تعريفا متسعا لهذه الشركات،حيث تعرف الشركة متعددة الجنسية فى ظله بأنها تلك المنشأة التى تمتلك وسائل الانتاج وتسيطر عليها وتباشر نشاطها سواء فى مجال الانتاج أو المبيعات أو الخدمات فى دولتين أو أكثر.[١٣]أما العالم Behrman فقد أضاف عنصر الاستراتيجية الانتاجية العالمية الموحدة لهذا التعريف السابق حيث يرى أن الشركات متعددة الجنسية هى التى تسيطر على وحدات انتاجية فى أكثر من دولة وتديرها فى اطار استراتيجية موحدة.أما العالمVernonفقدم تعريفا أكثر شمولية لهذه الشركات وهو أن الشركات متعددة الجنسية هى التى تسيطر على عدد معين من الوحدات الانتاجية فى ست دول أجنبية أو أكثر،على أن يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن ١٠٠ مليون دولار أمريكى خارج الدولة الأم،وكل هذا فى اطار استراتيجية موحدة.[١٤]

أما منظمة الأونكتاد فتعرف هذه الشركات على أنها تلك المؤسسات ذات المسئولية المحدودة أو غير المحدودة التى تتألف من الشركة الأم وفروعها الأجنبية فالشركة الأم هى المالكة للأصول المستخدمة فى الانتاج فى الخارج.أما الفرع الأجنبى Foreign Branch (المملوك كليا أو جزئيا)فهو المؤسسة ذات المسئولية المحدودة أو غير المحدودة التى مقرها الدولة المضيفة Host Countryوالتى تمتلك فيها شركة الوطن الأم Home Country حصة تتيح لها حق المشاركة فى الادارة.[١٥]

وتتصف هذه الشركات بالعديد من الخصائص التى تميزها عن غيرها من الشركات الأخرى مثل الحجم الكبير،التفوق التكنولوجى،الانتماء الى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا،زيادة درجة التنوع والتكامل،السيطرة،أسواق احتكار القلة.[١٦]

وتعمل الشركات متعددة الجنسية على الاستثمار فى المناطق التى ترتفع فيها معدلات الربح مع تنوع وتغيير نشاطها ومراكز انتاجها بما يتلاءم وتحقيق ذلك الهدف.وتستغل هذه الشركات العديد من المزايا التى تتمتع بها،ومن أهمها التقدم التكنولوجى والأساليب الادارية والتنظيمية المتطورة، فضلا عن القدرة على الوصول الى الأسواق العالمية بما تملكه من وسائل الدعاية والاعلان[١٧].

---

[١٢] عمر البيلى،خديجة الأعسر،دور الاستثمار الأجنبى الخاص المباشر فى دعم القدرة التكنولوجيا للبلاد العربية،مرجع سابق،ص ١٢٣

[١٣] على عبد الوهاب ابراهيم،الاستثمار الأجنبى المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية فى مصر خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٠،مرجع سابق،،ص ٢٦

[١٤] بنك مصر،الشركات متعددة الجنسية ودورها فى الاقتصاد المصرى،مرجع سابق،ص ٤٥

[١٥] راجع:-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،الاستثمار الأجنبى المباشر والتنمية،سلسلة الخلاصات المركزة،السنة الثانية،اصدار ٩٩/١ ،الكويت،ص ١.

- UNCTAD ,Foreign Direct Investment and Development, Opict,P٧

[١٦] راجع :-

-على عبد الوهاب ابراهيم،الاستثمار الأجنبى المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية فى مصر خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٠،مرجع سابق،،ص ٢٦

- منى قاسم ،الشركات متعددة الجنسية وأهميتها فى الاقتصاد العالمى، مرجع سابق،ص ص ٥٨-٦٦

[١٧] تجدر الاشارة الى أن الشركات متعددة الجنسية تلعب دورا محوريا فى زيادة عولمة الاقتصاد العالمى،ففى عام ١٩٩٩ شكلت العمليات المحلية لنحو ٢٤٠٠ شركة أمريكية متعددة الجنسية نحو ٢٦% من الناتج المحلى الأمريكى،ونحو ٦٣% من اجمالى الصادرات الأمريكية،٣٧% من اجمالى الواردات الأمريكية،ونحو ٦٨% من نفقات البحوث والتطوير فى الولايات المتحدة الأمريكية،كما أن ما يقرب على نصف العاملين بالقطاع الصناعى الأمريكى يعملون فى مثل هذه الشركات فى عام ٢٠٠٤. راجع

وتجدر الاشارة الى حدوث نمو هائل فى عدد الشركات متعددة الجنسية،حيث يوجد فى الوقت الحاضر ما لا يقل عن ٦١ ألف شركة أم لها حوالى ٩٠٠ألف شركة أجنبية تابعة تمثل رصيدا للاستثمار الأجنبى المباشر يبلغ نحو ٧ تريليون دولار[١٨]مقارنة بنحو ٣٩ ألف شركة أم لها حوالى ٢٧٩ ألف فرع منتشرة فى كافة أرجاء العالم،برصيد استثمارات بلغ ٢,٧ تريليون دولار عام ١٩٩٥.[١٩]

رابعا:أشكال الاستثمار الأجنبى المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبى المباشر عديدا من الأشكال والتى تختلف باختلاف الغرض الذى تسعى اليه هذه الاستثمارات وفيما يلى عرض موجز لهذه الأغراض:-[٢٠]

١-الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:

تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسية نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية المواد الخام التى تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة فى مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى،ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية.

٢-الاستثمار الباحث عن الأسواق:

ساد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعات التحويلية فى الدول النامية خلال الستينيات والسبعينيات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات.ويعتبر ذلك النوع عوضا عن التصدير من البلد المصدر للاستثمار،كما أن وجوده فى البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات.كما أن هناك أسبابا أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل فى الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها.ففى هذه الحالة فان هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات وإنما له آثار ايجابية على الاستهلاك وآثار ايجابية غير مباشرة على التجارة.ومن شأن هذا النوع من الاستثمار أن يساهم فى ارتفاع معدلات النمو فى الدولة المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها،كما أن له آثارا توسعية على التجارة فى مجالى الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار.

٣-الاستثمار الباحث عن الكفاءة فى الأداء:

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسية بتركيز جزءً من أنشطتها فى الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية.فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور فى الدول الصناعية بعض هذه الشركات الى الاستثمار فى عديد من الدول النامية.ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة،كما يؤدى إلى تنويع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج.وقد يأخذ هذا النوع من الاستثمار أشكالا عدة منها تحويل الشركات متعددة الجنسية جزءً من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة الى الدولة المضيفة لتقوم شركات وطنية وفقا لتعاقد ثنائى.وبهذه الوسيلة

- Nocke, Volker and Stephen Yeaple, An Assignment Theory of Foreign Direct Investment, National Bureau of Economic Research(NBER),Working Paper ١١٠٠٣,Cambridge ,December ٢٠٠٤,p١

[١٨]- UNCTAD ,World Investment Report ٢٠٠٤:The Shift Towards Services, United Nation, New York,٢٠٠٤,p xvii

[١٩] عمرو محيى الدين،العولمة والتغيرات الجوهرية فى بنية الاقتصاد العالمى :اندماج وتكامل هيكل التجارة العالمية وتفكك هيكل الانتاج الصناعى،مرجع سابق ،ص ٧.

[٢٠] راجع:-

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،الاستثمار الأجنبى المباشر والتنمية،مرجع سابق ،ص ص ٤-٥.

- UNCTAD ,Foreign Direct Investment and Development, Opict,pp١٩-٢٥

تتمكن الشركة بالبلد المضيف من الدخول للأسواق الأجنبية التى لم يكن متاحا لها النفاذ إليها بمفردها نسبة لافتقارها الى شبكات التوزيع والمعلومات والقنوات التى تتوافر لدى الشركات متعددة الجنسية.وقد لعبت فكرة تحويل الأنشطة كثيفة العمالة الى الدول النامية دورا محوريا فى نمو الصادرات الصناعية فيها خلال السنوات الماضية.وثمة شكل آخر من هذا النوع وهو تصنيع بعض المكونات فى الخارج بسبب ارتفاع الأجور فى البلد الأم أو ارتفاع صرف عملته.إلا أن هذه العملية تتطلب إنتاجية ومهارة تقنية عاليتين فى الدولة المضيفة للاستثمار،وبالتالى فإنها تتركز حاليا فى بعض الدول حديثة التصنيع،حيث تقوم الشركة المحلية المتعاقدة بالباطن مع الشركة متعددة الجنسية بتصنيع السلعة تكاملها وتضع عليها العلامة التجارية للشركة الأم لأغراض التسويق.وقد يؤدى هذا النشاط الى تعزيز القدرات الإنتاجية للشركة بالبلد المضيف للاستثمار مما يشجعها على إنتاج السلعة بنفسها ولنفسها ثم تغزو بها السوق مما يعتبر نوعا من ترقية الجودة.ومن أهم ما يميز هذا النوع من الاستثمار أن صادرات هذه السلعة الى الدولة الصناعية ليست معرضة للحواجز التجارية باعتبارها مرتبطة بالشركة الأم فى الدولة المعنية.

٤-الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية:

يتم هذا النوع من الاستثمار فى المراحل اللاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسية عندما تقوم الشركة بالاستثمار فى مجال البحوث والتطوير فى إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها فى تعظيم الربحية.ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعى على التجارة من زاويتى الإنتاج والاستهلاك،كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للاستثمار.

وأهم هذه الأشكال ما يلى:-[٢١]

١-الاستثمار المشترك:Joint Venture

الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذى يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة فى رأس المال للمشروع بل تتعداه أيضا الى الادارة ،الخبرة،براءات الاختراع والعلامات التجارية.وينطوى هذا النوع من الاستثمار على الجوانب التالية:-

أ- الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطنى والآخر أجنبى لممارسة نشاط انتاجى داخل دولة الطرف المضيف.

ب- أن الطرف الوطنى قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.

ت- أن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة فى شركات وطنية قائمة قد يؤدى الى تحويل هذه الشركات الى شركات استثمار مشترك.

ث- ليس بالضرورة أن يقدم الطرف الأجنبى أو الوطنى حصة فى رأس المال بمعنى أن المشاركة فى مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة،المعرفة،العمل،التكنولوجيا.كما يمكن أن تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية أو تقديم السوق.

ج- أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق فى المشاركة فى ادارة المشروع.

وبالنسبة للدول النامية يعتبر الاستثمار المشترك من أكبر أنواع أو أشكال الاستثمار الأجنبى المباشر قبولا ،ويرجع ذلك لأسباب سياسية واجتماعية أهمها تخفيض درجة تحكم

---

[٢١] مصطفى بابكر،تطوير الاستثمار الأجنبى المباشر،مرجع سابق،ص ص ١٨-١٩

الطرف الأجنبى فى الاقتصاد الوطنى،إضافة لمساعدة هذا النوع من الاستثمار فى تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين.

وبصفة عامة يساهم الاستثمار المشترك اذا أحسن تنظيمه وتوجيهه وادارته فى زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية وخلق فرص جديدة للعمل،تحسين ميزان المدفوعات،تنمية قدرات الكوادر الوطنية وخلق علاقات تكامل اقتصادية مع النشاطات الاقتصادية والخدمية بالدول المضيفة.

٢-الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبى Wholly-Owned FDI[٢٢]

تعتبر الاستثمارات التى يملكها المستثمر الأجنبى بالكامل من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعدية الجنسية وتتمثل فى قيام هذه الشركات بانشاء فروع Subsidiaries للانتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الانتاجى والخدمى بالدولة المضيفة .وتتردد الدول كثيرا فى التصديق لمثل هذه الاستثمارات خوفا من التبعية الاقتصادية وسيادة احتكارات الشركات المتعددة الجنسية لأسواقها،الا أن الدلائل العلمية تشير الى انتشار هذا النوع من الاستثمارات فى الدول النامية واستخدامه كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية كما لا توجد دلائل كافية لتأييد تخوف الدول النامية بشأن الآثار السياسية والاقتصادية السلبية لمثل هذا الشكل من الاستثمارات الأجنبية.

ولهذا النوع مزاياه التى تتمثل فى أن زيادة تدفقات رأس المال الأجنبى تؤدى الى كبر حجم المشروع للمساهمة الجيدة فى اشباع حاجة السوق المحلى وايجاد فائض للتصدير مما يترتب عليه تحسن فى ميزان المدفوعات والمساهمة فى التحديث التكنولوجى على نطاق كبير وفعال وخلق فرص للعمالة المباشرة والغير مباشرة.أما عيوب هذا النوع فتتمثل فى خشية الدول المضيفة من أخطار الاحتكار والتنمية الاقتصادية وما يترتب على ذلك من آثار سياسية سلبية فى حالة تعارض المصالح بينها وبين الشركات المعنية.

٣-مشروعات أو عمليات التجميع Assembly Operations[٢٣]

تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبى والطرف الوطنى يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثانى بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا كما يقوم الطرف الأجنبى أيضا بتقديم الخبرة أو المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلى للمصنع،عمليات التشغيل والتخزين والصيانة..الخ،التجهيزات الرأسمالية فى مقابل عائد مادى يتفق عليه.وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الأجنبى أو ألا يتضمن عقد أو اتفاقية المشروع أى مشاركة للمستثمر الأجنبى فى ادارة المشروع وبالتالى يكون الاستثمار مشابها لأشكال الاستثمار غير المباشر فى مجال الانتاج.

٤-الاستثمار فى المناطق الحرة Free Zones[٢٤]

---

[٢٢] المرجع السابق،ص ٢٥

[٢٣] نفسه،ص ٢٧

[٢٤]تختلف أشكال ومسميات المناطق الحرة من دولة لأخرى فهناك مناطق حرة مخصصة للتصدير Export Processing Zones(EPZs)،ومناطق اقتصادية ذات طبيعة خاصة Special Economic Zones كما توجد مناطق حرة مخصصة للخدمات وأخرى للتكنولوجيا الحديثة.وبرغم اختلاف الأشكال التى تأخذها هذه المناطق الا أن جميعها تشترك فى أنه لا يتم فرض أى نوع من الرسوم أو الضرائب الجمركية على وارداتها من العالم الخارجى،كما تعامل المنتجات التى تخرج من هذه المناطق الى داخل البلاد كما لو كانت سلعا مستوردة من الخارج.وتعرف المنطقة الحرة بأنها عبارة عن جزء من أراضى الدولة تدخل ضمن حدودها سياسيا،وتخضع لسلطتها اداريا،ويتم التعامل فيها بصورة خاصة من النواحى الجمركية والاستيرادية والنقدية والضريبية وغيرها من المعاملات التجارية التى تتعلق بحركة البضائع دخولا وخروجا،بحيث لا تنطبق على هذه المعاملات تلك الاجراءات العادية المعمول بها داخل الدولة بهدف السماح بقدر أكبر من المعاملات

يهدف انشاء المناطق الحرة الى تشجيع اقامة الصناعات التصديرية ،ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والاعفاءات.

خامسا:مؤشرات تحليل الاستثمار الأجنبى المباشر

عادة ما يستعين المستثمر الأجنبى ببعض المؤشرات وبالنتائج التى تعرضها الجهات المتخصصة وذلك قبل الاقدام على الاستثمار فى بلد ما وفيما يلى عرض موجز لأهم هذه المؤشرات دون الخوض فى تفاصيلها.

١-مؤشر الأداء ومؤشر الامكانات للاستثمار الأجنبى المباشر الوارد FDI Performance Index and FDI Potential Index

أطلقت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD لأول مرة فى تقرير الاستثمار العالمية لعام ٢٠٠١ مؤشر الاستثمار الأجنبى الوارد لاستشفاف مدى نجاح جهود البلد فى استقطاب الاستثمار الأجنبى المباشر من منظور يحاول مقارنة قوة الدولة الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبى المباشر فى نشاطها المحلى والخارجى وخلق وظائف فى سوق العمل .وقد طورت الأونكتاد هذا المؤشر فى تقاريرها التالية،حيث اعتمد تقرير الأمم المتحدة في قياس أداء الدول في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة علي مؤشرين, الأول: هو مؤشر الأداء و يشير إلي مدي نجاح اقتصادها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة,ويقيس مؤشر أداء البلد حصة البلد من الاستثمار الأجنبى الوارد عالميا الى حصة البلد من الناتج المحلى الاجمالى للعالم ويتم أخذ متوسط آخر ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية, أما المؤشر الثاني فهو مؤشر إمكانات جذب الاستثمار ويقيس إمكانات اقتصادها في جذب الاستثمارات الأجنبية, ويستند هذا المؤشر الى ١٣ مكون لقياس امكانات البلد وتشمل معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ،متوسط دخل الفرد،نسبة الصادرات الى الناتج،انتشار خطوط الهاتف الثابت،انتشار خطوط الهاتف المحمول،متوسط استهلاك الطاقة للفرد،نسبة الانفاق على البحوث والتطوير الى الناتج المحلى الاجمالى،نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لاجمالى السكان،التصنيف السيادى للبلد،نسبة صادرات الموارد الطبيعية للعالم،نسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات للعالم،نسبة صادرات البلد من الخدمات للعالم،نسبة البلد من الرصيد التراكمى للاستثمار الأجنبى المباشر الوارد للعالم.ويقسم الأونكتاد الدول وفق تقاطع مؤشرى الأداء والامكانات كالآتى:

-مجموعة الدول السباقة،أى الدول ذات أداء مرتفع وامكانات مرتفعة.
-مجموعة الدول دون الامكانات،اى الدول ذات أداء منخفض وامكانات مرتفعة.
-مجموعة الدول أعلى من الامكانات،أى الدول ذات أداء مرتفع وامكانات منخفضة.

والمبادلات التى من شأنها جذب الاستثمارات اليها.ومن الجدير بالذكر أن هناك اهتمام عالمى متزايد باقامة المناطق الحرة باعتبارها احدى الصيغ التى تساهم بفاعلية فى جذب رؤوس الأموال العالمية،فعلى سبيل المثال بلغت أعداد المناطق الحرة المخصصة للتصدير على مستوى العالم فى عام ٢٠٠٢ نحو ٣ آلاف منطقة مقابل ٥٠٠ منطقة فى عام ١٩٩٥ و١٧٦ منطقة فى عام ١٩٨٦،كما زادت أعداد الدول التى تضم مناطق تصديرية حرة من ٤٧ دولة فى عام ١٩٨٦ ،الى ٧٣ دولة فى عام ١٩٩٥ لتصل الى ١١٦ دولة فى عام ٢٠٠٢. لمزيد من التفاصيل راجع:-
-المرجع السابق ،ص ٢٨-٣٠
- البنك الأهلى المصرى،تقييم أداء المناطق الحرة فى مصر،النشرة الاقتصادية،المجلد ٥٦،العدد٣،القاهرة،ص ص ٥-١٩

-مجموعة الدول ذات الأداء المنخفضة،وهى تلك الدول التى تتصف باداء منخفض وامكانات منخفضة.[٢٥]

٢-مؤشر المخاطر القطرية:[٢٦]

أصبحت مؤسسة Political Risk Services من أشهر هذه الجهات حيث تقوم باصدار تقارير عن مختلف الدول وتقوم بترتيب هذه الدول فيما يتعلق بدرجة المخاطر التى تحصل عليها .ويستند نظام تقييم المخاطر على اعطاء قيم عددية (تسمى نقاط مخاطر)لعدد من مكونات المخاطر يتم تحديدها سلفا ،حيث تعطى أرقاما أعلى للمخاطر المتدنية.وقد جمعت مختلف مكونات المخاطر القطرية تحت ثلاث مجموعات هى:المخاطر السياسية ،المخاطر الاقتصادية،المخاطر التمويلية.ويمثل مجموع نقاط المخاطر الفرعية للمجموعة مؤشر المخاطر الاجمالية للمجموعة.

٣-المؤشر الثلاثى المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة Wealth OF Nations Index for Emerging Economies[٢٧]

يصدر هذا المؤشر عن مركز الشئون المالية الذى أسسته مجموعة جريدة الأحداث العالمية الأمريكية منذ عام ١٩٩٦ بمعدل مرتين فى السنة لغرض قياس مدى قدرة الاقتصاديات الصاعدة على تحقيق التنمية المتوازنة وكذلك مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة .ويستند المؤشر المركب الى ثلاثة مؤشرات فرعية تتضمن ٦٣ مكونا هى:

أ- مؤشر البيئة الاقتصادية (٢١ عنصرا تغطى المؤشرات الاقتصادية الرئيسية،مؤشرات الاندماج فى الاقتصاد العالمى،مؤشرات بيئة أداء الأعمال).

ب- مؤشر البنية التحتية للمعلوماتية (٢١ عنصرا تغطى مؤشرات نوعية التعليم ،مؤشرات البنية التحتية للمعلوماتية،مؤشرات انتشار المعلوماتية).

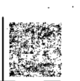
ت- مؤشر البيئة الاجتماعية (٢١ عنصرا تغطى مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعى،مؤشرات الصحة، العالمى،مؤشرات حماية البيئة الطبيعية).

---

٢٥ راجع،حسين عبد المطلب الأسرج، وضع مصر فى تدفقات الاستثمار العالمية :عرض لأهم ما جاء فى تقرير الاستثمار العالمى لعام ٢٠٠٤،المجلة المصرية للتنمية والتخطيط،تحت النشر،معهد التخطيط القومى،القاهرة

[٢٦] لمزيد من التفاصيل راجع،مصطفى بابكر،تطوير الاستثمار الأجنبى المباشر،مرجع سابق،ص ص ٤٥-٥٢

[٢٧] للتفاصيل راجع ،المرجع السابق،ص ص ٥٢-٥٤



الفصل الثانى

اتجاهات وتطور الاستثمار الأجنبى المباشر ١٩٩٢-٢٠٠٣

اصبح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة عالمية بحيث أصبحت مختلف الدول المتقدمة والنامية منها على السواء تتنافس للحصول على أكبر نصيب من هذا التدفق.وقد أدت العولمة الاقتصادية وانفتاح أسواق التصدير الى زيادة الحاجة الى رفع القدرة التنافسية للدول لزيادة حصتها التصديرية،ويلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في تضييق الفجوة التكنولوجية بين الدول النامية والمتقدمة عن طريق نقل التكنولوجيا ،فضلا عن أنه يتصف بالاستقرار النسبي مقارنة بالاستثمارات في الأوراق المالية.

وفي هذا الفصل يتم تحليل اتجاهات وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٣)،وذلك كما يلي:-

أولا:العوامل التي أدت الى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وأهم اتجاهاته خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٣)

ثالثا: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر وأهم اتجاهاته خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٣)

رابعا: تطور رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٣)

أولا:العوامل التي أدت الى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نموا متسارعا خلال العقدين الماضيين حيث زادت بنحو ثلاثة اضعاف خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩٠ لتصل الى ٢٠٣ مليار دولار عام ١٩٩٠ مقابل نحو ٥٩ مليار دولار عام ١٩٨٢.ثم زادت بنحو سبعة أضعاف خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ لتصل الى نحو ١٤٩٠مليار دولار عام ٢٠٠٠.[٢٨] ولكنها اخذت في الانخفاض في السنوات التالية لتصل الى ٥٦٠ مليار دولار عام ٢٠٠٣ .

ويمكن إرجاع هذه الزيادات في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى العديد من العوامل يذكر منها مايلي:[٢٩]

١-الزيادة الكبيرة في حاجة الدول الى التمويل الخارجي في وقت تناقص فيه معدل الادخار على مستوى العالم وتناقصت فيه أيضا مصادر التمويل الأخرى بالنسبة لكثير من الدول النامية،حيث انخفض معدل الادخار العالمي من حوالي ٢٣,٢% خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٥ الى نحو ٢١,٢% خلال الفترة من ١٩٨٦-١٩٩٧ ثم واصل انخفاضه ليصل الى ١٩% عام ٢٠٠٢.[٣٠]

٢-انحسار حركة الإقراض الدولية بسبب اندلاع أزمة المديونية الدولية عام ١٩٨٢ وتوقف العديد من الدول النامية عن دفع أعباء ديونها ،بالإضافة الى المشروطية الزائدة للقروض التي تقدمها المنظمات الدولية والتي قد تتعارض مع قرارات واضعي السياسة في الدول المقترضة.

٣-تفكك الاتحاد السوفيتي السابق والتحول الاقتصادي الذي اعتمدته دول أوروبا الشرقية بعد هذا التفكك وما ترتب على ذلك من زيادة الطلب على الاستثمارات الخارجية بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر ،إضافة الى التوسع الهائل الذي شهدته الشركات عبر الوطنية التي تلعب الدور الرئيسي في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

٤-اتجاه العديد من الدول التي عليها ديون كثيرة مثل الأرجنتين والبرازيل والفلبين والمكسيك الى عملية بيع ديونها للمستثمرين بأسعار مشجعة،وقد تراوحت النسبة التي تضمنها هذا البرنامج ما بين ٢٠%-٨٠% من اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى هذه الدول.[٣١]

[٢٨] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا،سياسات جذب الاستثمار الأجنبي والبيني في منطقة الاسكوا:تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسة حالات الأردن والبحرين واليمن،الامم المتحدة،نيويورك،٢٠٠٣، ص ٥

[٢٩] لمزيد من التفاصيل راجع:-

- أمينة زكي شبانه،دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، مرجع سابق، ص ص ٥-٨

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا،سياسات جذب الاستثمار الأجنبي والبيني في منطقة الاسكوا:تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر،مرجع سابق، ص ٥

[٣٠] World Bank, World Development Indicators, different issues

٥-تزايد أعداد الاتفاقيات الثنائية التى تشجع الاستثمارات بين الدول واستخدام الاستثمار الأجنبى المباشر كوسيلة لتلافى القيود الجمركية التى وجدت نتيجة لقيام العديد من التكتلات الاقتصادية.

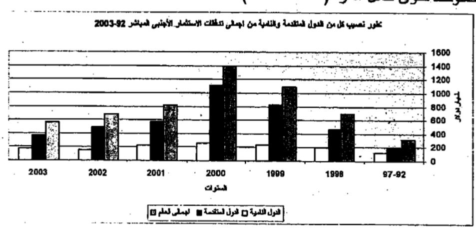
٦-تبنى أغلب الدول النامية برامج للإصلاح الاقتصادى تضمنت تحرير حركة التجارة ورأس المال ،كما ساعد التقدم التكنولوجى الهائل وخاصة فى مجال الاتصالات على سرعة انتقال المعلومات والاحصاءات وبالتالى سرعة اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار فى الدول المختلفة،فضلا عن أن هذا التقدم التكنولوجى سهل عملية انتقال الأموال من بلد الى آخر وقلل من تكلفة نقلها وهو الأمر الذى ساهم فى سهولة تدفق هذه الأموال.

وفيما يلى عرض لاتجاهات وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٣).

أولا: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد وأهم اتجاهاته خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٣).

يتضح من الجدول رقم (٢) بالملحق الاحصائى والخاص بتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد والتوزيع الاقليمى له خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٣)،زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد بصورة كبيرة خلال الفترة،حيث زادت هذه التدفقات من نحو ٣١١ مليار دولار كمتوسط سنوى للفترة (١٩٩٢-١٩٩٧) الى حوالى ١٠٨٦,٨، ١٣٨٨ مليار دولار خلال عامى ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ وبمعدل زيادة بلغ ٢٤٩,٥% ،٣٤٦,٣% على الترتيب.ولكن يلاحظ انخفاض هذه التدفقات فى السنوات التالية لتصل الى نحو ٦٧٨,٨ ،٥٦٠ مليار دولار خلال عامى ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ على الترتيب،أى انخفضت بحوالى النصف عما كانت عليه فى عام ٢٠٠٠.

وكما يتضح من الشكل البيانى التالى فان الدول المتقدمة تسيطر على أكبر حصة من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد،حيث ارتفعت هذه التدفقات الى نحو ٣٦٦,٦ مليار دولار فى عام ٢٠٠٣ وبما يشكل ٦٥,٥% من اجمالى التدفق السنوى العالمى،مقابل نحو ١٨٠,٨ مليار دولار وبما يشكل ٥٨,٢% من اجمالى التدفقات الاستثمارية العالمية المباشرة كمتوسط سنوى خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٧)

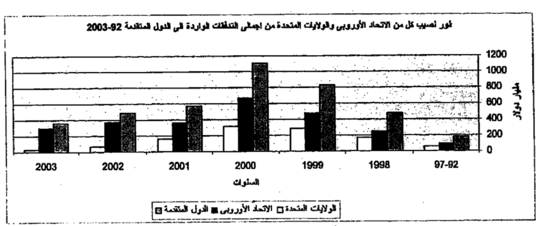


ويلاحظ حدوث ارتفاع ملحوظ فى التدفقات الاستثمارية المباشرة الى الدول المتقدمة خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٠ لتصل الى أعلى مستوى لها عام ٢٠٠٠ لتبلغ ١١٠٨ مليار دولار وبما يمثل ٧٩,٨% من اجمالى التدفقات الاستثمارية العالمية.ولكن يتضح من الشكل أن هذه التدفقات اخذت اتجاها تنازليا فى السنوات التالية لتصل الى حوالى ٣٦٦,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٣ بمعدل انخفاض بلغ ٦٦,٨% عما كانت عليه فى عام ٢٠٠٠.

وجدير بالذكر أن دول أوروبا الغربية -خاصة دول الاتحاد الأوروبى-تستحوذ على أكبر قدر من هذه التدفقات حيث وصلت الى نحو ٣١٢,٢ مليار دولار وبما يشكل ٨٤,٦% من اجمالى هذه التدفقات الى الدول المتقدمة فى عام ٢٠٠٣،مقارنة بنحو ١٠٠,٨ مليار دولار

[٣١] على عبد الوهاب ابراهيم،الاستثمار الأجنبى المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية فى مصر خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٠،مرجع سابق،ص ١٧،ص ٣٠٢

وبما يمثل ٥٥,٨% من اجمالى التدفقات الاستثمارية المباشرة الى الدول المتقدمـــة كمتوســط سنوى خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧.وبرغم هذا الارتفاع الا أنها ما زالت تنخفض بنحو ٣٨% ، ٩٩,٦% عن التدفقات فى عام ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ والبالغة ٥٠٠ ، ٦٩٧,٤ مليار دولار على الترتيب.



ويتضح من الشكل السابق أيضا الانخفاض الحاد فى تـــدفقات الاســـتثمار الأجنبـــى المباشر الى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٣ حيث بلغت ٢٩,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٣ مقابل ٢٨٣,٤ ، ٣١٤ مليار دولار عامى ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ وبمعدل انخفاض بلغ ٨٩,٥% ، ٩٠,٥% على الترتيب.كما أنها انخفضت بنحو ٥١% عما كانت عليه كمتوسط سنوى للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ والبالغ ٦٠,٣ مليار دولار.

ولا شك فى أن المزايا الاقتصادية والتكنولوجية تلعب دورا بارزا فى ارتفاع نسبة التدفق الى الدول المتقدمة،فاقتصاديات هذه الدول هى اقتصاديات جاذبة للاستثمار الأجنبى المباشـــر ،بفضل الانفتاح وتوفر المعلومات والبيانات عن المشاريع الاقتصـــادية،وانخفاض المعوقـــات البيروقراطية والمكتبية والتنوع الاقتصادى الذى يـــوفر فرصـــا اســـتثمارية فـــى مختلـــف الأنشطة،بما فى ذلك أنشطة قطاع الخدمات الذى أصبح الآن أهم جاذب للاستثمار الأجنبـــى المباشر.كما توفر اقتصاديات الدول المتقدمة الأسس المؤسسية اللازمة للحفاظ على الملكيـــة الفردية والفكرية،مما يوفر ضمانات قانونية وتشريعية لأنشطة المستثمر الأجنبى،فضلا عن أن معظم هذه الدول ترتبط باتفاقيات ثنائية متعددة الأطراف لمنع الازدواج الضـــريبى وبالتـــالى تشجيع تدفق وانتقال رؤوس الأموال فيها،بالاضافة الى توفر البنية التحتية الحديثة التى تسهل الأنشطة الاقتصادية،كما أنها توفر الاطار القانونى الخاص بالبت فى الخلافات ذات الطـــابع التجارى والمالى عن طريق محاكم متخصصة ،أى أن الأطر التشريعية والقانونية توفر مزايا أساسية لدعم أنشطة القطاع الخاص بما فى ذلك الأجنبى ،فضلا عن أن الدول النامية تـــوفر تنوعا فى الفرص الاستثمارية بحيث نجد أن معظم القطاعات الاقتصادية مفتوحة.[٣٢]

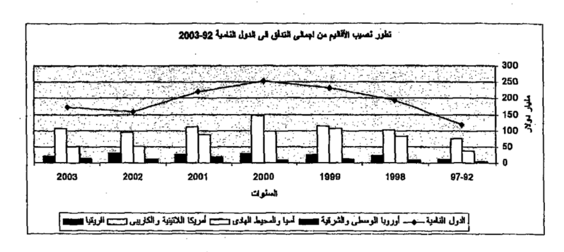
أما بالنسبة للدول النامية فيلاحظ أنه بالرغم من زيادة تدفقات الاســـتثمار الأجنبـــى المباشر اليها لتبلغ ذروتها فى عام٢٠٠٠ حيث بلغت ٢٥٢,٥ مليـــار دولار مقارنـــة بنحـــو ١١٨,٦ مليار دولا كمتوسط سنوى للفترة (١٩٩٢-١٩٩٧) ،الا أن نصيب هذه الـــدول مـــن إجمالى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر قد انخفض الى نحو ١٨,٢% عام ٢٠٠٠ مقارنـــة بنحو ٣٨,١% كمتوسط سنوى للفترة (١٩٩٢-١٩٩٧).

---

[٣٢] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا،سياسات جـــذب الاســـتثمار الأجنبـــى والبينـــى فـــى منطقـــة الاسكوا:تحسين مناخ الاستثمار الأجنبى المباشر،مرجع سابق، ص ص ٧-٨

ويلاحظ أيضا انخفاض هذه التدفقات فى السنوات التالية لتصل الى ١٥٧,٦ مليار دولار وبما يشكل ٢٣,٢% من اجمالى التدفقات الاستثمارية العالمية المباشرة عام ٢٠٠٢ ،ولكنها ارتفعت بمعدل ٩%فى عام ٢٠٠٣ لتصل الى نحو ١٧٢ مليار دولار وبما يشكل ٢٨% من اجمالى التدفقات الاستثمارية العالمية المباشرة.

وبالرغم من أن الدول النامية أصبحت أكثر جاذبية لتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الا أنه -وكما يتضح من الشكل التالى-يوجد تفاوتا وتباينا واضحا فى تدفق هذه الاستثمارات الى الأقاليم المختلفة فى الدول النامية،حيث تجذب بعض الأسواق الصاعدة نصيب الأسد من هذه الاستثمارات دون غيرها من الأسواق،ولم توزع هذ التدفقات أفقيا بشكل كبير،وذلك كما يوضحه العرض الموجز التالى لأهم الاتجاهات الرئيسية لهذ التدفقات:-



أولا:منطقة آسيا والمحيط الهادى:لا مبالغة فى القول بأن منطقة آسيا والمحيط الهادى تستحوذ على نصيب الأسد من التدفقات الاستثمارية المباشرة الى الدول النامية،فمن الشكل السابق يلاحظ الانتعاش الهائل فى هذه التدفقات لتصل الى نحو ١٤٦,٢ مليار دولار وبما يمثل نحو ٥٨% من اجمالى التدفقات الداخلة الى الدول النامية عام ٢٠٠٠ مقارنة بنحو ٧٤,٥ مليار دولار كمتوسط سنوى للفترة (٩٢-٩٧)،وبما يعادل ٦٢,٥% من اجمالى التدفقات الداخلة الى الدول النامية خلال الفترة. ويلاحظ أن هذه التدفقات قد انخفضت فى السنوات التالية لتصل الى نحو ٩٤,٥ مليار دولار وبما يعادل ٦٠% من اجمالى التدفقات الداخلة الى الدول النامية عام ٢٠٠٢،ثم ارتفعت لتصل الى ١٠٧ مليار دولار بما يوازى ٦٢,٢ من اجمالى التدفقات الى الدول النامية خلال عام ٢٠٠٣ وبمعدل نمو بلغ ١٤% مقارنة بعام ٢٠٠٢.

ويمكن القول بأن معدلات النمو والأداء الاقتصادى المرتفع وتحسن البيئة الاستثمارية والتكامل الاقليمى داخل المنطقة ونقل مواقع أنشطة الانتاج وتوسيع شبكاته الاقليمية من جانب الشركات متعددة الجنسية كان سببا فى تحسن وزيادة التدفقات الاستثمارية المباشرة الى هذه الدول.ويلاحظ أن رصيد الاستثمار الأجنبى المباشر فى الخدمات قد ارتفع من ٤٣% من مجموع رصيد الاستثمار الداخل الى المنطقة عام١٩٩٥ الى ٥٠% عام ٢٠٠٢ ،فى حين أن الرصيد المتعلق بالتصنيع قد انخفض الى ٤٤% [٣٣].

ثانيا: منطقة أفريقيا:يلاحظ من الشكل السابق حدوث تحسن ملموس فى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد الى منطقة أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٣)،حيث ارتفعت الى ١٥ مليار دولار عام ٢٠٠٣ وبما يمثل ٨,٧% من اجمالى التدفقات الى الدول النامية،مقارنة

[٣٣] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،تقرير الاستثمار العالمى ٢٠٠٤:التحول نحو الخدمات،استعراض عام،الأمم المتحدة،نيويورك، ٢٠٠٣،ص ١٢

بنحو ٥,٩ مليار دولار كمتوسط سنوى للفترة (١٩٩٢-١٩٩٧) وبما يمثل حوالى ٥% خلال تلك الفترة.ورغم هذه الزيادة فانها ما تزال أقل من الذروة التى وصلت إليها عام ٢٠٠١ والبالغة ١٩,٦ مليار دولار وبما يمثل ٨,٩% من اجمالى التدفقات الاستثمارية المباشرة الى الدول النامية.

ويمكن القول بأن التأخر النسبى فى تطبيق برامج للإصلاح الاقتصادى مقارنة بدول أسيا وأمريكا اللاتينية بالإضافة الى أن أفريقيا تضم أكبر تجمع للدول الأقل نموا فى العالم -والتى لم تستطع أن تجتذب سوى نسبة محدودة جدا من الاستثمار الأجنبى المباشر-وأيضا افتقار القارة للموارد البشرية المدربة وما عانته القارة من الحروب والصراعات العرقية خلال عقد التسعينات كان سببا فى جعلها غير آمنه لتدفق الاستثمار الأجنبى المباشر.[٣٤]

وبصورة عامة،فان البلاد الغنية بالموارد الطبيعية (أنجولا،تشاد،جنوب أفريقيا،غينيا الاستوائية،نيجيريا) قد ظلت تشكل الجهات الرئيسية التى تقصدها تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الى أفريقيا.[٣٥]

ثالثا:منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبى:ارتفعت التدفقات الاستثمارية العالمية الواردة الى هذه المنطقة الى نحو ١٠٧ مليار دولار عام ١٩٩٩ مقارنة بنحو ٣٨,٢ مليار دولار وبما يمثل ٣٢,٢% من اجمالى التدفقات الاستثمارية المباشرة كمتوسط سنوى للفترة (٩٢-٩٧).ويلاحظ أن هذه التدفقات قد أخذت اتجاها تنازليا خلال الفترة (٩٩-٢٠٠٣) حيث انخفضت من الذروة التى وصلت اليها عام ١٩٩٩ والتى تمثل نحو ٤٦,٣% من اجمالى التدفقات المباشرة الواردة الى الدول النامية الى نحو ٤٩,٧ مليار دولار وبما يمثل ٢٨,٩% من اجمالى التدفقات الى الدول النامية عام ٢٠٠٣ .

ويمكن القول بأن هناك عددا من العوامل تضافرت مع بعضها وأدت الى حدوث هذا الانخفاض المتتالى فى التدفقات الاستثمارية المباشرة الى هذه المنطقة بداية من عام ١٩٩٩ وهى الأزمة الاقتصادية الخانقة فى الأرجنتين والغموض الاقتصادى والسياسى فى بعض الدول،وضعف الانتعاش الاقتصادى فى الاتحاد الأوروبى(وهو المصدر الرئيسى للاستثمار الأجنبى المباشر المتجه الى المنطقة،بصرف النظر عن الولايات المتحدة)،والكساد أو النمو البطيء فى عدة دول بالمنطقة،قد أدت الى انكماش الاستثمار الأجنبى المباشر،وكان قطاع الخدمات الأشد تضررا من هذا الانخفاض،وأثبت الاستثمار المباشر فى التصنيع أنه استثمار مرن تماما،ونادرا ما يطرأ عليه أى تغيير،على الرغم من تباطؤ جهة تصديره الرئيسية فى المنطقة،وهى الولايات المتحدة،ومن تزايد نقل الأنشطة التى تتطلب عمالة مكثفة الى آسيا.[٣٦]

رابعا:أوروبا الوسطى والشرقية:شهدت هذه المنطقة بصفة اجمالية انتعاشا ملحوظا فى التدفقات الاستثمارية المباشرة الداخلة اليها ،حيث ارتفعت من نحو ١١,٥ مليار دولار كمتوسط سنوى للفترة (١٩٩٢-١٩٩٧) وبما يعادل ٩,٧% من اجمالى التدفقات للدول النامية الى حوالى ٢٧,٥ مليار دولار وبما يمثل ١٠,٩% من اجمالى التدفقات الى الدول النامية عام ٢٠٠٠،ثم الى نحو ٣١,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٢ وبما يمثل ١٩,٨% من اجمالى التدفقات

---

[٣٤] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا،سياسات جذب الاستثمار الأجنبى والبينى فى منطقة الاسكوا:تحسين مناخ الاستثمار الأجنبى المباشر،مرجع سابق، ص ٩

[٣٥] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،تقرير الاستثمار العالمى ٢٠٠٤:التحول نحو الخدمات،مرجع سابق،ص ٨

[٣٦] راجع :-

-مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،تقرير الاستثمار العالمى ٢٠٠٣:سياسات الاستثمار الأجنبى المباشر من أجل التنمية من المنظورين الوطنى والدولى،استعراض عام،الأمم المتحدة،نيويورك ،٢٠٠٣،ص ١٠

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،تقرير الاستثمار العالمى ٢٠٠٤:التحول نحو الخدمات،استعراض عام،مرجع سابق،ص ١٣.

الاستثمارية الى الدول النامية،ولكنها انخفضت الى نحو ٢١ مليار دولار بما يمثل ١٢,٢% من اجمالى التدفقات الى الدول النامية عام ٢٠٠٣.
وتجدر الاشارة الى تباين تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فيما بين الصناعات فى هذه المنطقة،ففى الوقت الذى يحرز فيه الاستثمار فى صناعة السيارات نجاحا لا بأس به،يواجه الاستثمار فى صناعة الالكترونيات المشاكل،وقد ظهر كذلك توجه لدى الشركات(بما فيها الشركات التابعة الأجنبية) الموجودة فى عدة بلدان من أوروبا الوسطى والشرقية،وعلى الأخص تلك التى انضمت الى الاتحاد الأوروبى،بأن توقف الأنشطة التى تنفذها عمالة غير ماهرة وتوسيع الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية،وتستفيد من المستوى التعليمى للقوى العاملة المحلية.[٣٧]
وقامت عدة بلدان من الأعضاء الجدد بالاتحاد الأوروبى،كجزء من جهودها الرامية الى دعم جاذبيتها أمام المستثمرين (الأجانب والمحليين)بخفض ضرائبها على الشركات الى مستوى يضارع تلك الموجودة فى أماكن مثل آيرلندا.وهذا المزيج من الأجور المنخفضة نسبيا،وانخفاض معدلات الضرائب المفروضة على الشركات،وامكانية الحصول على اعانات من الاتحاد الأوروبى-الأمر الذى زاد من وجود مناخ استثمارى موات وقوة عاملة ماهرة بدرجة مرتفعة وامكانية الوصول بحرية الى باقى أسواق الاتحاد الأوروبى-هو أمر يجعل البلدان المنضمة أماكن جذابة للاستثمار الأجنبى المباشر سواء من دول الاتحاد الأوروبى أو من دول أخرى[٣٨].

ثانيا: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الصارد وأهم اتجاهاته خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٣).

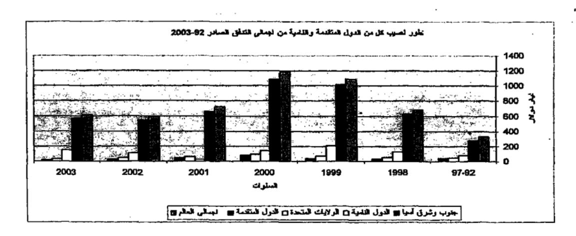
توضح بيانات الجدول رقم (٣)ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر بصورة كبيرة خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٣ ،اذ زادت التدفقات الصادرة من ٣٢٨,٢ مليار دولار كمتوسط سنوى للفترة (٩٢-٩٧) الى حوالى ١١٨٦,٨ مليار دولار فى عام ٢٠٠٠،ثم أخذ ذلك التدفق فى الهبوط بمعدلات كبيرة الى أن وصل الى ٥٩٦,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٢،أى بما يعادل نصف التدفقات فى عام ٢٠٠٠.ويرجع ذلك أساسا الى موجة الركود الاقتصادى الذى عانى منها الاقتصاد العالمى.ويلاحظ زيادة هذه التدفقات بصورة طفيفة فى عام ٢٠٠٣ لتصل الى ٦١٢,٢ مليار دولار.

وجدير بالذكر أن معدل النمو السنوى لهذه التدفقات قد شهد نموا ملحوظا-كما هو موضح فى جدول رقم (١)-فقد بلغ هذا المعدل نحو ٣٥,١% خلال الفترة (٩٦-٢٠٠٠)،مقارنة بنحو ١٦,٦% خلال الفترة (٩١-٩٥).وقد ارتفع ذلك المعدل ليصل الى ٢,٦% عام ٢٠٠٣ مقارنة بمعدل انخفاض بلغ ١٧,٣% عام ٢٠٠٢.
ويتضح من الشكل التالى أن المصدر الأساسى لتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر هو الدول المتقدمة،حيث يمثل نصيبها حوالى ٩٣% من التدفقات الصادرة للاستثمارات على مستوى العالم ككل عام ٢٠٠٣،بينما كان نصيب الدول النامية حوالى ٥,٨% من تلك التدفقات.

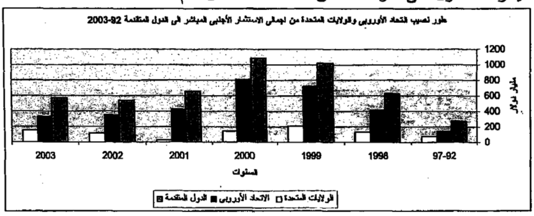
---

[٣٧] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،تقرير الاستثمار العالمى ٢٠٠٣:سياسات الاستثمار الأجنبى المباشر من أجل التنمية من المنظورين الوطنى والدولى،استعراض عام،مرجع سابق،ص ص ١٠-١١

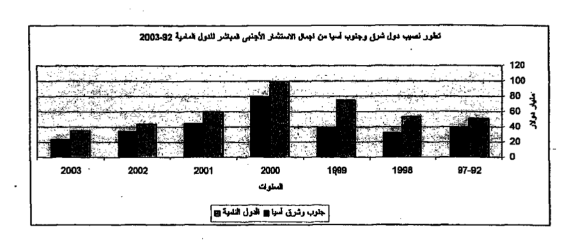
[٣٨] بالرغم من ذلك التحسن تقلصت تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الداخل الى هذه البلاد المنضمة للاتحاد الأوروبى من ٢٣ مليار دولار عام ٢٠٠٢ الى ١١ مليار دولار عام ٢٠٠٣راجع:- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،تقرير الاستثمار العالمى ٢٠٠٤:التحول نحو الخدمات،استعراض عام،مرجع سابق،ص ١٦



ويلاحظ من الشكل التالى أن نصيب الاتحاد الأوروبى من مجمــوع التـدفقات الاســتثمارية العالمية المباشرة بلغ ٤٤% كمتوسط سنوى للفترة (٩٢-٩٧) ثم ارتفع الـــى ٧٢,٤% ، ٥٥% خلال عامى ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٣ على الترتيب.ويتضح أيضا أن مـــن أهــم الـــدول المصـــدرة للاستثمار الأجنبى المباشر فى الدول المتقدمة هى دول الاتحاد الأوروبـــى وأمريكـــا حيـــث تسيطر هذه الدول على نحو ٨٠% من تلك التدفقات خلال عام ٢٠٠٣.



أما بالنسبة للتدفقات الصادرة من الدول النامية،فإنه يلاحظ انخفاض حصتها من نحو ١٥,٧% من اجمالى التدفقات الاستثمارية المباشرة كمتوسط للفترة (٩٢-١٩٩٧) الى نحو ٨,٣% عام ٢٠٠٠،ثم الى نحو ٥,٨% عام ٢٠٠٣. ويتضح من الشكل التالى أن دول جنوب وشرق آسيا مازالت تستحوذ على النسبة الغالبة من التدفقات الاستثمارية الصادرة من الدول الناميـــة،حيث ارتفعت من ٣٩ مليار دولار كمتوسط سنوى للفترة (٩٢-٩٧) بما يمثل ٧٥,٩% من اجمالى التدفقات الاستثمارية الصادرة من الدول النامية الى ٨٠ مليار دولار وبما يمثل نحـــو ٨١ % من اجمالى التدفقات الصادرة من الدول النامية عام ٢٠٠٠.



ويلاحظ من الشكل أيضا أن هذه التدفقات اخذت اتجاها تنازليا فى السنوات التالية لتصل الى ٢٣,٥ مليار دولار وبما يمثل ٦٦% من اجمالى التدفقات من الدول النامية لعام ٢٠٠٣[٣٩].

رابعا: تطور رصيد الاستثمار الأجنبى المباشر خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٣)

شهد رصيد الاستثمار الأجنبى المباشر سواء الوارد أو الصادر تطورا ملحوظا خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٣ .فكما يتضح من بيانات الجدول رقم (١) فقد ارتفع رصيد الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد ليصل الى حوالى ٨٢٤٥ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٣ وبما يعادل نحو ١١٣% من اجمالى تكوين رأس المال الثابت ،ونحو ٢٢,٨% من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى العالمى بالأسعار الجارية مقابل نحو ١٩٥٠ مليار دولار وبما يمثل ٤٠,٥% من اجمالى تكوين رأس المال الثابت ،ونحو ٨,٦% من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى العالمى بالأسعار الجارية عام ١٩٩٠،ونحو ٧٩٦ مليار دولار عام ١٩٨٢ وبما يمثل ٣٤,٨% من اجمالى تكوين رأس المال الثابت ،ونحو ٦,٨% من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى العالمى بالأسعار الجارية .

كما ارتفع أيضا رصيد الاستثمار الأجنبى المباشر الصادر خلال نفس الفترة من نحو ٥٩٠ مليار دولار عام ١٩٨٢ وبما يمثل ٢٥,٨% من اجمالى تكوين رأس المال الثابت ،ونحو ٥% من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى العالمى بالأسعار الجارية ليصل الى نحو ١٧٥٨ مليار دولار وبما يمثل ٣٦,٥% من اجمالى تكوين رأس المال الثابت ،ونحو ٧,٨% من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى العالمى بالأسعار الجارية عام ١٩٩٠،ثم الى نحو ٨١٩٧ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٣ وبما يعادل نحو ١١٢,٤% من اجمالى تكوين رأس المال الثابت ،ونحو ٢٢,٧% من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى العالمى بالأسعار الجارية .

من جهة أخرى فانه يلاحظ زيادة معدل نمو رصيد الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد ليصل الى حوالى ١٦,٩% خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٠) مقابل ٩,٣% خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٥)،وارتفع أيضا الى ١٢,٧% عام ٢٠٠٢ مقابل ٧,٤% عام ٢٠٠١،الا أنه انخفض الى ١١,٨% عام ٢٠٠٣. كما ارتفع أيضا معدل نمو رصيد الاستثمار الأجنبى المباشر الصادر ليصل الى نحو ١٧,١% خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٠) مقابل ١٠,٧% خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٥)،وأيضا ارتفع الى ١٣,٨% عام ٢٠٠٢ مقابل ٥,٩% عام ٢٠٠١،الا أنه انخفض انخفاضا طفيفا خلال عام ٢٠٠٣ ليصل الى ١٣,٧%.

---

[٣٩] لمزيد من التفاصيل راجع:
UNCTAD ,World Investment Report ٢٠٠٤:The Shift Towards Services, Opcit ,pp ١٢-٢٩



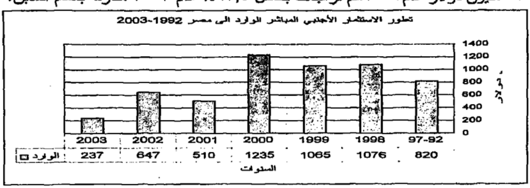
الفصل الثالث

ملامح الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر

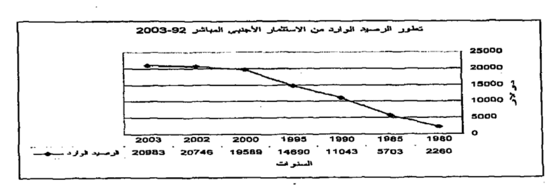
يمكن أن يلعب الاستثمار الأجنبى المباشر دورا فعالا وأساسيا فى عملية التنمية فى مصر باعتباره عنصرا مكملا للمدخرات المحلية وبديلا عن الاقتراض الخارجى وما يتبعه من اعباء تستنزف ما يتم انجازه ،بالاضافة الى أن تدفق هذه الاستثمارات غالبا ما يكون مصحوبا بنقل الخبرات فى الادارة والتكنولوجيا الحديثة،مما يسهم فى زيادة الانتاجية وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة ،فضلا عن انشاء صناعات جديدة تؤدى الى خلق المزيد من فرص العمل واستغلال الموارد المتاحة.ويخصص هذا الفصل للتعرف على ملامح الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى مصر،وذلك علي النحو التالي:

أولا:تطور تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد الى مصر Inward خلال الفترة(٩٢-٢٠٠٣)

بلغ المتوسط السنوى لتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الواردة الى مصر-كما هو موضح بالشكل التالى - نحو ٨٢٠ مليون دولار خلال الفترة (٩٢-٩٧) ، وحدث انخفاض مستمر في هذه التدفقات منذ عام١٩٩٨ وحتي عام٢٠٠٣ حيث انخفضت من١٠٧٩ مليون دولار إلي٢٣٧ مليون دولار بمتوسط معدل انخفاض بلغ نحو ٢٢,٣% خلال الفترة (٩٨-٢٠٠٣). كما يلاحظ أن هذه الاستثمارات ارتفعت إلي٦٤٧ مليون دولار عام٢٠٠٢ مقابل ٥١٠ مليون دولار عام٢٠٠١،ثم تراجعت بمعدل ٦٣,٤% عام ٢٠٠٣ مقارنة بالعام السابق.



من ناحية أخرى،وكما يتضح من الشكل التالى ، زاد رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من١١ مليار دولار عام١٩٩٠ إلي١٩,٦ مليار دولار عام٢٠٠٠, ثم إلي٢٠,٩٨مليار دولار عام٢٠٠٣.

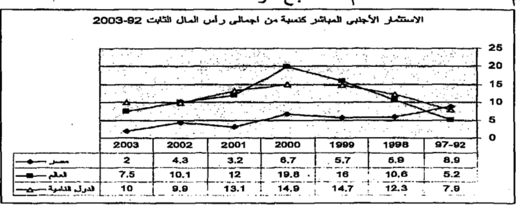


ثانيا:تطور الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر(٩٢-٢٠٠٣)

ينظر الى الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبى المباشر فى مختلف الاقتصاديات من خلال مؤشرين؛ *الأول*:نسبة الاستثمار الأجنبى المباشر الى تكوين رأس المال الثابت *والثاني*:نسبة الرصيد المتراكم او تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الى الناتج المحلى الاجمالى.وفيمايلى عرض لتطور هذين المؤشرين فى الدول العربية خلال الفترة(١٩٩٢-٢٠٠٣)

١- تطور نسبة الاستثمار الأجنبى المباشر إلى تكوين رأس المال الثابت:

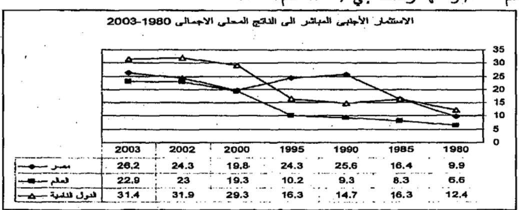
من الشكل التالى يتضح أن نسبة الاستثمار الأجنبى المباشر الى تكوين رأس المال الثابت علي مستوى العالم قد أخذت اتجاها تصاعديا لترتفع من ٥,٢% كمتوسط للفترة (٩٢-٩٧) الى أعلى قيمة لها عام ٢٠٠٠ والبالغة ١٩,٨% ثم انخفضت بعد ذلك لتصل الى ٧,٥% عام ٢٠٠٣ . فى حين انخفضت نسبة هذه الاستثمارات إلي إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت فى مصر من نحو ٨,٩% في المتوسط خلال الفترة(١٩٩٢ -١٩٩٧) إلي ٥,٧% عام ١٩٩٩, ثم انخفضت انخفاضا حادا عام ٢٠٠٣ لتبلغ نحو ٢%.



وبوجه عام يمكن القول بأن هذه النسبة كانت تقل عن النسب التى تحققت سواء بالنسبة للدول النامية أو بالنسبة للعالم باستثناء متوسط الفترة ٩٢-٩٧.

٢- تطور نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الى الناتج المحلى الاجمالى:

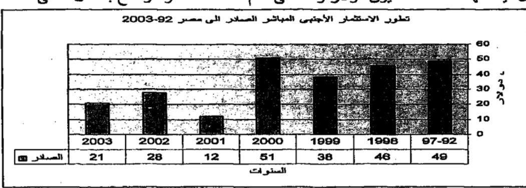
يوضح الشكل التالى زيادة نسبة هذه الاستثمارات إلي إجمالي الناتج المحلي فى مصر خلال الفترة من عام ١٩٨٠ وحتي ١٩٩٠ من ٩,٩% إلي ٢٥,٦%, ثم انخفاضها إلي ١٩,٨% عام ٢٠٠٠, ولكنها ارتفعت إلي ٢٦,٢% عام ٢٠٠٣.



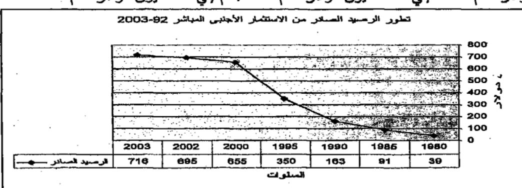
ويلاحظ أن هذه النسب وان كانت تزيد عن المستوى العالمى المحقق خلال الفترة (٩٢-٢٠٠٣)، الا أنها تقل عن المستوى المحقق فى الدول النامية والذى ارتفع من ١٢,٤% عام ١٩٨٠ الى ٣١,٤% عام ٢٠٠٣.وانخفاض هذه النسبة يعنى أن نمو الناتج المحلى الاجمالى فى مصركان أسرع من نمو تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر.

ثالثا: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من مصر Outward خلال الفترة(٩٢-٢٠٠٣)

بلغ المتوسط السنوى لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من مصر نحو ٤٩ مليون دولار خلال الفترة (٩٢-٩٧) ، وحدث انخفاض مستمر في هذه التدفقات منذ عام١٩٩٨ وحتي عام٢٠٠٣ حيث انخفضت من٤٦ مليون دولار إلي٢١مليون دولار. ويلاحظ أن أعلى قيمة لهذه الاستثمارات كانت فى عام ٢٠٠٠ حيث بلغت ٥١مليون دولار فى حين أن أقل قيمة لها كانت ١٢ مليون دولار وذلك فى عام٢٠٠١ كما هو موضح بالشكل التالى.



من جهة أخرى -كما هو فى الشكل التالى- فقد زاد رصيد هذه الاستثمارات من١٦٣مليون دولار عام١٩٩٠ إلي٦٥٥ مليون دولار عام٢٠٠٠, ثم إلي٧١٦مليون دولار عام٢٠٠٣.



وجدير بالذكر ،أن نسبة هذه الاستثمارات إلي إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت قد انخفضت من نحو٠,٤% في المتوسط خلال الفترة(١٩٩٢ ــ١٩٩٧) إلي٠,٢% عام١٩٩٩, ثم انخفضت انخفاضا حادا عام٢٠٠١ لتبلغ نحو٠,١% ولكنها ارتفعت إلي٠,٢% عام٢٠٠٣.كما أن نسبة هذه الاستثمارات إلي إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة قد زادت من ٠,٢%عام١٩٨٠ إلي٠,٤%١٩٩٠, ثم إلي٠,٩% عام٢٠٠٣.

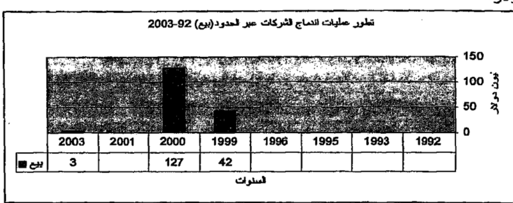
رابعا:أداء مصر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

وفيما يتعلق بأداء مصر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وترتيبها وفقا لمؤشرات الأونكتاد, فقد انخفض ترتيب مصر فى مؤشر امكانيات جذب الـ FDI الى المرتبة السبعون خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٢)بانخفاض درجة واحدة مقارنة بالفترة (٩٩-٢٠٠١).فى حين ارتفع ترتيب مصر فى مؤشر الأداء الى المرتبة ١٢٣ خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٣) مقارنة بالمرتبة ١١٣ خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٢).وقد تم تصنيف مصر ضمن مجموعة الاحتمالات المنخفضة Below Potential حيث أنها تتميز بارتفاع احتمالات تدفق الـ FDI وأداء منخفض الـ FDI .

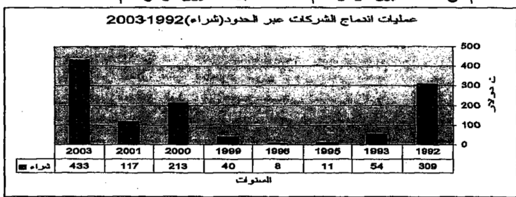
خامسا:عمليات دمج وشراء الشركات عبر الحدود فى مصر Cross- Border M&A

كانت عمليات دمج وشراء الشركات عبر الحدود فى مصر Cross- Border M&A كما يلى:-

أولا:بالنسبة لعمليات البيع ،فقد ارتفعت من ٤٢ مليون دولار عام ٩٩ الى نحو ١٢٧ مليون دولار عام ٢٠٠٠ ثم انخفضت انخفاضا بالغا فى عام ٢٠٠٣ لتصل الى ٣ مليون دولار.



ثانيا:أما عمليات الشراء،فقد انخفضت من ٣٠٩ مليون دولار عام ٩٢ الى ٨ مليون دولار عام ٩٦ ثم الى ٣ مليون دولار عام ٩٨ ولكنها ارتفعت الى ٢١٣ مليون دولار عام ٢٠٠٠ ثم الى ٤٣٣ مليون دولار عام ٢٠٠٣ مقابل ٥ مليون دولار عام ٢٠٠٢.



سادسا: الشركات متعددة الجنسية العاملة فى مصر

وفيما يتعلق بالشركات متعددة الجنسية العاملة فى مصر يلاحظ زيادة نشاط الشركات متعددة الجنسية العاملة فى مصر فى السنوات الأخيرة نتيجة قيام الحكومة المصرية بالعمل على استكمال عملية الخصخصة والانفتاح على السوق العالمى،حيث بلغ عدد الشركات متعددة الجنسية طبقا للتقرير السنوى لهيئة الاستثمار والمناطق الحرة لعام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ والتى ساهمت فى شركات تم تأسيسها فى المجال الصناعى طبقا لقانون الاستثمار حوالى ١٧٥ شركة برؤوس أموال مصدرة بلغت ٧ مليار جنيه وتكاليفها الاستثمارية تجاوزت ١١ مليار جنيه وقد ساهمت هذه الشركات فى توفير حوالى ٣٧ ألف فرصة عمل مباشرة.وقد توزعت هذه الشركات على النحو التالى : ١٠ شركات فى صناعات الغزل والنسيج،٢٣ فى الصناعات الغذائية،٣٥ شركة فى الصناعات الكيماوية،٦٤ شركة فى الصناعات الهندسية،٦ شركات فى صناعات مواد البناء،١٩ شركة فى الصناعات المعدنية،١٨ شركة فى الصناعات الدوائية.[٤٠].ويلاحظ أيضا ارتفاع نسبة المساهمات الأجنبية سواء فى الشركات التى تم تأسيسها

---

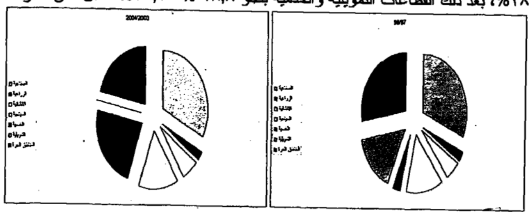
٤٠ الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ،ص ص ١٠٥-١٠٩

طبقا لقانون الاستثمار رقم ٨ لسنة ٩٧ أو طبقا لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ حيث ارتفعت من ١٤,٣% عام ٢٠٠٢ الى ٢٥,٧% عام ٢٠٠٣ ، ارتفعت من ٤,٨% عام ٢٠٠٢ الى ١٨,٣% عام ٢٠٠٣ على الترتيب[٤١].

سابعا: توزيع الاستثمار الأجنبى المباشر[٤٢]:

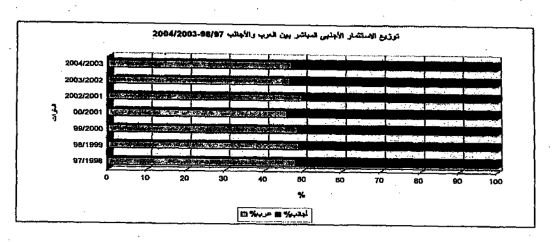
أ- طبقا للقطاعات الاقتصادية المختلفة:

يتضح من الجدول (١١) بالملحق الاحصائى -وكما يتضح من الشكل التالى- استحواذ قطاع الصناعة بنحو ثلث الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد الى مصر فى السنوات من ١٩٩٧/ ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٣/٢٠٠٤،يليه المناطق الحرة والتى استحوذت على ما بين ١٨%-٢٨%، بعد ذلك القطاعات التمويليه والخدمية بنحو ١٨,٨ % -٢٣,٢% خلال نفس الفترة.



ب-طبقا للعرب والأجانب:

يتضح من الشكل التالى استحواذ الدول الأجنبية على النسبة الأكبر فى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد الى مصر خلال الفترة ٩٧/٩٨-٢٠٠٣/٢٠٠٤ وذلك بالمقارنة بالمساهمات العربية ،هذا وقد بلغت أعلى نسبة تفاوت من الاستثمارات الأجنبية والعربية فى عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ (٨% تقريبا)،حيث سجلت الاستثمارات الأجنبية فى ذات العام نحو ٥٤ مليار جنيه مقابل ٤٦ مليار جنيه للاستثمارات العربية،وأدنى نسبة تفاوت كانت فى عام ١٩٩٨/١٩٩٩ (٢% تقريبا)،حيث بلغت الاستثمارات الأجنبية ٥١ مليار جنيه مقابل ٤٩ مليار جنيه للاستثمارات العربية.



---

[٤١] لمزيد من التفاصيل ،راجع وزارة التجارة الخارجية،النشرة الاقتصادية الشهرية،فبراير ٢٠٠٤ ،ص ٦٢.

[٤٢] البنك الأهلى المصرى،الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر ،النشرة الاقتصادية،العدد (٤)،المجلد(٥٧)،٢٠٠٤،ص ص ٨٩-٩٠

الفصل الرابع

عقبات الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر

على الرغم من الجهود المبذولة منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضى لتهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمار الأجنبى الى مصر،الا أن هناك عدد من العقبات التى تعوق تدفق هذه الاستثمارات بالقدر المأمول،وفيما يلى ذكر لأهم هذه العقبات وجهود الحكومة لمواجهتها[٤٣].

أولا:الصعوبات التى تواجه تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مصر

تتمثل أهم الصعوبات التى تواجه تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مصر فيما يلى:-

١-الافتقار الى حرفية الترويج للاستثمار الأجنبى المباشر داخل مصر وخاصة فى ظل المنافسة العالمية الكبيرة لجذب هذه الاستثمارات.

٢-عدم وجود خريطة استثمارية للمناطق الجغرافية الواعدة والجاذبة للاستثمار واتباع سياسات غير مرنة وفعالة فى التعامل مع المستثمر لجذب المزيد من الاستثمارات.

٣-البيروقراطية والعراقيل التى تواجه عملية الاستثمار بشكل عام والأجنبى منه بشكل خاص.

٤-نقص العمالة الماهرة والمدربة اللازمة لمشروعات الاستثمار الأجنبى.

٥-اقتصار الاستثمار الأجنبى المباشر -بوجه عام- على نوعيات محددة من القطاعات مثل قطاع البترول والغاز والسياحة دون القطاعات الأخرى.

٦-ارتفاع تكلفة التكنولوجيا الأوروبية المقدمة الى الدول النامية ومن بينها مصر خاصة بعد الوحدة الأوروبية.

٧-على الرغم من أن الاعفاءات الضريبية التى يوفرها النظام الضريبى فى مصر تخفض من عبء السعر الفعال للضريبة،الا أنها لا توفر لمصر موقعا تنافسيا فى جذب الاستثمارات مقارنة بدول أخرى مثل اسرائيل وتونس، وذلك بسبب تصميم نظمها الضريبية على نحو لا يتسم بالوضوح والشفافية.ذلك أن الحوافز الضريبية وان كانت مفيدة للمشروعات القائمة الا أنها لا تساعد على جذب مشروعات جديدة .كذلك فان الحوافز قد لا تكون فعالة بالنسبة للشركات التى يتوجب عليها دفع ضرائب مماثلة فى البلد الأم عند تحويل الأرباح مثل الشركات الأمريكية العاملة فى مصر،كذلك فان تعقد النظام الضريبى يمثل عائقا رئيسيا أمام الشركات خاصة فى ظل أنظمة حوافز ضريبية مختلفة (معاملة الشركات التى تعمل فى المناطق الحرة).هذا فضلا عن الصعوبات التى ينطوى عليها التقدير والتنبؤ بالالتزامات الضريبية.بالاضافة الى فض المنازعات الضريبية التى يمكن أن تستغرق لحلها عشر سنوات[٤٤].

---

[٤٣] البنك الأهلى المصرى،الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر،النشرة الاقتصادية،العدد (٤)،المجلد(٥٧)،٢٠٠٤

[٤٤] تقدر احدى الدراسات أن سعر الضريبة الفعلى على الآلات والمعدات فى الأنشطة الصناعية حوالى ٣٢% ،وفى الأنشطة الخدمية حوالى ٤٦% ويبلغ هذا السعر على الاستثمار فى المخزون ٥٧% فى النشاط الصناعى ،وحوالى ٤٦% فى النشاط الخدمى،فى حين أن سعر الضريبة الفعلى على الأرض فيبلغ مستوى سالبا أى أن النظام الضريبى الحالى ينحاز ضد الاستثمار فى المعدات والآلات وضد الاستثمار فى المخزون،كذلك فان الاستثمار الذى يمول بالأرباح المحتجزة يتعرض لعبء ضريبى أعلى من الاستثمار الذى يمول عن طريق الدين وذلك راجع لامكانية خصم مصاريف الفائدة من الضرائب.راجع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر الى مصر، ،مجلس الوزراء، ، يوليو ٢٠٠٤ ،ص ص ٢٨-٢٩

٨- اذا ما أجرينا تقييما لبيئة أداء الأعمال فى مصر فى عام ٢٠٠٤ نجد -برغم تحسنها المستمر مقارنة بأعوام ٢٠٠٢، ٢٠٠٣-أنها مازالت بحاجة الى مزيد من الإصلاح والتيسير. تؤثر نظم ولوائح الاستثمار على قرارات الاستثمار بصورة مباشرة،حيث أن تبسيط الإجراءات وتحسين آليات انفاذ العقود والحفاظ على حقوق المستثمرين ،يعد من أهم العوامل التى تؤثر على القرار الاستثمارى بصورة ايجابية..فكما يتضح من الجدول رقم (٦) بالملحق الاحصائى يتضح مايلى:-

- الوقت اللازم لترخيص منشأة فى مصر هو ٤٣ يوم مقارنة بنحو ٨ يوم،١١ يوم،١٤ يوم،٩ يوم فى كل من سنغافورة،هونج كونج،المغرب ،تونس على الترتيب.
- الوقت اللازم لتسجيل عقار فى مصر هو ١٩٣ يوم مقارنة بنحو ٤ يوم فى السعودية،٥ يوم فى تونس،٨ يوم فى لبنان ،٩ يوم فى كل من سنغافورة،تركيا على الترتيب.أيضا يشكل الاقتصاد الخفى فى مصر نحو ٣٥,١% مقارنة بنحو ١٣,١% فى كل من سنغافورة والصين،١٦,٦% فى هونج كونج[٤٥] .
- كما أن الحد الأدنى لرأس المال اللازم للمشروع كنسبة من الدخل الوطنى للفرد فى مصر يبلغ نحو ٨١٥% ،فى حين يبلغ صفر فى عديد من الدول النامية كما هو موضح بالجدول رقم ٦ من الملحق الاحصائى.

إضافة الى ذلك لا بد من ضرورة النظر فى مادة الإفلاس من قانون التجارة وترشيد الإجراءات المعقدة وتحديد مدة زمنية لإعلان الإفلاس فضلا عن ضرورة تفعيل إجراءات الصلح الواقى من الإفلاس ،حيث يرى هؤلاء الخبراء أن نظام الإفلاس فى مصر يعد سببا مباشرا فى هروب الاستثمارات من مصر بسبب تخوف المستثمر من عرقلة عمليات الخروج من السوق وصعوبة الإجراءات القانونية وطول فترتها،مما يشكل إهدارا للوقت والمال،فالوقت اللازم لإنهاء إجراءات الإفلاس فى مصر هو ٤,٢ سنة مقارنة بنحو ٨ شهور فى سنغافورة،ونحو عام فى كل من هونج كونج وجامايكا وحوالى ١,٨ سنة فى المغرب ،١,٣ سنه فى تونس .

ثانيا:أهم الإجراءات التى اتخذتها الحكومة لتحسين مناخ الاستثمار

اتجهت الحكومة المصرية خلال المرحلة الأخيرة الى اتباع سياسة اقتصادية تهدف الى جذب الاستثمارات الأجنبية بصورة متزايدة،حيث قامت بسن العديد من القوانين واتخاذ العديد من الإجراءات لتهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمار عموما والأجنبى بصفة خاصة،ومثال ذلك مايلى:-

١-صدور قانون تعديل ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٤،حيث يعد الاطار القانونى أحد العناصر الأساسية لتهيئة المناخ الاستثمارى الجيد،وكان قد صدر القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ فى شأن استثمار رأس المال العربى والمناطق الحرة،ثم صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤،وتم تعديله بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧،وبعد ذلك جاء القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتلاه صدور القانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ،ثم القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار والذى تم تعديله أخيرا بالقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٤.وقد هدف هذا التعديل الى تيسير اجراءات الاستثمار على جميع المستثمرين سواء كانوا مصريين أو أجانب لتشجيع الاستثمار والتغلب على معوقاته[٤٦].

---

[٤٥] راجع مساهمة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا،مؤتمر قضايا الإصلاح العربى:الرؤية والتنفيذ،مكتبة الإسكندرية ١٢-١٤ مارس ٢٠٠٤ ،ص ص ١٥-١٦.

[٤٦] Embassy of the United States of America, Investment Climate Report, Egypt, July ٢٠٠٤,pp٢-٦

٢-استحداث وزارة جديدة للاستثمار تجمع بين القطاعات التى كانت تتبع وزارة قطاع الأعمال العام والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والهيئة العامة لسوق المال والمجلس الأعلى للتأمين والهيئة المصرية للرقابة على التأمين والهيئة العامة للرقابة على التمويل العقارى .وقد تحددت أهداف هذه الوزارة فى تحسين مناخ الاستثمار وازالة المعوقات أمام المستثمرين وتفعيل الدور الأساسى للهيئة العامة للاستثمار فى الترويج للمستثمر المحلى والأجنبى وايجاد الثقة بين المستثمر والحكومة وفك تشابك المستثمرين،كما تهدف الى ايجاد الثقة بين المستثمر والحكومة وفك تشابك القوانين المنظمة للاستثمار لتهيئة مناخ ملائم لاحداث التدفق المأمول فى الاستثمار الأجنبى الى مصر.

٣-تحرير الجنيه المصرى مقابل العملات الأجنبية[47]،وتبنى سياسة نقدية جادة مع اتباع سياسة مالية توسعية مع عدم تدخل الحكومة فى قوى السوق فيما يختص بالأجور والأسعار هذا بالاضافة الى التعديلات الضريبية المنتظرة.

٤-تخفيض التعريفة الجمركية وازالة القيود المفروضة على الواردات بهدف تعزيز الثقة فى الاقتصاد المصرى وتحسين المناخ الاستثمارى وجعله أكثر جذبا ومحفزا للاستثمارات الأجنبية والمحلية،حيث يعمل هذا التخفيض على تنشيط العديد من القطاعات الاقتصادية ويتيح الفرصة لجميع المستثمرين وخاصة الأجانب لادخال كافة مستلزمات الانتاج من سلع رأسمالية وآلات ومعدات وسلع وسيطة بتكاليف أقل عما سبق.وقد عالج هذا القرار تشوهات ضخمة بالتعريفة الجمركية والتى كان ينتج عنها الكثير من البيروقراطية ،كما راعت التعريفة الجديدة المواءمة بين الحماية والكفاءة الاقتصادية (حيث أن الاقتصاد المصرى والقطاع الانتاجى يحتاجان خلال هذه المرحلة الى الحماية الرشيدة وليس الحماية المطلقة).هذا بالاضافة الى انشاء المركز الضريبى الجمركى النموذجى الذى ساعد على تطوير أساليب التعامل الجمركى.

٥-تفعيل المزيد من الاتفاقيات والترتيبات الاقتصادية،حيث بدأ مع مطلع عام ٢٠٠٥ تنفيذ اتفاقية تحرير التجارة بين الدول العربية،وكذا تم التوقيع على بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز)[48].

---

[47] للتفاصيل راجع:حسين عبد المطلب الأسرج،أداء السياسة النقدية فى مصر ١٩٩٧-٢٠٠٤ ،بحث مقدم الى المؤتمر الرابع والعشرين للاقتصاديين المصريين،الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة،٥-٧ مايو ٢٠٠٥ ،ص ص ٨-٩

[48] للتفاصيل حول هذا البروتوكول راجع المرفق رقم ٢ بالملحق الاحصائى



الفصل الخامس

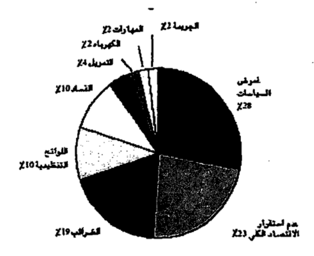
استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر

وعلى الرغم من إدخال العديد من التعديلات على القوانين والتشريعات في مصر بهدف تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة منها ،فإنها لم تنجح فى أن تصبح موقع جذب للاستثمار الأجنبى المباشر مقارنة بغيرها من الدول النامية.فالبيانات تؤكد ضآلة نصيب مصر من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر،حيث وصلت هذه التدفقات الى نحو ٢٣٧ مليون دولار فى عام ٢٠٠٣ مقارنة بنحو ٢,٢٨ مليار دولار فى المغرب ،١,٣٤ مليار دولار فى السودان ونحو ٦٣٤ مليون دولار خلال نفس الفترة ،بينما بلغت هذه التدفقات نحـو ١٠,١ ، ١٠,٧٨ ،١٣,٥٦، ١١,٤١ مليار دولار فى كل من البرازيل ،المكسيك ،هونج كونج ، سنغافورة على الترتيب خلال عام ٢٠٠٣.من ناحية أخرى فان البيانات تؤكد حدوث تراجـع فـى تـدفقات الاستثمار الأجنبى الى مصر خلال السنوات الأخيرة، حيث انخفضت بنحو ٥ أضـعاف مـا كانت عليه عام ٢٠٠٠، ٤,٥ ضعف ما كانت عليه عام ١٩٩٨،كما أنها انخفضت خلال عام ٢٠٠٣ بنحو ٦٣% مقارنة بالعام السابق .**وفيما يلى عرض لأهم استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبى المباشر الى مصر.**

أولا:تحسين مناخ الاستثمار:

يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر بشكل رئيسى بمجمل الأوضـاع الاقتصـادية والاجتماعية والسياسية التى تسود فى البلد المستقبل للاستثمار،حيث تمثل هذه الأوضاع مـا يسمى بمناخ الاستثمار،وحسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ينصـرف تعبيـر مناخ الاستثمار الى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحـيط الـذى تـتم فيـه العمليـة الاستثمارية،وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وايجابا على فـرص نجـاح المشـروعات الاستثمارية،وبالتالى على حركة واتجاهات الاستثمارات،وهى تشمل الأوضـاع والظـروف السياسة والاقتصادية والاجتماعية والأمنيـة،كما تشـمل الأوضـاع القانونيـة والتنظيمـات الادارية.وتلاحظ المؤسسة أن هذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومترابطة ،بعضها ثابت أو شبه ثابت.إلا أن غالبيتها ذات طبيعة متغيرة،ومن ثم فهى تؤثر وتتأثر ببعضها البعض،ممـا يخلق بالتفاعل مرة وبالتداعى مرة،أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة تترجم فى محصلتها الـى عوامل جذب أو نوازع طرد لرأس المال.من جانب آخر ،يمكن ربط مفهوم مناخ الاسـتثمار بمجال السياسات الاقتصادية التجميعية وذلك من خلال تعريف البيئة الاقتصـادية المسـتقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على مستوى الاقتصاد التجميعى،بأنها تلك التـى تتسـم بعجـز طفيف فى الموازنة العامة،وعجز محتمل فى ميزان المدفوعات بحيث يمكن تمويله بواسـطة التدفقات العادية للمساعدات الأجنبية أو الاقتراض العادى من أسواق المال العالميـة.والتـى تتصف أيضا بمعدلات متدنية للتضخم،سعر صرف مستقر،بيئة سياسية ومؤسسية ثابتة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالى والتجارى والاستثمارى بواسطة الأفراد والمؤسسات والهيئات[1] .وللسياسات والسلوكيات الحكومية تأثير قوى على مناخ الاسـتثمار مـن خـلال تأثيرها على:التكاليف،والمخاطر،والعوائق أمام المنافسة.ولهذا فان تقرير التنمية فى العالم لعام ٢٠٠٥ يؤكد على الدور الهام الذى تلعبه الحكومة فى إيجاد بيئة آمنة ومستقرة،بما فى ذلـك حماية حقوق الملكية .فقد أشار التقرير الى أن غموض السياسـات وعـدم الاسـتقرار فـى الاقتصاد الكلى واللوائح التنظيمية العشوائية تشكل ٥١% من المخاطر المرتبطة بالسياسـات على مخاوف الشركات المتعلقة بمناخ الاستثمار.كما يتضح من الشكل التالى

[1] على عبد القادر على ،محددات الاستثمار الأجنبى المباشر،مرجع سابق،ص ص ٤-٥



ملاحظة: نسبة البلدان التي تفيد فيها الشركات عن وجود معوقات رئيسية أمامها وذلك وفقاً لاستقصاءات شملت 48 بلداً
المصدر: استقصاءات البنك الدولي لمناخ الاستثمار.

كما خلص التقرير الى أنه من شأن تحسين وضوح ومعلومية السياسات وحده أن يؤدى الى زيادة الاستثمارات الجديدة بنسبة ٣٠%[1].

ويُبرز تقرير البنك الدولى المشار اليه أربعة تحديات أكثر عمقاً ينبغي على الحكومات المعنية معالجتها لتحسين مناخ الاستثمار في بلدانها:

- الحد من الفساد والأشكال الأخرى من السلوك النفعي. فأغلبية الشركات في البلدان النامية أفادت عن قيامها بدفع الرشاوى عند التعامل مع المسؤولين، وينظر العديد منها إلى الفساد على أنه أشدّ العقبات أمام أعمالها حاجة للمعالجة. كما أن النفوذ الكبير الذي تمارسه الشركات التي تتمتع بنفوذ سياسي يشوه هذه السياسات وطرق تطبيقها.
- خلق مصداقية للسياسات الحكومية. إذ يكون للقوانين الجديدة التي يتم سنها أثر ضئيل حيثما كانت الشركات لا ترى بأن تلك القوانين سيجري إنفاذها أو تعزيزها.
- تشجيع المشاركة الشعبية. من شأن الإخفاق في بناء مساندة الجمهور لخلق مجتمع أكثر إنتاجية إبطاء خطى الإصلاحات وتعريض استمراريتها للخطر.
- مرونة السياسات وملاءمتها للأوضاع المحلية. تؤدي المناهج المنقولة عن بلدان أخرى بدون أدنى دراسة إلى نتائج ضعيفة أو عكسية.

ويجب التأكيد على أنه نتيجة للتطورات والاتجاهات العالمية الحديثة وتجارب الدول المتعددة فى جذب ودعم الاستثمار الأجنبى المباشر[2]، لابد من اعادة نظر وتصويب فى بعض المسلمات فى المجالات الاقتصادية والنظريات التى تعتمد عليها،فلا تقتصر بيئة الاستثمار النموذجية على مجرد منح الاعفاءات الضريبية وتسهيل اجراءات التسجيل والترخيص،بل تتعداه لتشمل حزمة متكاملة من العناصر الضرورية التى لابد من توافرها مجتمعة منها:–

أ- استقرار السياسات الاقتصادية الكلية: حيث يعتبر وجود سياسة اقتصادية كلية عامة ثابتة ومستديمة شرطا ضروريا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

---

[1] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى http://econ.worldbank.org/wdr/wdr٢٠٠٥/
[2] راجع المرفق رقم(٣) والمرفق رقم (٤) بالملحق الاحصائى

ب- تكامل السياسات الصناعية والنقدية والمالية والتجارية والتشغيلية مع مبدأ تشجيع الاستثمار وتعزيز البيئة الاستثمارية.

ت- وجود منظومة قوانين وأنظمة اقتصادية فعالة وكفؤة مما يتطلب مراجعة القوانين بها وتحديثها لتنسجم مع التوجه العام لتنشيط حركة الاستثمار وسن قوانين جديدة تتلاءم مع المستجدات على الساحتين المحلية والدولية.

ث- تبسيط الاجراءات الادارية فى جميع المؤسسات المرتبطة بالنشاط الاستثمارى وألا يقتصر فقط على فترة الترخيص والتسجيل،بل يتضمن أيضا تشخيص العوائق والمشاكل التى تواجه المستثمر على جميع المستويات وايجاد الحلول لها.

ج- تكثيف الجانب الرقابى لتعزيز الثقة فى البيئة الاستثمارية وبما يكفل الطمأنينة للمستثمر على حقوقه فى المشاريع التى يستثمر فيها،بالاضافة الى ضرورة محاربة الفساد وسوء الادارة[1].

ح- تقنين وترشيد الحوافز المالية والاعفاءات الممنوحة بحيث تكون أداة لتوجيه وتحفيز الاستثمار فى المشاريع التى تضيف الى الاقتصاد الوطنى بما يتطلب وجود خريطة استثمارية واضحة ومتكاملة مع الخطة التنموية.

لذلك فانه لتحسين مناخ الاستثمار فى مصر وفى ظل انشاء وزارة للاستثمار فى مصر يجب دراسة دمج قوانين الاستثمار فى قانون موحد للاستثمار يحتوى على كل من قانون الشركات وقانون حوافز وضمانات الاستثمار وقانون التجارة وغيرها من القوانين ذات الصلة بانشاء وعمل وتصفية الأنشطة الاستثمارية سواء المحلية منها أو الأجنبية. حيث أن التنظيم الجيد والاجراءات المبسطة والمعلنة تقضى على انتشار الأنشطة غير الرسمية،وتشجع الاستثمارات الأجنبية كما أكدته العديد من التقارير الدولية المتعلقة بهذا المجال والتى أفادت بأن تعقيد الاجراءات وعشوائية اللوائح التنفيذية وتفشى الفساد وضعف تنفيذ العقود يعد من أهم العوامل التى تؤثر على القرار الاستثمارى فى فى الدول النامية.

-**تدعيم القطاع المالي**:أظهرت التجارب أن الدول التي تحظى بقطاع مالي ومصرفي متحرر ومتطور هي في الغالب التي استفادت من الاستثمارات وحققت أداء اقتصاديا أفضل . كما برهنت هذه التجارب على أن نجاح الإصلاحات الهيكلية الكلية وقدرة الاقتصاد على مقاومة

---

[1] يؤكد تقرير مؤشر مدركات الفساد ٢٠٠٤ (Global Corruption Report ٢٠٠٤) الصادر عن منظمة الشفافية الدولية Transparency International أن الفساد فى المشاريع الحكومية الكبيرة عقبة كأداء فى طريق التنمية المستدامة وأنه يسبب خسائر فادحة فى المال العام اللازم للتعليم والعناية الصحية ولتخفيف حدة الفقر.والمؤشر عبارة عن استطلاع للاستطلاعات يعكس مدى ادراك رجال الأعمال والمحللين السياسيين المقيمين وغير المقيمين فيه.ويستند مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٤ الى ١٨ عملية مسح قامت به ١٢ مؤسسة مستقلة بين عامى ٢٠٠٢، ٢٠٠٤ قدمتها الى منظمة الشفافية،ويجب استيفاء ٣ استقصاءات على الأقل للدخول فى ذلك المؤشر.والمؤشر يتكون من عشر نقاط الى الصفر بحيث تكون الدولة التى تقترب من العشرة أقل فسادا والعكس بالنسبة للدولة التى تقترب من الصفر.وتوصى المنظمة الدول التى حققت أقل من ٧ نقاط بعمل اصلاحات ادارية.وقد حصلت مصر على ٣,٢ نقطة ناتجة من عمل ثمانية استطلاعات لتحتل المرتبة ٧٧ على مستوى العالم من بين ١٤٦ دولة شملها التقرير لتكون مع كل من بنين،ومالى،والمغرب،وتركيا.وهو الأمر الذى يتطلب جهدا خاصا وعمل العديد من الاصلاحات فى هذا الشأن.لمزيد من التفاصيل حول ذلك التقرير راجع www.trasparency.org /surveys/# cpi
وعن وضع مصر راجع الفصل الثامن من التقرير المشار اليه ص ص ١٨٤-١٨٩

الصدمات الخارجية الفجائية ترتبط بدرجة سلامة القطاع المالي والبنكي, نظرا لأهميته في رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الكلي المنشود.وبرغم الجهود المختلفة التى بذلت لاصلاح القطاع المالى(يمثل الجهاز المصرفى وسوق الأوراق المالية وقطاع التأمين أهم مكونات القطاع المالى فى مصر) خلال العقد الماضى من خلال اجراءات التحرير المالى وزيادة كفاءة الرقابة المالية،فان الأمر لا زال يتطلب نظرة جديدة أكثر شمولا لاصلاح وتطوير القطاع المالى بشكل عام والجهاز المصرفى على نحو خاص.وفيما يلى عرض لأهم التحديات التى تواجه القطاع المالى فى مصر وسبل مواجهتها[1].

١-**الجهاز المصرفى**: يلاحظ أن رأس المال الأساسى للجهاز المصرفى المصرى وصل إلى نحو ٥,٤ مليار دولار مقارنة بنحو ٢٠,٦ مليار دولار،٨,٩ مليار دولار فى كل من السعودية والإمارات على الترتيب،ونحو ٤,٢ مليار دولار ،٣,٧ مليار دولار فى كل من لبنان والأردن على الترتيب فى عام ٢٠٠٢.إضافة إلى ذلك فقد اتصف القطاع المصرفى المصرى أيضا بانخفاض العائد على كل من رأس المال ،المخاطرة،الأصول حيث بلغ ٩%،١٠%،٠,٥% على الترتيب مقارنة بنحو ١٦,٧%،٨%،٢,١% على الترتيب فى السعودية، بنحو ١٤,٥%،١٠%،١,٩% على الترتيب فى الإمارات، بنحو ١٧,٤%،١٢%،١,٧% على الترتيب فى الكويت، بنحو ١١,٥%،١٢%،١,٥% على الترتيب فى عمان.وهناك عدد من التحديات التى تواجه القطاع المصرفى ،منها :-

١- عدم كفاءة الإدارة المصرفية ونقص الكوادر المؤهلة،ضعف الهياكل المالية لبعض البنوك ووجود منافسة سعرية غير صحيحة بين البنوك لجذب قلة محدودة من العملاء وهو ما ينتج عنه استبعاد العميل الأفضل وزيادة المخاطر التى تتحملها البنوك دون مقابل مجز.
٢- انخفاض معدلات نمو الائتمان المصرفى بصورة ملحوظة وانخفاض كفاءة وربحية العمليات المصرفية بوجه عام،كما أن البنوك عملت على توسيع الهامش بين الإقراض ورفع أسعار الخدمات مما اثر سلبا مرة أخرى على تكلفة الأموال وكفاءة العمليات المصرفية.وعلى الرغم من ارتفاع معدل نمو الائتمان المصرفى فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ليصل إلى ٣,٦% مقارنة بنحو ١,٤ % عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ويتوقع أن يصل إلى ٤,٣ % عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥،إلا أنه ما يزال يقل بكثير عما كان محققا فى عامى ٩٨/٩٩، ٩٩/٢٠٠٠ والذى بلغ ٢٤,٦%، ١٣% على الترتيب.
٣- مشكلة الديون غير المنتظمة وظاهرة التعثر وما يتبعها من تأثير سلبى على اقتصاديات وأداء البنوك.
٤- كثرة عدد البنوك وقلة عدد الفروع وتركزها إقليميا لحد أن أصبحت الفروع الإقليمية مراكز للتكلفة وليس للإيراد.

ولمواجهة هذه التحديات يلزم:-

- إصلاح وتطوير البنوك وإعادة رسملتها ودمج الكيانات الصغيرة منها وتحقيق تطبيق كفء لقواعد الرقابة المالية والإشراف على زيادة معدلات الائتمان وذلك من خلال وجود الإطار التنظيمى السليم لعمليات وسياسات البنك أو ما يسمى بحوكمة البنك والاهتمام بالكوادر القادرة على استيعاب هذا الدور الاستراتيجى.

[1] راجع ورقة التوجه الاقتصادى للحزب الوطنى الديمقراطى،المؤتمر السنوى الثانى للحزب الوطنى الديمقراطى متاح فى موقع الحزب على الانترنيت www.ndp.org.eg/٢nd.confrence/eco-٦.asp

- التنسيق بين سياسات إدارة الأصول والخصوم لكل بنك وتطوير نظم المعلومات بالجهاز المصرفي واستخدام التكنولوجيا الحديثة بالإضافة إلى تطبيق نظم الجدارة الائتمانية للعملاء عن طريق شركات متخصصة.
- إيجاد البيئة المناسبة للتوسع فى عمليات الاقتراض المصرفي وتقديم خدمات وأدوات مصرفية جديدة ومتنوعة لزيادة ربحية الأموال المستثمرة ومواجهة ظاهرة التعثر وما يتبعها من تأثير سلبى على اقتصاديات وأداء البنوك.
- حث البنوك التى تتسم بقدرة محدودة للاستمرار والمنافسة على الاندماج مع البنوك الكبيرة أو بيعها للاستحواذ عليها،مما يدعم من قوتها ويعزز من قدرتها على المنافسة والاستمرار.
- ضرورة توسيع قاعدة الملكية والجهاز المصرفي والذى تستند فلسفته على إعادة إحياء برنامج تخارج المال العام من الشركات المشتركة والذى يشمل المساهمات العامة فى البنوك المشتركة ،بالإضافة إلى تفعيل نصوص قانون البنوك رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ بما يسمح بالمساهمة فى زيادة رؤوس أموال البنوك العامة وعلاج مشكلاتها ورفع كفاءتها وبخاصة المادة رقم ٤٩ من القانون المشار إليه والتى تبيح للمصريين ولغيرهم تملك أموال البنوك دون التقيد بحد أقصى ينص عليه فى أى قانون آخر.

٢- **قطاع التأمين:** لهذا القطاع أهمية بالغة فى تجميع المدخرات واستثمارها سواء بشكل مباشر بالاشتراك فى مشروعات اقتصادية أو غير مباشرة عن طريق الإيداع بالبنوك أو الاستثمار فى بورصة الأوراق المالية.

وتكمن أهم التحديات التى تحول دون قيام هذا القطاع بدوره المنشود فى جذب المدخرات الاختيارية ما يلى:-

- نقص الوعى التأمينى .
- افتقاد السلوك الادخاري.
- خضوع أقساط التأمين للرسوم والدمغات التى تصل إلى ٢٠% فى تأمينات الممتلكات والمسؤوليات ،١٥% فى التأمينات البحرية.

وللنهوض بهذا القطاع لا بد من:-

- استصدار التشريعات التى أعدت بالفعل مشروعات قوانينها مثل مشروعات التأمين الاجباري من المسئولية المدنية الناشئة من حوادث كل من السيارات والحريق والحوادث التى تقع بالتجمعات،ومشروع التأمين الطبى ،ومشروع قانون صناديق التأمين الخاصة.
- إعادة النظر فى الضرائب والرسوم التى يتم تحميلها على أقساط التأمين بالإضافة إلى إعادة هيكلة شركات التأمين ودمج الكيانات الصغيرة فى كيانات تأمينية قوية وفتح الباب أمام القطاع الخاص للمساهمة فى رؤوس أموال شركات التأمين وإعادة التأمين والاهتمام بتنمية الوعى التأمينى والسلوك الادخارى ودراسة تسويق وثائق التأمين من خلال البنوك.

٣-**بورصة الأوراق المالية:** أما عن التحديات التى تواجه تطوير بورصة الأوراق المالية فيتمثل أهمها فى نقص السيولة وانخفاض عدد الشركات المتداولة بالنسبة لاجمالى الشركات المقيدة والذى بلغ ١٠% فقط عام ٢٠٠٣ ،بالاضافة إلى قلة إصدارات سندات القطاع الخاص وغلبة السندات الحكومية ،وأيضا الاعتماد على البنوك بصفة أساسية لتمويل الأنشطة الإنتاجية والخدمية،وضعف مشاركة المؤسسات المالية المختلفة فى أسواق الأوراق المالية ؛حيث أن جملة استثمارات صناديق التأمينات الاجتماعية على سبيل المثال لم تتعد ١% فقط من اجمالى استثماراتها ،وأخيرا المنافسة الشديدة من المراكز المالية الإقليمية.

ولمواجهة هذه التحديات يلزم ما يلي[1]:-

أولاً : التنسيق بين السياسات العامة المنظمة لسوق المال ، واتباع سياسة اقتصادية مشجعة على الإدخار .

ثانياً : تنمية الوعي بأهمية الادخار والاستثمار في الأوراق المالية .

ثالثاً : تنشيط العرض والطلب في سوق الأوراق المالية.

رابعاً : استحداث وتنويع الأوراق المالية المصدرة بالسوق.

خامساً : العمل على تعدد جهات اصدار الأوراق المالية وضبط ايقاع التعامل بالسوق غير المنظم.

سادساً : تعزيز الاشراف والرقابة على السوق وإيجاد نظام فعال للمعلومات لرفع كفاءة السوق.

سابعا: تطبيق مبادىء حوكمة الشركات

ثامنا: العمل على تنمية استثمارات الأجانب بسوق الأوراق المالية المصرية

تاسعا: العمل على تشجيع التعاون الاقليمي

-**تنمية الموارد البشرية**:لاشك أن جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي يتطلب تنمية العنصر البشري وتوعيته والارتقاء بمستوى مهارته وبصفة خاصة تطوير وخلق الكفاءات والكوادر (رأس المال البشري) القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملاءمة للظروف المحلية، ويلاحظ في هذا الخصوص عدم قدرة العامل المصري على المنافسة وذلك لانخفاض مهارته ومحدودية قدراته على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة .ويمكن إيجاز اهم سياسات تنمية العنصر البشري في النقاط التالية:

- مزيد من المخصصات المالية لتطوير وتنمية الموارد البشرية.
- اعاده تخطيط وهيكلة النظام التعليمي وتنمية القدرات البحثية والابداع لدى التلاميذ واتاحة وسائل اخرى لكسب المهارات غير المقررات التعليمية.
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم وتمويل الشهادات والأبحاث العلمية والتي تتفق مع مجالاتهم.
- توفير الكوادر المتخصصة والمؤهلة للتعامل مع الأنشطة الخاصة بالاستثمار الأجنبي.

-**الاهتمام بعنصر الترويج للاستثمار في مصر**:في ظل ازدياد حدة المنافسة لجذب الاستثمار الأجنبي فان اعداد استراتيجية للترويج للاستثمار في مصر يعد امرا ضروريا للغاية كما ان انشاء مؤسسة تكون مهمتها الترويج للاستثمار في مصر اصبح ضرورة لا بديل لها،وتضطلع هذه المؤسسة بتخطيط وتنظيم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية فضلا عن تسويق وترويج مشروعات الاستثمار والتعريف بالسوق في الداخل والخارج،ووضع الضوابط والاجراءات اللازمة لتعظيم العوائد المتوقعة من الاستثمارات الأجنبية بما يخدم أهداف الدولة في كافة المجالات(العمالة،توفير النقد الأجنبي،نقل التكنولوجيا،التصدير...).ويجب التأكيد على زيادة استخدام البريد الالكتروني في خدمات التسويق عبر ارسال النشرات التعريفية والبيانات

---

[1] حسين عبد المطلب الأسرج، آليات تفعيل البورصة المصرية لتنمية الادخار، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٥٧٧-٥٧٨ ،الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والاحصاء،القاهرة، ابريل/يونيه ٢٠٠٥،ص ص ٥٤٧-٥٧٧

الصحفية والأحداث الهامة والتشريعات المستحدثة بشكل فورى ودورى للمشتركين. كما يجب اعطاء أولوية لمجموعة خاصة من السياسات منها:-

- اتخاذ مجموعة من الاجراءات التى تحسن من سمعة البلد وبيئته الاستثمارية كالشفافية وتوفير المعلومات عن الفرص الاستثمارية والحوافز والنظم المؤسسية والادارية وخدمات بعد الاستثمار.
- اتخاذ الاجراءات التى تقود المستثمر الأجنبى الى المساهمة فى تنمية القدرات المحلية واستخدام الموردين المحليين وتنمية المهارات المحلية وترقية القدرات التكنولوجيه.
- تطوير عدد من السياسات الوطنية الخاصة بمعالجة الآثار السلبية للاستثمار الأجنبى المباشر وأنشطة الشركات متعددة الجنسية من حيث الممارسات المضرة بالمنافسة ،وآثار تذبذب التدفقات على ميزان المدفوعات ،نقل الأنشطة والتقنيات الملوثة للبيئة ،اندثار المنتجات الوطنية...

-**الإصلاح السياسى:**إن نجاح سياسات التنمية بوجه عام وسياسات جذب الاستثمار الأجنبى بوجه خاص مرهون بإنجاز إصلاحات سياسية تسمح بمشاركة القوى الفاعلة والكفاءات الحية في رسم القرارات الاقتصادية والسياسية المصيرية. وفي ظل ما يشهده عالم اليوم من اتجاه محموم نحو العولمة والاندماج وزيادة الترابط والتشابك بين اقتصادات الدول لابد من خلق مناخ ديمقراطي يضع المواطنة وتكافؤ الفرص وحرية التعبير عن الرأي كحقوق أساسية تعزز من المشاركة الشعبية ومن دور المجتمع المدني وتكفل المساواة التامة بين أبناء الوطن جميعا وتضمن لهم ممارسة كل الحقوق المدنية والسياسية وتتيح لهم النقد والايجابية فى معالجة السلبيات وكشف الممارسات الفاسدة، وذلك باعتبار ان المواطن هو مفتاح تسيير وتيسير جميع الأمور المتعلقة بجذب وتنمية الاستثمار الأجنبى وهو القادر على تذليل العقبات التى تواجه المستثمرين بكافه انواعها وإزالة العقبات البيروقراطية التي تقف في سبيلهم.

-**تشجيع التكامل المالى العربى:**ضرورة العمل اعطاء اولوية لجذب رؤوس الأموال العربية من المصارف الأوروبية والأمريكية ودراسة مدى امكانية قيام شركات متعددة الأقطار العربية تكون بمثابة قاطرة للاستثمار العربى على غرار الشركات متعددة الجنسيات لكى يأخذ المال العربى دورا رئيسيا فى تمويل خطط التنمية الاقتصادية فى الدول العربية .وتفعيل السوق المالية العربية[1] ،ويتطلب ذلك ضرورة توافر سوق النقد التى تعمل على توفير الأصول النقدية السائلة ذات الأجل القصير مثل اذون الخزانة والأوراق والكمبيالات التجارية ،وكذلك سوق رأس المال لتوفير القروض طويلة الأجل التى تحتاجها الدول العربية لدفع عجلة التنمية.[2]

---

١ على الرغم من التطور الملحوظ فى أداء البورصات العربية الا انها مازالت تتصف بالعديد من الصفات ويقابلها العديد من المعوقات التى تحول دون تحقيق هذه الأسواق لدورها التنموى المنشود لمزيد من التفاصيل راجع:-

- حسين عبد المطلب الأسرج،"تحليل أداء البورصات العربية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٣ مع دراسة خاصة بالبورصة المصرية"،بنك الكويت الصناعى،الكويت،العدد ٧٩،ديسمبر ٢٠٠٤،ص ص ٢٣-٤٢

حسين عبد المطلب الأسرج،"أليات تفعيل البورصة العربية الموحدة"،كتاب الأهرام الاقتصادى،العدد ٢٠٩،مايو ٢٠٠٥.

٢ لمزيد من التفاصيل حول اداء البورصة المصرية وآليات تطويرها راجع:

وجدير بالذكر،أنه برغم تنامى موضوع عودة الأموال العربية المهاجرة فانه لم تتصدى – حتى الآن–جهة مالية أو بحثية عربية لرصد ومتابعة تقديرات هذه الأموال على أسس علمية.ولهذا تختلف تقديرات هذه الموال بشكل لافت للنظر؛فأحيانا تتضمن استثمارات القطاع العام(خاصة العوائد النفطية) الى جانب استثمارات القطاع الخاص والتى يصعب حصرها وتخضع لعدة اعتبارات منها نوعية الاستثمار(ودائع،أسهم،سندات،صناديق الاستثمار،أصول مالية أو عقارية)،والتوزيع الجغرافى والعملات المستثمر فيها ومدى تأثيرها بتذبذب أسعار صرف هذه العملات على قيمة الأصول،وكذلك مدى تأثيرها بتقلب أسعار النفط وعائداته التى تؤثر على مستويات الايرادات والانفاق العام فى الدول العربية المصدرة للنفط[1].

ويلاحظ من الجدول التالى مدى تباين تقديرات الأموال العربية المهاجرة والتى تم تقديرها بما يتراوح ما بين ٨٠٠ مليار دولار الى نحو ٣ تريليون دولار[2].

م	الجهة	التقديرات بالمليار دولار
١	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا(اسكوا)	٨٠٠
٢	اتحاد المصارف العربية	٨٠٠–١٠٠٠
٣	مجلة فارايست ايكونوميك ريفيو الصينية	١٠٠٠–١٥٠٠
٤	منظمة العمل العربية	١٢٠٠
٥	مركز زايد العالمى للتنسيق والمتابعة	٢٢٢٠(حكومى وخاص)
٦	المنتدى الاسلامى الدولى	١٥٠٠(الثروات الخاصة لدول الخليج فقط)
٧	تقديرات عالمية أخرى	٣٠٠٠ (حكومى وخاص)
٨	صندوق النقد العربى	٢٤٠٠
٩	مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية	٢٨٠٠
١٠	مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية	٨٠٠–١٠٠٠ أموال سعودية فى الخارج منها ٧٠% فى الولايات المتحدة
١١	جمعية الاقتصاديين البحرينية	٨٠٠–١٢٠٠ الاستثمارات الخليجية فى الخارج
١٢	مجلس الوحدة الاقتصادية العربية	١٤٠٠
١٣	المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	١٤٠٠

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،نشرة ضمان الاستثمار ٢٠٠٤/٤،ص ٨

-حسين عبد المطلب الأسرج، آليات تفعيل البورصة المصرية لتنمية الادخار، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٥٧٧–٥٧٨ ،الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع والاحصاء،القاهرة، ابريل/يونيه ٢٠٠٥،ص ص٥٣٩–٥٨٧

-ـــــــــــــ،تحليل أداء السوق المصرى للأوراق المالية المصرية خلال التسعينيات،بحث غير منشور مقدم الى معهد التخطيط القومى استيفاءً لمتطلبات الحصول على دبلوم المعهد،مركز التخطيط العام،عام ٢٠٠٠

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،نشرة ضمان الاستثمار،العدد ٢٠٠٤/٤ ،ص ص ٧–٨

[2] تشير بعض المصادر أن أموال المصريين المغتربين فى الخارج تقدر بنحو ١٢٠ مليار دولار،وأموال المغتربين السوريين بما يزيد عن ٦٠ مليار دولار ،وأموال اليمنيين المغتربين نحو ٢,٤ مليار دولار.راجع:– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،نشرة ضمان الاستثمار ٢٠٠٤/٤،ص ٩

ووفق تقارير المصارف الدولية،فان الأموال العربية المهاجرة تتركز جغرافيا فـي الولايـات المتحدة الأمريكية بنسبة ٧٠%،وتتوزع النسبة الباقية على كل من الأسواق الأوروبية(خاصة لندن،جنيف) والأسواق الآسيوية.وتقدر هذه التقارير أن نحو ٤٠% من هذه الأموال تسـتثمر فى محافظ استثمارية متنوعة وفى مجال العقارات،وما نسبته ٣٠% من استثمارات ذات سيولة مالية (ودائع وأذونات) ،ونسبة ١٥% فى أسـواق السـندات خاصـة السـندات الحكوميـة الأمريكية[1].

[1] من جهة أخرى تزايد أهمية تقديرات الأموال المحولة خارج الدول العربية من العمالة الوافدة لديها،مما يعنى فرصا ضائعة للاستثمار ويخلق نزيفا آخر للأموال.وفى هذا الصدد تقدر دراسة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أن حجم تحويلات العمالة الوافدة ،والتى تقدر بنحو ١٢,٩٥ مليون شخص ،بلغت تراكميا خلال الفترة (٧٥-٢٠٠٢) نحو ٤١٣ مليار دولار أى بمعدل ٢٧ مليار دولار سنويا،منها ١٦ مليار مـن السـعودية ،٤ مليار من الامارات سنويا.وفى تقديرات أخرى فان القطاع الخاص السعودى يحول للخارج سنويا نحـو ٤,٨ مليار دولار،كما يحول الوافدون العاملون فى المملكة نحو ١٣,٣ مليار دولار سنويا.راجع المصدر السـابق مباشرة.

جدول رقم (١)
مؤشرات منتقاه للاستثمار الأجنبى المباشر والانتاج الدولى ١٩٨٢-٢٠٠٣

البيان	القيمة بالأسعار الجارية بمليارات الدولارات			معدلات النمو السنوى %						
	١٩٨٢	١٩٩٠	٢٠٠٣	٨٦-٩٠	٩١-٩٥	٩٦-٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد	٥٩	٢٠٩	٥٦٠	٢٢,٩	٢١,٥	٣٩,٧	٢٧,٨	– ٤١,١	-١٧	– ١٧,٦
تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الصادر	٢٨	٢٤٢	٦١٢	٢٥,٦	١٦,٦	٣٥,١	٨,٨	– ٣٩,٢	– ١٧,٣	٢,٦
رصيد الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد	٧٩٦	١٩٥٠	٨٢٤٥	١٤,٧	٩,٣	١٦,٩	١٩,١	٧,٤	١٢,٧	١١,٨
رصيد الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد	٥٩٠	١٧٥٨	٨١٩٧	١٨,١	١٠,٧	١٧,١	١٨,٥	٥,٩	١٣,٨	١٣,٧
الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية	١١٧٣٧	٢٢٥٨٨	٣٦١٦٣	١٠,١	٥,١	١,٣	٢,٧	-٠,٩	٣,٧	١٢,١
اجمالى تكوين رأس المال الثابت	٢٢٨٥	٤٨١٥	٧٢٩٢	١٣,٤	٤,٢	٢,٤	٣,٨	-٣,٦	-٠,٦	٩,٩

المصدر: UNCTAD, World Investment Report ٢٠٠٤ ,P٩

جدول رقم (٢)

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بالمليار دولار والتوزيع الاقليمي له (١٩٩٢-٢٠٠٣)

البيان	٩٢-٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
اجمالي العالم	٣١٠,٩	٦٩٠,٩	١٠٨٦,٨	١٣٨٨	٨١٧,٦	٦٧٨,٨	٥٥٩,٦
أولا:الدول المتقدمة	١٨٠,٨	٤٧٢,٥	٨٢٨,٤	١١٠٨	٥٧١,٥	٤٨٩,٩	٣٦٦,٦
أ-أوروبا الغربية	١٠٠,٨	٢٦٣	٥٠٠	٦٩٧,٤	٣٦٨,٨	٣٨٠,٢	٣١٠,٢
ـ الاتحاد الأوروبى	٩٥,٨	٢٤٩,٩	٤٧٩,٤	٦٧١,٤	٣٥٧,٤	٣٧٤	٢٩٥,٢
ب-الولايات المتحدة	٦٠,٣	١٧٤,٤	٢٨٣,٤	٣١٤	١٥٩,٥	٦٢,٩	٢٩,٨
ثانيا:الدول النامية	١١٨,٦	١٩٤,١	٢٣١,٩	٢٥٢,٥	٢١٩,٧	١٥٧,٦	١٧٢
أ-افريقيا	٥,٩	٩,١	١١,٦	٨,٧	١٩,٦	١١,٨	١٥
ب-أمريكا اللاتينية والكاريبى	٣٨,٢	٨٢,٥	١٠٧,٤	٩٧,٥	٨٨,١	٥١,٤	٤٩,٧
جـ-آسيا والمحيط الهادى	٧٤,٥	١٠٢,٤	١١٢,٩	١٤٦,٢	١١٢	٩٤,٥	١٠٧,٣
ـ آسيا	٧٤,١	١٠٢,٢	١١٢,٦	١٤٦,١	١١١,٩	٩٤,٤	١٠٧,١
ـ جنوب وشرق آسيا	٦٩,٦	٩٢,١	١٠٩,١	١٤٢,٧	١٠٢,٢	٨٦,٣	٩٦,٩
د-أوروبا الوسطى والشرقية	١١,٥	٢٤,٣	٢٦,٥	٢٧,٥	٢٦,٤	٣١,٢	٢١

المصدر: : UNCTAD, World Investment Report ٢٠٠٤

جدول رقم (٣)

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الصادر بالمليار دولار والتوزيع الاقليمى له (١٩٩٢-٢٠٠٣)

	٩٢-٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
اجمالى العالم	٣٢٨,٢	٦٨٧,٢	١٠٩٢,٣	١١٨٦,٨	٧٢١,٥	٥٩٦,٥	٦١٢,٢
أولا:الدول المتقدمة	٢٧٥,٧	٦٣١,٥	١٠١٤,٣	١٠٨٣,٩	٦٥٨,١	٥٤٧,٦	٥٦٩,٦
أ-أوروبا الغربية	١٦١,٧	٤٣٦,٥	٧٦٣,٩	٨٥٩,٤	٤٤٧	٣٦٤,٥	٣٥٠,٣
ـ الاتحاد الأوروبى	١٤٦,٩	٤١٥,٤	٧٢٤,٣	٨٠٦,٢	٤٢٩,٢	٣٥١,٢	٣٣٧
ب-الولايات المتحدة	٧٧,٦	١٣١	٢٠٩,٤	١٤٢,٦	٢٤,٩	١١٥,٣	١٥١,٩
ثانيا:الدول النامية	٥١,٤	٥٣,٤	٧٥,٥	٩٨,٩	٥٩,٩	٤٤	٣٥,٦
أ-افريقيا	٢,٢	٢	٢,٦	١,٣	-٢,٥	٠,١	١,٣
ب-أمريكا اللاتينية والكاريبى	٩,٥	١٩,٩	٣١,٣	١٣,٧	١٢	٦	١٠,٧
جـ-آسيا والمحيط الهادى	٣٩,٦	٣١,٦	٤١,٦	٨٣,٩	٥٠,٤	٣٧,٩	٢٣,٦
ـ آسيا	٣٩,٦	٣١,٦	٤١,٧	٨٣,٨	٥٠,٣	٣٧,٩	٢٣,٦
ـ جنوب وشرق آسيا	٣٩	٣٢,٥	٣٩,٢	٨٠	٤٥,١	٣٤,٧	٢٣,٥
د-أوروبا الوسطى والشرقية	١,٢	٢,٣	٢,٥	٤	٣,٥	٤,٩	٧

المصدر: : UNCTAD, World Investment Report ٢٠٠٤

جدول (٤)

حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد عالميا بالمليار دولار (١٩٩٥-٢٠٠٣)

	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	المجموع
العالم	٣٣١,١	٣٨٦,١	٤٨١,٩	٦٩٠,٩	١٠٨٦,٧	١٣٨٧,٩٥	٨١٧,٦	٦٧٨,٨	٥٥٩,٥٨	٦٤٢٠,٦
الدول المتقدمة	٢٠٣,٥	٢١٩,٩	٢٦٩,٧	٤٧٢,٥	٨٢٨,٤	١١٠٧,٩٩	٥٧١,٥	٤٨٩,٩١	٣٦٦,٥٧	٤٥٢٩,٩
الدول النامية	١١٣,٣	١٥٢,٧	١٩٣,٢	١٩٤,١	٢٣١,٩	٢٥٢. ٥	٢١٩,٧	١٥٧,٦	١٧٢	١٦٨٦,٩٨
دول الاقتصادات المتحولة	١٤,٣	١٣,٥	١٩,٠٣	٢٤,٣	٢٦,٥٢	٢٧,٥١	٢٦,٤	٣١,٢	٢٠,٩٨	٢٠٣,٧٤
مجموع الدول العربية	٠,٢٥٥	٣,٥٨	٧,٢٩	٨٧٤٠	٢٤٩٥	٢,٦٣	٧,٧	٥,٤	٨,٦٢	٤٦,٧
نسبة الدول العربية للدول النامية%	٠,٢٣	٢,٣٥	٣,٧٧	٤,٥	١,٠٨	١,٠٤	٣,٥١	٣,٤١	٥,٠١	٢,٧٧
نسبة الدول العربية للعالم %	٠,٠٨	٠,٩٣	١,٥١	١,٢٧	٠,٢٣	٠,١٩	٠,٩٤	٠,٧٩	١,٥٤	٠,٧٣

المصدر :المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،نشرة ضمان الاستثمار،العدد ٣ ،الكويت،٢٠٠٤،ص ١٢

جدول (٥)

الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر كنسبة الى كل من تكوين رأس المال الثابت و الناتج المحلى الاجمالى ٩٢-٢٠٠٣

الدولة	الاستثمار الأجنبى المباشر كنسبة من تكوين رأس المال الثابت							الاستثمار الأجنبى المباشر كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى						
	٩٢-٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٣
مصر	٨,٩	٥,٩	٥,٧	٦,٧	٣,٢	٤,٣	٢	٩,٩	١٦,٤	٢٥,٦	٢٤,٣	١٩,٨	٢٤,٣	٢٦,٢
مجموع الدول العربية	٨	٧,١	٦,٤	٨,٦٦	٩,١٦	١٠,٩	١٨,٧	٥,٤	٨,٧	١٠,٥	١٢,٦	١٧,١	٢٠,٨	٢١,٦
العالم	٥,٢	١٠,٦	١٦	١٩,٨	١٢	١٠,١	٧,٥	٦,٦	٨,٣	٩,٣	١٠,٢	١٩,٣	٢٣	٢٢,٩
الدول المتقدمة	٤,٢	٩,٩	١٦,٢	٢١,٣	١١,٥	١٠	٦,٧	٤,٩	٦,٢	٨,٢	٨,٩	١٦,٦	٢٠,٥	٢٠,٧
الدول النامية	٧,٩	١٢,٣	١٤,٧	١٤,٩	١٣,١	٩,٩	١٠	١٢,٤	١٦,٣	١٤,٧	١٦,٣	٢٩,٣	٣١,٩	٣١,٤

المصدر:-

- الاستثمار الأجنبى المباشر كنسبة من تكوين رأس المال الثابت UNCTAD, World Investment Report ٢٠٠٤ ,pp٣٨٧-٣٩٨

-المصدر: الاستثمار الأجنبى المباشر كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى UNCTAD, World Investment Report ٢٠٠٤ ,pp٣٩٩-٤١٠

جدول (٦)
موجز لبيئة الأعمال في مصر لعام ٢٠٠٤

البيان	مؤشر بدء الأعمال				مؤشر الحصول على قرض		مؤشر تسجيل العقار		مؤشر حماية المستثمر/مؤشر المكاشفة أو الافصاح (٧-٠)	مؤشر انفاذ العقود		افلاس المشروع	
	عدد الاجراءات المطلوبة	الوقت اللازم لتأسيس منشأة (يوم عمل)	التكلفة كنسبة من الدخل الوطنى للفرد	الحد الأدنى لرأس المال كنسبة من الدخل الوطنى للفرد	مؤشر معلومات الائتمان (٦-٠)	مؤشر الحقوق القانونية للمقرضين والمقترضين (١٠-٠)	عدد الاجراءات	الوقت بالأيام		الوقت بالأيام	عدد الاجراءات	معدل التغطية (سنت/دولار)	الوقت بالسنوات
المغرب	٥	١١	١٢,٣	٧١٨,٦	٢	٢	٣	٨٢	٤	٢٤٠	١٧	٣٤,٨	١,٨
لبنان	٦	٤٦	١٣١,٥	٨٢,٣	٤	٤	٢٥	٨	١	٧٢١	٣٩	١٩,٣	٤
تونس	٩	١٤	١١	٣٢٧,٣	٢	٤	٥٧	٥	٦	٢٧	١٤	٥٠,١	١,٣
الأردن	١١	٣٦	٥٢	١١٤٧,٧	٣	٦	٨	٢٢	٣	٣٤٢	٤٣	٢٦,٧	٤,٣
السعودية	١٢	٦٤	٦٩,٧	١٥٤٩,٥	٢	-	٤	٤	٢	٣٦٠	٤٤	٣١,٧	٢,٨
مصر	١٣	٤٣	٦٣	٨١٥,٦	٣	صفر	٧	١٩٣	١	٤١٠	٥٥	١٨,٤	٤,٢
المتوسط	١٠,٧	٤٢,٧	٦٥,٠	٩٨٨,١	١,٨	٣,٨	١١,٥	٤٣,٠	٢,١	٤١٦,٠	٤٠,١	٢٦,٨	٤,١
دول مقارنة													
تشيلي	١٠	٢٨	١٠	صفر	٦	٤	٦	٣١	٦	٣٠٥	٢٨	١٩,٣	٥,٦
هونج كونج	٥	١١	٣,٤	صفر	٤	١٠	٣	٥٦	٦	٢١١	١٦	٨٢,٣	١
جامايكا	٧	٣١	١٥,٤	صفر	صفر	٦	٥	٥٤	٢	٢٠٢	١٨	٦٣,٥	١,١
ماليزيا	٩	٣٠	٢٥,١	صفر	٦	٨	٤	١٤٣	٥	٣٠٠	٣١	٣٥,٤	٢,٣
سنغافورة	٧	٨	١,٢	صفر	٤	١٠	٣	٩	٥	٦٩	٢٣	٩١,٣	٠,٨
جنوب افريقيا	٩	٣٨	٩,١	صفر	٥	٦	٦	٢٠	٦	٢٧٧	٢٦	٣١,٨	٢
اسرائيل	٥	٣٤	٥,٥	صفر	٤	٨	٧	١٤٤	٧	٥٨٥	٢٧	٣٨	٤
تركيا	٨	٩	٢٦,٤	صفر	٤	١	٨	٩	٢	٣٣٠	٢٢	٢٥,٧	٢,٩

المصدر: World Bank ,Doing business in ٢٠٠٥:Remoning Obstacles to Growth, Washington , USA, ٢٠٠٥, PP٩٨-١٣١

جدول (٧)

عدد الدول التي أدخلت تغييرات على نظم الاستثمار بها ١٩٩٢-٢٠٠٣

البند	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
عدد الدول التى أدخلت تعديلات على نظم الاستثمار بها	٤٣	٥٧	٤٩	٦٤	٦٥	٧٦	٦٠	٦٣	٦٩	٧١	٧٠	٨٢
عدد التعديلات التنظيمية	٧٩	١٠٢	١١٠	١١٢	١١٤	١٥١	١٤٥	١٤٠	١٥٠	٢٠٨	٢٤٨	٢٤٤
الأكثر ملاءمة للاستثمار الأجنبى المباشر	٧٩	١٠١	١٠٨	١٠٦	٩٨	١٣٥	١٣٦	١٣١	١٤٧	١٩٤	٢٣٦	٢٢٠
الأقل ملاءمة للاستثمار الأجنبى المباشر	—	١	٢	٦	١٦	١٦	٩	٩	٣	١٤	١٢	٢٤

المصدر: UNCTAD, World Investment Report ٢٠٠٤ ,P٨

جدول رقم (٨)

المشاركة الأجنبية فى حصيلة الخصخصة بالمليون دولار (٩٠-٩٩)

البيان	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
شرق آسيا والمحيط الهادى										
مساهمة الاستثمار الأجنبى	١	١٠٢	٥٥٦	٤١٥٦	٤٠٣٦	٢٢٦	١٩٩٠	٣٧٧٥	١٠٨٢	٤٩٨٢
ايرادات الخصخصة	٣٧٦	٨٣٤	٥١٦١	٧١٥٥	٥٥٠٨	٥٤١٠	٢٦٨٠	١٠٣٨٥	١٠٩١	٥٥٠٠
أوروبا ووسط آسيا										
مساهمة الاستثمار الأجنبى	٥٨٦	١٨٩٢	٣٠٦٩	٢٩٣٢	١٥٨٨	٤٧٧٨	١٨٨٠	٨٨٧٤	٥١٩٠	٦٥٠٣
ايرادات الخصخصة	١٢٦٢	٢٥٥١	٣٦٢٦	٣٩٨٨	٣٩٥٧	٩٧٤٢	٥٤٤٦	١٦٥٣٧	٨٠٠٢	١٠٣٣٥
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى										
مساهمة الاستثمار الأجنبى	٦٣٥٨	٧٣٨٤	٤٠٣٧	٣٧٦٥	٥٠٥٨	٢٢٠٦	٦٤٤٨	١٢٤٨٦	٢١٥٣٥	١٩٥٦٧
ايرادات الخصخصة	١٠٩١٥	١٨٧٢٣	١٥٥٦٠	١٠٤٨٨	٨٤٩٩	٤٦١٦	١٤١٤٢	٣٣٨٩٢	٣٧٦٨٥	٢٣٦١٤
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*										
مساهمة الاستثمار الأجنبى	—	٣	١٩	١٣٨	٣٢٥	١٠٩	١٦	٦٠٣	٦٠٣	١٨٧١
ايرادات الخصخصة	٢	١٧	٧٠	٤١٧	١٠٣٤	١٨٥٨	٢٣٨٧	٢٤٨٠	٢٢١٤	٢٢١٣
جنوب آسيا										
مساهمة الاستثمار الأجنبى	١١	٤	٤٤	١٦	٩٩٧	٣٨	٥٢٨	١٠٤٣	١١	١٠٤
ايرادات الخصخصة	٢٩	٩٩٦	١٥٥٧	٩٧٤	٢٦٦٦	٩١٦	٨٨٩	١٧٩٤	١.٧٤	١٨٥٩
أفريقيا										
مساهمة الاستثمار الأجنبى	٣٨	٥	٦٦	٥٦٦	٤٥٣	٢٧٥	٢٩٩	١٩٦٩	٦٩٤	٤١٨
ايرادات الخصخصة	٧٤	١١٢١	٢٠٧	٦٤١	٦٠٥	٤٧٣	٧٤٥	٢٣٤٨	١٣٥٦	٦٩٤

- *ـ تشمل المغرب،مصر،الكويت،الأردن،تونس ،الجزائر ،لبنان،عمان،الامارات

المصدر: صندوق النقد العربى ،التقرير الاقتصادى العربى الموحد ٢٠٠٢،ص ١٦٨

جدول رقم ٩

أكبر ١٠ شركات متعددة الجنسية غير مالية في العالم مرتبة حسب الأصول الأجنبية عام ٢٠٠٢ (بملايين الدولارات وأعداد العاملين)

الترتيب	الشركة	بلد الموطن	الصناعة	الأجنبية			TNI %
				الأصول	المبيعات	العمالة	
١	جنرال الكترك	الولايات المتحدة	الأجهزة الكهربائية والالكترونية	٢٢٩٠٠١	٤٥٤٠٣	١٥٠٠٠٠	٤٠,٦
٢	مجموعة فودافون	المملكة المتحدة	الاتصالات	٢٠٧٦٢٢	٣٣٦٣١	٥٦٦٦٧	٨٤,٥
٣	شركة فوردموتور	الولايات المتحدة	السيارات	١٦٥٠٢٤	٥٤٤٧٢	١٨٨٤٥٣	٤٧,٧
٤	شركة بريتش بتروليوم	المملكة المتحدة	النفط-تنقيب/تكرير/توزيع	١٢٦١٠٩	١٤٥٩٨٢	٩٧٤٠٠	٨١,٣
٥	جنرال موتورز	الولايات المتحدة	السيارات	١٠٧٩٢٦	٤٨٠٧١	١٠١٠٠٠	٢٧,٩
٦	رويال داتش/مجموعة شل	الولايات المتحدة/هولندا	النفط-تنقيب/تكرير/توزيع	٩٤٤٠٢	١١٤٢٩٤	٦٥٠٠٠	٦٢,٤
٧	شركة تويوتا موتورز	اليابان	السيارات	٧٩٤٣٣	٧٢٨٢٠	٨٥٠٥٧	٤٥,٧
٨	توتال فينا الف	فرنسا	النفط-تنقيب/تكرير/توزيع	٧٩٠٣٢	٧٧٤٦١	٦٨٥٥٤	٧٤,٩
٩	فرانس تيليكوم	فرنسا	الاتصالات	٧٣٤٥٤	١٨١٨٧	١٠٢٠١٦	٤٩,٦
١٠	اكسونموبيل كوربوريتش	الولايات المتحدة	النفط-تنقيب/تكرير/توزيع	٦٠٨٠٢	١٤١٢٧٤	٥٦٠٠٠	٦٥,١

TNI-اختصار مؤشر الانتشار عبر الوطنية ويحسب على أنه متوسط ثلاث نسب هى :الأصول الأجنبية الى اجمالى الأصول والمبيعات الأجنبية الى اجمالى المبيعات والعمالة الأجنبية الى اجمالى العمالة

المصدر: UNCTAD ,World Investment Report ٢٠٠٤ ,TABLE A.١,٣

جدول رقم ١٠

أكبر ١٠ شركات متعددة الجنسية غير مالية من الدول النامية مرتبة حسب الأصول الأجنبية عام ٢٠٠٢ (بملايين الدولارات وأعداد العاملين)

الترتيب	الشركة	بلد الموطن	الصناعة	الأجنبية			TNI %
				الأصول	المبيعات	العمالة	
١	Hutchison Whampoa Limited	هونج كونج،الصين	متنوعة	٤٨٠١٤	٨٠٨٨	١٢٤٩٤٢	٧١,١
٢	Singtel Ltd.	سنغافورة	الاتصالات	١٥٧٧٥	٣٢٤٧	٩٨٧٧	٦١,٤
٣	Petronas-petroliam Nasional Berhad	ماليزيا	النفط-تنقيب/تكرير/توزيع	١٣٢٠٠	٦٦٠٠	٤٩٧٩	٢٦
٤	Cemex S.A	المكسيك	مواد التشييد	١٢١٩٣	٤٣٦٦	١٧٥٦٨	٦٧,٩
٥	Samsung Electronics CO.,Ltd	جمهورية كوريا	الأجهزة الكهربائية والالكترونية	١١٣٨٨	٢٨٢٩٨	٢٨٣٠٠	٣٨,٥
٦	LG Electronics Tnc.	جمهورية كوريا	الأجهزة الكهربائية والالكترونية	٥٨٤٥	١١٣٨٧	٣٠٠٢٩	٤٦,٣
٧	Jardine Matheson Holdings Ltd	هونج كونج،الصين	متنوعة	٥٧٢٩	٤٤٤٩	٦٠٠٠٠	٦٠,٧
٨	Neptune Orient Lines Ltd	سنغافورة	النقل والتخزين	٤٥٨٠	٤٥٠١	١١١٨٧	٩٤,٨
٩	Citic Pacific Ltd	هونج كونج،الصين	التشييد	٤١٧٠	١٥٦٧	٧٣٨٨	٥٨,٤
١٠	Sappi Ltd	جنوب أفريقيا	الورق	٣٧٣٣	٢٩٤١	٩٨٠٧	٧١,٧

-TNIاختصار مؤشر الانتشار عبر الوطنية ويحسب على أنه متوسط ثلاث نسب هى :الأصول الأجنبية الى اجمالى الأصول ،والمبيعات الأجنبية الى لجمالى المبيعات والعمالة الأجنبية الى اجمالى العمالة

المصدر: UNCTAD,World Investment Report ٢٠٠٤ ,TABLE A.٣,١

جدول رقم (١١)

توزيع الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر بالمليار جنيه طبقا للقطاعات الاقتصادية المختلفة

القطاعات	الصناعية	الزراعية	الانشائية	السياحية	الخدمية	التمويلية	المناطق الحرة	الاجمالى
١٩٩٨/٩٧	٧,٩	٠,٧	١,٣	٣,٤	٠,٧	٤	٧	٢٥
النسبة %	٣١,٦	٢,٨	٥,٢	١٣,٦	٢,٨	١٦	٢٨	١٠٠
١٩٩٩/٩٨	٧,٣	٠,٦	٢	٤,٣	٠,٨	٤,٦	٦,٦	٢٦,٢
النسبة %	٢٨	٢,٣	٧,٦	١٦,٤	٣	١٧,٦	٢٥,١	١٠٠
٢٠٠٠/٩٩	٨,٤	٠,٧	٢,١	٤,٧	٠,٨٦	٥,٢	٥,٦	٢٧,٦
النسبة %	٣٠,٤	٢,٦	٧,٧	١٧,٢	٣	١٨,٨	٢٠,٣	١٠٠
٢٠٠١/٠٠	١٠	٠,٨	٢	٥	١	٥,٦	٥,٩	٣٠,٣
النسبة %	٣٣	٣	٧	١٧	٣	١٨	١٩	١٠٠
٢٠٠٢/٠١	١٠,٦	٠,٩	٢,٣	٥	٧,٥		٥,٧	٣٢
النسبة %	٣٣	٣	٧	١٦	٢٣		١٨	١٠٠
٢٠٠٣/٠٢	١٢,٣	٠,٩	٢,٤	٥,٧	١,٢	٧,٣	١٠,٣	٤٠
النسبة %	٣١	٢,٢	٦	١٤,٣	٣	١٨	٢٥,٥	١٠٠
٢٠٠٤/٠٣	١٣,٦	١,٠٢	٢,٤	٥,٨	٩,٧		٩,٠٧	٤١,٦
النسبة %	٣٢,٨	٢,٤	٥,٨	١٤	٢٣,٢		٢١,٨	١٠٠

المصدر: البنك الأهلى المصرى، الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر، النشرة الاقتصادية، العدد (٤)، المجلد (٥٧)، ٢٠٠٤، ص٩٦

جدول (١٢)

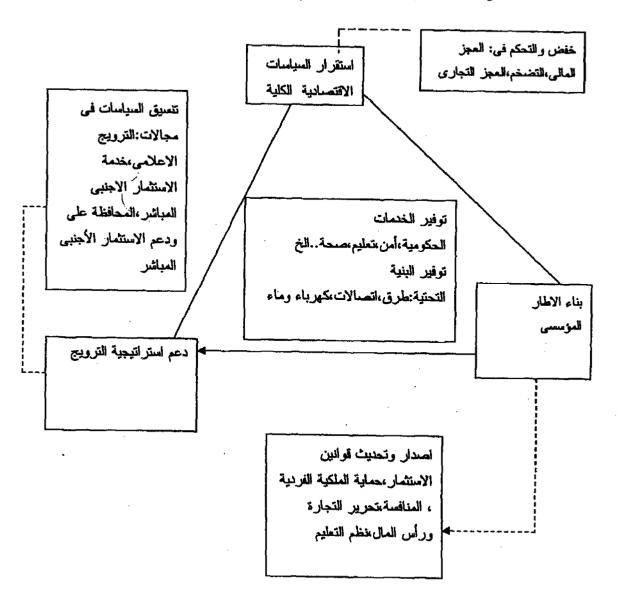
توزيع الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر بالمليار دولار بين العرب والأجانب (١٩٩٨/٩٧-٢٠٠٤/٠٣)

السنة	عرب	%	أجانب	%	الاجمالى
١٩٩٨/٩٧	١٢	٤٨	١٣	٥٢	٢٥
١٩٩٩/٩٨	١٢,٩	٤٩	١٣,٣	٥١	٢٦,٢
٢٠٠٠/٩٩	١٣,٤	٤٨,٥	١٤,٢	٥١,٥	٢٧,٦
٢٠٠١/٠٠	١٤	٤٦	١٦,٣	٥٤	٣٠,٣
٢٠٠٢/٠١	١٦	٤٩,٧	١٦,٢	٥٠,٣	٣٢
٢٠٠٣/٠٢	١٨,٧	٤٦,٧	٢١,٣	٥٣,٣	٤٠
٢٠٠٤/٠٣	١٩,٦	٤٧	٢٢	٥٣	٤١,٦

المصدر: البنك الأهلى المصرى، الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر، النشرة الاقتصادية، العدد (٤)، المجلد (٥٧)، ٢٠٠٤، ص٩٦

الملاحـــق

ملحق رقم (١)
المكونات الأساسية لخطة جذب ودعم الاستثمار الأجنبى المباشر



المصدر:اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا،سياسات جذب الاستثمار الأجنبىوالبينــى فــى منطقــة الاسكوا،مرجع سابق ،ص ٢٣

ملحق رقم (٢)
اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة(الكويز)

تعد اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة خطوة علي الطريق للتوصل لاتفاق تجارة حرة بمعناه الواسع بين مصر والولايات المتحدة الامريكية, وكانت مصر قد بدأت منذ عدة سنوات حوارا مكثفا مع الولايات المتحدة الامريكية للتوصل لمثل هذه الاتفاقية الا أنه تعسر التوصل لذلك نظرا لضرورة توافر عدد من الشروط والامكانات بالاقتصاد المصري وتم الاكتفاء بتوقيع اتفاقية اطار تجارة حرة تعد تمهيدا لتأهيل الاقتصاد المصري لتوقيع اتفاقية تجارة حرة شاملة مع الجانب الأمريكي. ولايتوقع التوصل لمثل هذه الاتفاقية قبل عامين من الآن.

أولا:المقصود بالمناطق الصناعية المؤهلة: طرح الكونجرس الامريكي في نوفمبرعام ١٩٩٦مبادرة بإنشاء مناطق صناعية مؤهلة Qualifying Industrial Zones ويرمز لها اختصارا (Q.I.Z)بهدف دعم السلام في منطقة الشرق الاوسط وفقا للقانون٦٩٥٥ ١وقد تم عرضها على كل من مصر والأردن في حينها فقبلها الأردن بينما آثرت مصر التمهل لدراستها كما أن الأوضاع السياسية في المنطقة من حيث تزايد التوتر وارتفاع حدة الصراع الفلسطيني الاسرائيلي والاختناق الواضح في عملية السلام بالمنطقة لم يوفر البيئة الملائمة لبدء مصر حوارا حول مثل هذه الاتفاقيات حتي ولو كان لذلك ثمنا يدفعه الاقتصاد المصري.ومع قرب انتهاء العمل بنظام الحصص مع بداية ٢٠٠٥ قامت مصر بالتوقيع على اتفاقية الكويز مع الجانب السرائيلى برعاية أمريكية فى الرابع عشر من ديسمبر ٢٠٠٤. ويقصد بالمناطق الصناعية المؤهلة تلك المناطق التى توافق عليها الحكومة الامريكية بينما يتم تصميمها من قبل السلطات المحلية في الدول الراغبة في توقيع الاتفاقية كمنطقة مغلقة ومحددة, وتدخل صادرات هذه المنطقة الي الولايات المتحدة بدون حصص أو رسوم جمركية أو ضرائب أخري ويشترط لاقامة هذه المناطق أن تساهم الدولة المقامة بها المنطقة الصناعية المؤهلة بنسبة٣٥% من القيمة المضافة للسلعة المصدرة للولايات المتحدة الامريكية علي أن توزع نسبة أخري علي اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية.

ووفقا للاتفاق المصري فإن الحكومة الامريكية تمنح معاملة تفضيلية من جانب واحد لكافة المنتجات المصنعة بتلك المناطق بدون أي تخفيضات في الجمارك أو القيود غير الجمركية من الجانب المصري. وتتمثل هذه المعاملة التفضيلية في حرية النفاذ الفوري لكافة المنتجات المصنعة بهذه المناطق الي السوق الامريكية دون تعريفة جمركية, أو حصص كمية, أو غيرها من القيود طالما تراعي هذه المنتجات قواعد المنشأ وتستخدم النسبة المتفق عليها من المدخلات الاسرائيلية. ووفقا للاتفاقية فإن قواعد المنشأ المتفق عليها تمثل٣٥% من قيمة المنتج يتم تصنيعها محليا علي أن تتضمن١١,٧% مدخلات اسرائيلية.

وتم اختيار سبع مناطق صناعية المؤهلة تقع في ثلاث مناطق جغرافية كبري بناء على ثلاثة معايير:-

أولا:حجم الصادرات الفعلية الى السوق الأمريكية عام ٢٠٠٣.

ثانيا:مدى توافر امكانات التوسع فى التصدير مستقبلا.

ثالثا:مدى توافر العمالة الماهرة فى كل منطقة.

- والمناطق الجغرافية التى تقع بها هذه المناطق هي:-

١- منطقة القاهرة الكبري: وتضم العاشر من رمضان وبها ٨٨ مصنعا قيمة صادراتها ٢٦٥ مليون دولار, وشبرا الخيمة وبها ٢٠ مصنعا وقيمة صادراتها ٥٧ مليون دولار, ومدينة نصر الصناعية وبها ١٩ مصنعا قيمة صادراتها ١٤ مليون دولار, ١٥ مايو وبها ٣ مصانع قيمة صادراتها ٤٨ مليون دولار,ويبلغ عدد العاملين بهذه المنطقة نحو ١٠٠ ألف عامل.

٢-منطقة الإسكندرية الكبري: وتضم الإسكندرية وبرج العرب والعامرية وبها ٥٩ مصنعا قيمة صادراتها ٢٠٧ مليون دولار وعدد العاملين بها ٢٥ ألف عامل.

٣-منطقة القناة: وتضم في مرحلتها الأولى مدينة بورسعيد وبها ٢٢ مصنعا وقيمة صادراتها ٥٩ مليون دولار وعدد العاملين ٣٦ ألف عامل.

ثانيا:مزايا الاتفاق: بدأت الاتفاقية بنحو ثلاث مناطق ،تمثل المنشآت الصناعية بالمناطق الصناعية المؤهلة التي تم اختيارها بها نحو ٦٠% من اجمالي المنشآت الصناعية كما تستوعب٦٣% من اجمالي العمالة ويقدر الاستثمار الصناعي بها نحو٥٨% من اجمالي الاستثمارات ومعظمها يعمل في صناعة المنسوجات والملابس والاغذية والصناعات الهندسية والمعدنية.

- يستفيد من هذا الاتفاق كافة المنتجات المصنعة بالمناطق الصناعية المؤهلة من غذائية أو منسوجات أو أثاث أو صناعات معدنية, كما يستفيد منها مصانع القطاعين العام والخاص القائمة بهذه المناطق سواء كانت مصانع صغيرة أو كبيرة.
- يكون تطبيق نظام الكويز اختياريا علي المصانع القائمة بالمناطق الصناعية التي تم اختيارها حيث إن المصانع تتمتع بحرية تطبيق هذا النظام من عدمه.
- وبالنسبة للمصانع خارج النطاق الجغرافي للمناطق الصناعية المؤهلة والراغبة في الاستفادة من تيسيرات الكويز فوفقا لسياسة مصر التجارية هناك العديد من فرص التصدير الاخري للمنطقة العربية أو الكوميسا أو الاتحاد الاوروبي يمكن الاستفادة منها وعدم الاقتصار علي التيسيرات في السوق الامريكية ،و يمكن اعطاء هذه المصانع أولوية في خطة وزارة التجارة الخارجية والصناعة من خلال تقديم مساندة فنية ومن خلال برنامج تحديث الصناعة أو من خلال صندوق تنمية الصادرات وقد يكون هناك احتمال لزيادة عدد المناطق كما حدث في الاردن وفقا لمدي نجاح التجربة.
- لايوجد توقيت زمني لانتهاء المزايا الممنوحة بمقتضي هذه التيسيرات وانما تعد مرحلة انتقالية تمهيدا لتطبيق اتفاق منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة الامريكية كما لاتوجد أيُ التزامات ضمن التيسيرات المقدمة بضرورة وجود مساهمة اسرائيلية في رؤوس أموال المشروعات بهذه المناطق.
- لا يقدم أية التزامات في المقابل, ولا يترتب عليه أي تعديل في أراضي الدولة أو في حقوق السيادة, و لا يحمل خزانة الدولة أية نفقات غير واردة بالموازنة. كما أنه لا يستحدث أي جديد بالنسبة للعلاقات التجارية المصرية, حيث بلغ حجم التجارة بين مصر واسرائيل عام٢٠٠٣ نحو٥٠ مليون دولار أمريكي(٢٦ للصادرات, و٢٤ للواردات).

ثالثا:فوائد علي الاقتصاد المصري :تشير الدراسات التي تمت بهذا الشأن إلي وجود العديد من المزايا والفوائد المرتقبة علي الصناعات المختلفة بالمناطق الصناعية المؤهلة ومن ثم علي الاقتصاد المصري وذلك في ضوء ماحققته تجربة المناطق الصناعية المؤهلة في الاردن. ومن بين هذه الفوائد فيما يتعلق بالاقتصاد القومي :-

١-المساعدة علي جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية للاستفادة من الاتفاقيات التفضيلية التي تتمتع بها مصر سواء مع الاتحاد الاوروبي أو المنطقة العربية أو دول الكوميسا .

٢-حق النفاذ الحر الي الاسواق الامريكية وتقدر هذه الارقام بنحو٥ مليارات دولار خلال السنوات المقبلة.

٣- المتوقع أن تؤدي تلك الاستثمارات الي زيادة معدلات النمو وتوليد المزيد من فرص العمل لنحو٣٠٠ ألف فرصة عمل خلال ذات الفترة.

٤-تجنب الضرر الذي كان متوقعا أن يصيب صناعات المنسوجات والملابس الجاهزة المهمة فور الغاء نظام الحصص المعمول به عند التصدير للولايات المتحدة بداية العام ٢٠٠٥.فبالرغم من أن الحصص كانت مقصورة علي بعض منتجات النسيج والملابس الجاهزة فإنها كانت كفيلة بنفاذ مايقرب من٦٠٠ مليون دولار كصادرات نسجية مصرية للسوق الامريكية فيما يمثل اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة فرصة لدخول هذه المنتجات دون قيود كمية أو جمركية للسوق الامريكية وبالتالي زيادة قدرتها علي المنافسة في هذا السوق الضخم أيضا تمتد التيسيرات لتشمل كافة المنتجات الخاصة بهذه الصناعة فيما كانت المنتجات المصرية تخضع لتعريفة جمركية تتراوح بين١٠ و٣٣% وفقا لنظام الحصص.ومن المتوقع وفقا للدراسة زيادة صادرات مصر من المنسوجات والملابس الجاهزة الي السوق الامريكية لتبلغ نحو٤ مليارات دولار خلال السنوات الخمس المقبلة وذلك في ضوء تجربة الاردن التي ارتفعت صادراتها النسجية للولايات المتحدة بأكثر من٢٨٠ مثلا لترتفع من٢ مليون دولار عام١٩٩٩ الي٥٦٧ مليون دولار عام٢٠٠٣.

٥- استفادة المنطقة الصناعية ببورسعيد من الدخول ضمن الاتفاقية خاصة مع التوجه لالغاء المدينة الحرة عام٢٠٠٧ وتحول عدد كبير من العاملين بالنشاط التجاري للعمل في مشروعات المناطق الحرة, كما أن المنطقة الحرة ببورسعيد حققت نجاحا كبيرا في التصدير للخارج بنسبة١٠٠% ووصلت صادراتها حتي سبتمبر٢٠٠٤ لنحو٩٧,٦ مليون دولار وأصبح لها علاقات وثيقة بالشركات في السوق الامريكية.

٦- من المتوقع أيضا أن تدفع تلك المناطق الصناعية المؤهلة لزيادة الاستثمارات والانتاج للاستفادة من حرية الدخول للسوق الامريكية وتفادي فقدان١٥٠ ألف فرصة عمل كما هو متوقع مع الغاء نظام الحصص العام المقبل بالاضافة الي توليد مايقرب من٢٥٠ ألف فرصة عمل جديدة في هذه الصناعة.

ويتوقع المراقبون وفق الدراسات التي تمت بهذا الخصوص أن تحقق مصر مزايا وفوائد اقتصادية من خلال

هذه الاتفاقية تفوق ماتحقق في الاردن نظرا لما تتمتع به مصر من قاعدة انتاجية وصناعية واسعة فضلا عن تزايد احتمالات جذب مصر للمزيد من الاستثمارات في ضوء اتساع السوق المصـــرية مقارنـــة بنظيرتهـــا الاردنية خاصة اذا أخذنا في الاعتبار اتفاقيات مصر التجارية مع كل من الكوميسا والمنطقة العربية والاتحاد الاوروبـــــــــــــــــــــــــــــــــــي.

رابعا:المحاذير:هناك العديد من المخاوف بشأن هذا الاتفاق سواء مخاوف سياسية أو اقتصـــادية ولكـــن يـــتم التركيز على عدد من المخاوف التى تتعلق بالجانب الاقتصادى منها:

١-يتخوف البعض من تأثير مثل هذه المناطق علي تجارتنا مع الاتحاد الاوروبي إلا أنـــه مـــن اللافـــت أن التيسيرات المقدمة من الجانب الامريكي الغرض منها تقديم فرص جديدة للصادرات المصرية ويبقي أمام كل صناعة اختيار السوق الملائم لها والقادرة علي مراعاة قواعد المنشأ الخاصة به.
٢- تخوف البعض من امكانية استيراد مصر لعمالة أسيوية كما حدث في الاردن أو لعمالة من اسرائيل ولكن من أهداف الاتفاقية رفع مستويات التشغيل المحلية وبالتالي غير وارد استيراد عمالة لها بـــديل فـــي الســـوق المحلي أقل تكلفة والقوانين المصرية تنظم عمليات استيراد عمـــالة من الخارج.
٣-التخوف من أن تستغل اسرائيل-بصفتها المحتكر الوحيد لهذا المكون- النسبة المقررة فى رفع الأسعار أو توريد مستلزمات لا تتفق مع المواصفات العالمية مما يضر بالصناعة المصرية ولهذا كان يجـــب أن تشـــتمل الاتفاقية على امكانية لجوء الجانب المصرى لاستيراد هذه المكونات اما من الولايات المتحدة نفســـها أو مـــن المصادر المحلية أو تحديد الجانب الاسرائيلى لشريك يمكن اللجوء اليه اذا تم الاخلال بالمواصفات.
٤- التخوف من اختراق النسيج الاقتصادى العربي ولجوء بعض الدول العربية للـــدخول فـــى مثـــل هـــذه الاتفاقيات بدلا من التكامل الاقتصادى العربى مما يضر بتعزيز التعاون الاقتصـــادى العربـــى أو اتفاقيـــات مماثلة قد يتم الاتفاق عليها مع الجانب الأمريكى شريطة أن تقوم هذه الدول بالتطبيع مع اسرائيل خاصة وأن معظم الدول العربية أصبحت تعانى من ازمات اقتصادية وزيادة معدلات البطالة وصعوبة النفاذ الى الأسواق العالمية ،خاصة فى ظل امكانية تراجع الدور الذى كان يلعبه النفط فى الماضى.
٥-تخوف البعض من أن انفراد الجانب الأمريكى بالموافقة على أى تعديلات لاتفاق الكويز قد يضر بالجانب المصرى اذا ما طالب بأى تعديل فى صالحه نظرا للانحياز الأمريكى المعهود لاســـرائيل ممـــا قـــد يخـــل بالتوازن.
٦-يرى البعض أن نص الاتفاق على أن تعقد اجتماعات اللجنة المشتركة الربع سنوية بين القدس والقـــاهرة بالتبادل يتعارض فى الأساس مع قرار التقسيم وأن ذلك يعد اعترافا بشرعية الاحـــتلال الاســـرائيلى للقـــدس بشقيها وكان من الأفضل أن يعدل النص الى أن تكون اجتماعات اللجنة المشتركة الربع سنوية فى اســـرائيل ومصر بالتبادل بدلا من القدس والقاهرة.

ملحق

نص الاتفاقية

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة اسرائيل(يشار إليهما فيما بعـــد' الطـــرفين') آخـــذين فـــي الاعتبار الذكري الخامسة والعشرين للتوقيع علي اتفاقية السلام بين الطرفين وراغبين في تطـــوير العلاقـــات الاقتصادية والتجارية لمصلحة الطرفين, قد اتفقا علي إبرام هذا البروتوكول. وإدراكا لمتطلبات القسم٩ مـــن قانون منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة واسرائيل لعام١٩٨٥, كما هو معدل, واعلان رئيس الولايات المتحدة الامريكية رقم٦٩٥٥, المشار اليهم فيما بعد بـــ'التشريع والإعلان', وبناء علي توصية القطاع الخاص للطرفين, قد اتفقا علي إقامة المناطق الصناعية المؤهلة(يشار إليها فيما بعد'QIZ') ويطلبـــان مـــن حكومـــة الولايات المتحدة الموافقة علي اعتبارها كمناطق صناعية مؤهلة طبقا للتشريع والاعلان.

المادة الأولي ـــ الحدود الجغرافية:يحدد الطرفان هنا المناطق التالية التابعة لدولتيهما كمناطق محددة يمكـــن للسلع أن تدخلها لأغراض التصدير دون سداد ضرائب أو رسوم, بغض النظر عن دولة منشأ تلك البضاعة.
. بالنسبة للحكومة المصرية: المناطق التي يحددها الطرفان ووافق عليها الممثل التجاري للولايـــات المتحـــدة والمحـــــــــــــدة فـــــــــــي الملحـــــــــــق(أ) لهـــــــــــذا البروتوكـــــــــــول.
. بالنسبة للحكومة الاسرائيلية: المنطقة الواقعة تحت رقابة الجمارك الاسرائيلية داخل حدود الأرض المتقاطعة عنـــــــــــد حـــــــــــدود نقطـــــــــــة معبـــــــــــر نيتزانـــــــــــا.
وعلي أساس التشريع الوطني الخاص بكل من الطرفين, تضع السلطات المختصة لمصر واسرائيل الإجراءات

اللازمة لغرض تأكيد سرعة تدفق البضائع إلي داخل أو خارج هذه المناطق. ويكون الغرض من هذه الإجراءات تأكيد التنفيذ التام لقواعد الضرائب والرسوم وفقا لهذا البروتوكول.في حالة دولة اسرائيل. فإنه عندما تسهم المصانع الواقعة خارج المنطقة بجزء من نسبة الـ٣٥ في المائة الحد الأدني من المكونات المطلوبة بموجب التشريع والإعلان فإن سلطات الجمارك الإسرائيلية ستضمن أن المدخلات المستوردة من الخارج والمتضمنة في صناعة السلع المشحونة إلي داخل المنطقة ستكون معفاة من الضرائب.

المادة الثانية ــ اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة:

أ- يوافق الطرفان علي إنشاء لجنة مشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة التي يكون لها المسئوليات المذكورة في ملحق(ب). لتحديد المنتجين الواقعين داخل المناطق الصناعية المؤهلة التي تتضمن تعاون اقتصاديا رئيسيا بين مصر واسرائيل. وتكون السلع المنتجة في هذه المناطق بواسطة منتجين مدرجة أسماؤهم بقائمة(يشار إليها فيما بعد بـ"القائمة") تمت الموافقة عليهم بمعرفة اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة. ستكون مؤهلة للإعفاء من الضرائب عند دخولها إلي الولايات المتحدة. إذا كانت تلك السلع يتوافر بها متطلبات هذا البروتوكول وملاحقه بالإضافة إلي التشريع والإعلان.

ب- تجتمع اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة بالتبادل في القدس وفي القاهرة كل ثلاثة شهور. أو عند طلب أحد الاطراف أيهما أقرب. وتعقد اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة خلال الربع الأخير من كل عام اجتماعا للتعاون في مجال الأعمال بحيث تتوافر فرصة المشاركة فيه لرجال الأعمال والأشخاص الآخرين من كلا الجانبين الذين لديهم اهتمام بالمناطق الصناعية المؤهلة. ويعقد هذا الاجتماع بالتبادل في مصر واسرائيل.

ج- يحق لممثل عن الولايات المتحدة المشاركة في اجتماعات اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة كمراقب.

د- يمكن للجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة أن تقرر أن المشروع مؤهل لمعاملة المناطق الصناعية المؤهلة إذا:

١. أ ــ كانت الشركة من الجانب المصري في المناطق الصناعية المؤهلة والشركة من الجانب الإسرائيلي يسهم كل منهما بنسبة لاتقل عن ثلث(١١,٧%) الحد الأدني لنسبة٣٥% من المكونات المحلية المطلوبة بموجب التشريع والإعلان للإعفاء من الضرائب في الولايات المتحدة. وذلك طبقا للإجراءات المفصلة في الملحق(ب) لهذا البروتوكول: أو

١. ب ــ كان المنتج من الجانب المصري في المناطق الصناعية المؤهلة والمنتج من الجانب الإسرائيلي يساهم كل منهما بنسبة لا تقل عن٢٠% من إجمالي تكلفة الإنتاج للسلع المؤهلة للإعفاء من الضرائب. مع استبعاد الأرباح. وكذلك حتي إذا لم تكن التكاليف تعتبر جزءا من نسبة الـ٣٥% الحد الأدني المطلوبة للمكونات. ولهذا السبب فإن التكاليف يمكن أن تتضمن المواد ذات المنشأ. والأجور والمرتبات. والتصميم. والبحوث والتطوير. واستهلاك رأس المال المستثمر. والنفقات العامة التي تتضمن المصروفات التسويقية. الخ.

٢ ــ عتبر الشركات الاسرائيلية العاملة في المناطق الواقعة تحت رقابة الجمارك الاسرائيلية هي فقط التي يعترف بها لأغراض تطبيق المساهمة الاسرائيلية وفقا لما ورد في الفقرة(١. أ) و(١.ب) بعاليه.

هـ ــ تصدر اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة شهادة تسري لمدة عام واحد. تقر بأن الشركة تقع ضمن المناطق الصناعية المؤهلة.

١ ــ يمكن فقط للشركات الواقعة في المناطق المذكورة في المادة الأولي أن تطلب تلك الشهادة.

٢ ــ تسري هذه الشهادة لغرض أن الشركة مؤهلة للإعفاء من الضرائب بموجب أحكام هذا البروتوكول. وذلك فقط عندما يكون اسم الشركة مدرجا في القائمة الموضحة في الفقرة(و) أدناه.

٣ ــ يكون للجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة سلطة إلغاء هذه الشهادة فقط إذا لم يتم الوفاء بمتطلبات هذا البروتوكول وملاحقه.

و ــ تزود اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة كل ربع عام بصورة فورية سلطات جمارك الولايات المتحدة(مكتب التزام التجارة. مكتب العمليات) وسلطات الجمارك بقائمة الشركات التي لها حق في الإعفاء من الضرائب لفترة الربع عام التالي فقط طبقا لأحكام هذا البروتوكول. تكون الشركات التي نفذت كافة المتطلبات لهذا البروتوكول وملاحقه خلال فترة الربع عام السابق هي المؤهلة لإدراجها في قائمة الربع عام التالي.

المادة الثالثة ــ قواعد المنشأ:اتفق الطرفان علي أن منشأ أية منتجات نسيجية أو ملابس يتم تصنيعها في المناطق المؤهلة. بغض النظر عن منشأ أو مكان تصنيع أي من مدخلاتها أو موادها التي تسبق دخولها إلي ــ أو التي تسحب لاحقا من ــ هذه المناطق. يتم تحديده طبقا فقط لقواعد منشأ المنتجات النسجية والملابس

المحددة في القسم٣٣٤ من قانون اتفاقية جولة أوروجواي, رقم١٩ كود الولايات المتحدة.٣٩٥٢

المادة الرابعة ــ تحقق الجمارك:يقوم الطرفان بمساعدة سلطات الولايات المتحدة في الحصول علي المعلومات المتضمنة وسائل التحقق, لأغراض مراجعة العمليات التي طالبت بالإعفاء من الضرائب للنفاذ إلي داخل الولايات المتحدة, وذلك من أجل التحقق من التزامها بالشروط المطبقة, ولمنع شحن سلع غير مؤهلة للنفاذ إلي داخل الولايات المتحدة معفاة من الضرائب.

المادة الخامسة ــ التعديلات:تعدل ملاحق هذا البروتوكول بواسطة اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة بموافقة الولايات المتحدة.

المادة السادسة ــ دخول حيز النفاذ:يدخل هذا البروتوكول حيز النفاذ عند إخطار كل من الطرفين باستكمال الإجراءات القانونية المطلوبة لديهما لدخول هذا البروتوكول حيز النفاذ. وقع في من شهر..٢٠٠٤ من نسختين أصليتين باللغة الإنجليزية.

ملحق(ب)

اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة

١ ــ يتم إنشاء لجنة مشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة, وفقا للمادة الثانية للبروتوكول, برئاسة مشتركة لشخصين: مصري يعين من قبل الحكومة المصرية, واسرائيلي يعين من قبل الحكومة الإسرائيلية. ويمكن لممثل للولايات المتحدة حضور الاجتماعات كمراقب.

٢. تكون مهام اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة كالتالي:

• الإشراف علي تنفيذ بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة.
• التحقق من الالتزام الكامل بمتطلبات المناطق الصناعية المؤهلة.
• إصدار و/أو إلغاء الشهادات طبقا للفقرة(هـ) من البروتوكول.
• تحديد قوائم الشركات طبقا للفقرة(و) من البروتوكول.
• إعداد تقرير سنوي يتم تقديمه للوزراء المختصين.

٣ ــ تقوم اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة بمهامها علي اساس ربع سنوي طبقا للفترات التالية:

• أول يناير_٣١ مارس
• أول أبريل_٣٠ يونيو
• أول يوليو_٣٠ سبتمبر
• أول أكتوبر_٣١ ديسمبر

(يشار إليهم فيما بعد ب:'أرباع عام')

٤ ــ. تتضمن الشهادة المصدرة بواسطة اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة, طبقا للفقرة(هـ) من البروتوكول, المعلومات التالية: الاسم, العنوان, رقم التليفون/الفاكس, عنوان البريد الإلكتروني وشخص الاتصال.

٥ ــ تعقد اللجنة الصناعية المؤهلة كل ربع عام, طبقا للمادة الثانية(ب) من البروتوكول, من أجل تحديد قائمة الشركات, وفقا للفقرة(و) من البروتوكول. ويصدر الطرف المضيف دعوة للطرف الآخر للاجتماع وذلك في تاريخ لاحق لتسلم الطرفين للوثائق المذكورة في الفقرة٦(أ) و٦(ب) أدناه, لكن في موعد لا يتجاوز٤٥ يوما بعد نهاية فترة الربع عام السابق. ويعقد اجتماع اللجنة المشتركة وللمناطق الصناعية المؤهلة في تاريخ متفق عليه من الطرفين خلال١٠ أيام من التاريخ المقترح.

٦ ــ لكي يمكن للجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة تحديد قوائم الشركات التي تظهر في القوائم طبقا للفقرة(و) من البروتوكول فإنه يجب اتباع الإجراءات التالية:

أ ــ تقدم الشركة لسلطاتها الإثبات علي استيفائها الكامل لكافة متطلبات بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة خلال فترة الربع عام السابق, وذلك في موعد لا يتعدي١٥ يوما من نهاية كل ثلاثة شهور. ويتضمن هذا الإثبات الآتي:

١ ــ الاسم, العنوان, رقم التليفون/الفاكس, عنوان البريد الإلكتروني وشخص الاتصال.
٢ ــ نوع المنتجات المصدرة
٣ ــ نوع المدخلات المشتراة مؤيدة بصور الفواتير من موردين مصريين أو إسرائيليين وقائمة بالموردين المصريين أو الإسرائيلين في فترة الربع عام الأخير بما في ذلك أشخاص الاتصال.
٤ ــ إجمالي صادرات الشركة للولايات المتحدة في نطاق المناطق الصناعية المؤهلة المعفاة من الرسوم

الجمركية لفترة ربع العام السابق، مؤيدة بالمستندات الخاصة بذلك.
ب- تقدم سلطات الطرف المتسلم للوثائق أو الاثباتات الي سلطات الطرف الاخر، في موعد لا يتعدي ٣٠ يوما من نهاية كل ربع عام، كافة البيانات الربع سنوية طبقا لما هو محدد بالفقرة ٦(أ) عاليه.
- تتحقق اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة من البيانات المذكورة في الفقرة ٦(أ) من تحديد ما إذا كانت متطلبات البروتوكول، خصوصا المادة الثانية(د)، والملاحق، خصوصا الفقرات ٩، ١٠، و ١١ من ملحق(ب)، قد تم استيفاؤها.
٧ ـ تصدر اللجنة المشتركة القوائم الربع سنوية وفقا للآتي:
- الشركة التي تستوفي متطلبات البروتوكول وملاحقه تظهر في القائمة لمدة ربعي العام التاليين لدخول البروتوكول حيز النفاذ.
ب- للفترات التالية التي تلي ربعي العام الأوليين بعد دخول البروتوكول حيز النفاذ:
١ ـ تحدد اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة القائمة لفترة ربعالعام التالي، علي أساس استيفاء الشركة لمتطلبات البروتوكول وملاحقه خلال ربع عام السابق.
٢ ـ الشركات التي لم يسبق لها التصدير في نطاق بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة، والتي تطلب بعد بداية فترة الربع عام تضمينها في القائمة المحددة بواسطة اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة، لن يطلب منها أن تقدم تقريرا حتي نهاية فترة الربع عام التالي كاملا.
٨ ـ إذا فشل أحد الأطراف في حضور الاجتماع الربع سنوي للجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة طبقا لما هو مطلوب في المادة الثانية(ب) من البروتوكول، فإنه يمكن للطرف الذي حضر الاجتماع القيام بمهام اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة. وإذا فشل الطرف المضيف في إصدار الدعوة للطرف الآخر لحضور الاجتماع، فإنه يمكن للطرف الآخر القيام بمهام اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة.
٩ ـ المدخلات الإسرائيلية التي يعترف بها لأغراض المناطق الصناعية المؤهلة يجب أن تكون مدخلات ذات صلة مباشرة.
١٠ ـ لن تعترف اللجنة المشتركة للمناطق لاصناعية المؤهلة بالمدخلات المشتراة من مؤسسات اسرائيلية لغرض استيفاء الحد الأدني للمدخلات المطلوبة من المصنعين الاسرائيليين إلا إذا كانت هذه المدخلات تتماشي بالكامل مع قواعد المنشأ المحددة في اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة واسرائيل.
١١ ـ يتم احتساب الالتزام بالمعايير الموضوعة في المادة الثانية(د) من البروتوكول علي أساس إجمالي الصادرات المعفاة من الرسوم الجمركية إلي الولايات المتحدة في نطاق المناطق الصناعية المؤهلة علي أساس ربع عام لكل شركة ووفقا للشروط الموضوعة في الفقرتين ٩ و ١٠ بعاليه.
١٢ ـ في حالة اكتشاف اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة أن هناك شركة فشلت في الالتزام، لأي سبب، بمتطلبات بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة وملاحقه، فإنه يتم اتخاذ الخطوات التالية:
أ ـ في حالة الفشل للمرة الأولي_ فإن الشركة لن تكون مؤهلة لاعتمادها في المناطق الصناعية المؤهلة لفترة الربع عام التالي.
ب ـ في حالة الفشل للمرة الثانية_ فإن الشركة لن تكون مؤهلة لاعتمادها في المناطق الصناعية المؤهلة لمدة ربعي عام.
ج- في كل محاولة فاشلة للالتزام بعد المرة الثانية_ فإن الشركة لن تكون مؤهلة لاعتمادها في المناطق الصناعية المؤهلة لفترة السنة التالية.
١٣ ـ في حالة الاحتياج لبيانات إضافية من أجل التحقق من الالتزام، فإنه يمكن للجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة أن تطلب من سلطات الجمارك للولايات المتحدة أن تمدها بالبيانات اللازمة.
١٤ ـ في حالة اكتشاف اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة أثناء تنفيذ الإجراءات المذكورة بعاليه أن هناك حاجة لتعديل هذه الإجراءات، تقوم بتقديم اقتراح لوزير التجارة الخارجية والصناعة لمصر ولوزير الصناعة والتجارة والعمل لإسرائيل، للحصول علي موافقتهما.

ملحق رقم (٣)

التجارب الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

	تركيا	إسرائيل	تونس	الصين	ايرلندا	المجر	كوريا الجنوبية
الحوافز المالية والضريبية	- يسمح للشركات بخصم مخصص للاستثمار (تتراوح قيمته ما بين ٤٠-٢٠٠٪ من الاستثمار الثابت) من الوعاء الذي تحسب عليه الضريبة. - تعفى الآلات والمعدات من الرسوم الجمركية ورسوم صندوق تشجيع الاستثمار. - يقدم صندوق تشجيع الاستثمار قروض بنسبة ٥٠٪ من تكلفة الأدوات والمعدات وبرامج الحاسب التي يتم	- يحصل المشروع الأجنبي على منح للاستثمار تتراوح بين ١٠-٢٤٪ من الاستثمارات في الأصول الثابتة طبقا لموقع وحجم المشروع. - هناك بديل آخر للمنح وهو الحصول على إعفاء ضريبي لمدة تتراوح من سنتين وحتى ١٠ سنوات. - تتراوح قيمة منح البحث والتطوير ما بين ٣٠٪ و٦٦٪ من تكلفة	- يتم منح الشركات التي تصدر إنتاجها بالكامل إعفاء تام من ضرائب الدخل لمدة عشر سنوات تليها تخفيض بنسبة ٥٠٪، و تتمتع واردات هذه الشركات من السلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج بالإعفاء من الرسوم الجمركية. - بالنسبة للمشروعات السياحية والصناعية التي تقام في المناطق ذات الأولوية بالتنمية تحصل على: منحة بنسبة ٧٪ من تكلفة المشروع، مشاركة حكومية في نفقات البنية الأساسية، إعفاء	- إذا زاد العمر الإنتاجي للمشروع على ١٠ سنوات يحصل على إعفاء من الضرائب لمدة سنتين، ثم يحصل بعد ذلك على إعفاء من نصف الضريبة لمدة ٣ إلى ٥ سنوات. - تحصل المشروعات التي تزيد صادراتها على ٧٠٪ من إنتاجها على إعفاء من نصف الضريبة المقررة. كما تحصل على إعفاء جمركي على السلع والمعدات المستوردة من الخارج. - يحصل المستثمر على ما يعادل ٤٠٪ من قيمة الضرائب المدفوعة إذا	- يبلغ معدل الضريبة ١٢.٥٪ على جميع الأرباح المتولدة عن الأنشطة الصناعية أو الخدمية، ويتراوح معدل التعريفة الجمركية ما بين صفر و١٠٪ طبقا لدرجة تصنيع السلعة. - تقديم منح عن تكلفة الأرض والمباني والآلات، وذلك بحد أقصى ٤٠٪. - يتم منح حوافز عن الوظائف الدائمة لوقت كامل التي تخلقها الشركة، وتتراوح قيمة	إعفاء من ضرائب الشركات لمدة خمس سنوات وذلك للشركات المقامة في المناطق ذات الأولوية – التي يزيد فيها معدل البطالة عن ١٥٪– بشرط زيادة المبيعات سنويا بنسبة ٥٪ من قيمة الاستثمار.	- تحصل الشركات التي تعمل في الصناعات عالية التقنية أو الشركات المقامة في مناطق الاستثمار الأجنبي على إعفاء من ضرائب الشركات لمدة سبع سنوات تليها تخفيض للضرائب بنسبة ٥٠٪ لمدة ثلاث سنوات. - تقدم الحكومة إعفاء من ضرائب الأراضي والعقارات لمدة خمس سنوات تليها تخفيض بنسبة ٥٠٪ لمدة ثلاث سنوات. - يتم إعفاء السلع الرأسمالية من الرسوم الجمركية وضرائب القيمة المضافة.

	تركيا	إسرائيل	تونس	الصين	ايرلندا	المجر	كوريا الجنوبية
	شراؤها من أجل البحث والتطوير. - إعفاء السلع التشغيلية والأدوات الكتابية لمشروعات البحث والتطوير من الرسوم الجمركية - تأجيل دفع ٢٠٪ من قيمة المستحقات الضريبية الواجبة الدفع بشرط ألا يتجاوز المبلغ إنفاق الشركة على البحوث والتطوير خلال السنة.	البحث والتطوير.	من الضرائب على الأرباح المعاد استثمارها، كما تتحمل الحكومة عن هذه الشركات خمس سنوات من حصة صاحب العمل في برامج التأمين الاجتماعي	قام بإعادة استثمار أرباحه. - إعفاء الآلات والمعدات التي تستوردها مراكز الأبحاث من الجمارك. - أولوية الحصول على قروض بنكية ميسرة للشركات التي تقوم بتصدير أكثر من ٧٥٪ من إنتاجها.	الحوافز ما بين ١٢٥٠ إلى ١٢٥٠٠ يورو للوظيفة الواحدة.		
الحوافز غير المالية	- تم إنشاء محاكم متخصصة للنظر فقط في القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية، كما تم سن عدد من القوانين التي تهدف لحماية العلامات	قامت إسرائيل بتوقيع عدد من الاتفاقيات الدولية التي تكفل حرية تجارة السلع والخدمات وكذلك حرية انتقال رؤوس الأموال، وذلك لمحاولة التغلب على	- يُسمح للمستثمرين الأجانب بتحويل أرباحهم للخارج، حيث يمكن تحويل الدينار التونسي بين أجل المعاملات الجارية. - تم إنفاق ١٠ مليارات	- استخدمت الصين سياسة "السوق من أجل التكنولوجيا"، حيث سمحت للشركات التي تستخدم تقنية متقدمة بالبيع للمستهلكين المحليين.	- تم توجيه ٣٦,٢٪ من إجمالي التمويل الذي حصلت عليه ايرلندا من الاتحاد الأوروبي لتطوير البنية الأساسية. - تم تنظيم برامج	- السماح بتحويل ١٠٠٪من الأرباح. - يسمح قانون الاستثمار للشركات الأجنبية بتملك العقارات "اللازمة لممارسة أنشطتها	- السماح بتحويل الأرباح في أي وقت دون شروط. - السماح بالاستغناء عن العمالة من أجل أهداف العمل، بالإضافة إلى زيادة المرونة فيما يتعلق بعدد ساعات العمل. - السماح للمستثمرين الأجانب

	تركيا	إسرائيل	تونس	الصين	ايرلندا	المجر	كوريا الجنوبية
	الخارجية، والمستثمرين. الصناعية وبراءات الاختراع. - تبني أسس ومعايير المحاسبة الدولية IFRS، وIAS. - حرية تحويل الأرباح من خلال البنوك والمؤسسات المالية الخاصة. - السماح للأجانب بتملك العقارات على أساس تبادل الامتيازات بين تركيا والدولة الأم.	صغر حجم السوق المحلي وظروف البيئة الاقتصادية في المنطقة.	دولار خلال خطة (١٩٩٧-٢٠٠١) على تطوير شبكة النقل والمواصلات. وأنفقت الحكومة التونسية ١.٥ مليار دينار تونسي خلال خطة (١٩٩٧-٢٠٠١) لتطوير شبكة الاتصالات.	- السماح بحرية تحويل رؤوس الأموال في حدود احتفاظ الشركات بأرصدة تكفي لالتزاماتها في حساب رأس المال الخاص بها.	معادلة في الهندسة وتكنولوجيا الحاسبات للخريجين. كما اهتمت ايرلندا بالتدريب المهني. - تم عقد اتفاقيات مع اتحاد العمال لخفض الضرائب على الدخل في مقابل إيقاف الزيادة في الأجور ومنع الاضرابات. - يُسمح بتسجيل العلامات التجارية في مكتب العلامات التجارية الأيرلندي أو ذلك التابع للاتحاد الأوروبي.	الاقتصادية"؛ إلا أن هذه العبارة الأخيرة يتم تفسيرها بالمعنى الواسع لها. - توافر قوى عاملة رخيصة وماهرة.	بتملك العقارات بنفس الإجراءات التي يتبعها المواطنين. كما تم السماح بمد فترة إيجار الممتلكات الحكومية من عشر سنين إلى خمسين سنة. -

	تركيا	إسرائيل	تونس	الصين	ايرلندا	المجر	كوريا الجنوبية
الإطار التنظيمي والمؤسسي	- حق في المستثمر للمحاكم المحلية أو اللجوء إلى التحكيم الدولي أو أي من الوسائل الأخرى لتسوية المنازعات. - تم تعيين الجهة مسئولة عن إصدار تصريح لعمل من مجلس العام للاستثمارات الأجنبية في وزارة العمل والضمان الاجتماعي، مما ينتج المرونة في تحديد الإجراءات والقواعد الخاصة بالحصول على تصاريح العمل.	- يقوم مركز ترويج الاستثمار بتقديم خدمة متكاملة من خلال الشباك الواحد "One Stop Shop" للشركات الأجنبية الراغبة في فرص الاستثمار أو مشروعات رأس المال المشترك في إسرائيل.	- يسمح القانون للشركات الأجنبية التي تقوم بتصدير إنتاجها بالكامل بتملك ١٠٠٪ من أسهم المشروع دون الحصول على تصريحات مسبقة. - إنشاء مكتب واحد "One-Stop Shop". يتم من خلاله الحصول على التصاريح المطلوبة. ويحصل المشروع على الإعفاءات والحوافز الضريبية بمجرد إرسال الوثائق الخاصة. - سن تمكين استصلاح الأراضي الزراعية بنظام الإيجار عن طريق الشركات محدودة العامة.	- في عام ١٩٧٩، أصدرت الصين عدة قوانين وتنظيمات تسمح بمشروعات رأس المال مشترك. ثم في عام ١٩٨٦، صدر قانون يسمح للأجانب بالتملك الكامل للشركات.	عملت ايرلندا منذ عام ١٩٩٣ على إلغاء كافة القيود المفروضة على انتقال رؤوس الأموال من أو إلى ايرلندا. كما ألغت القيود المفروضة على تحويل الأرباح أو الفوائد.	- حرية اللجوء للتحكيم الدولي في حالة عدم نجاح تسوية المنازعات مع المستثمرين الأجانب. ولتدعيم هذه الحرية، انضمت المجر إلى عضوية المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.	- يُسمح للشركات الأجنبية التي تستخدم تقنية متقدمة باختيار الموقع المناسب ويحصل المشروع على حوافز تصل إلى ١٠٠٪ من تكلفة البناء وحوافز للبحث والتطوير تصل إلى ٨٠٪. - إنشاء مركز خدمة الاستثمار كجهة إدارية واحدة (One Stop Shop) يتعامل معها المستثمرون الأجانب. كما تقوم بتقديم الخدمات الاستشارية للمستثمر. - تم إنشاء مكتب حماية حقوق المستثمرين لتذليل الصعوبات التي تواجه المستثمرين الأجانب مع المؤسسات الحكومية. - السماح للمستثمرين الأجانب بتملك ١٠٠٪ من أسهم الشركات الكورية.

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر، مجلس الوزراء، يوليو ٢٠٠٤ ص ص ٥٨-٦١

ملحق رقم (٤)

مصفوفة التجارب الدولية

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
• بلغاريا	• تعقد الإجراءات الخاصة بالاستثمار. • تدنى مستويات البنية التحتية الجاذبة للاستثمار.	• تحسين الإطار المؤسسي. • تيسير إجراءات الاستثمار. • حوافز وإعفاءات لتشجيع الاستثمار. • إنشاء مناطق للتجارة الحرة. • التعاون الدولي والاتفاقيات الدولية الثنائية.	• تحسين الإطار المؤسسي: إنشاء وكالة الاستثمار الأجنبي لتقديم خدمة الشباك الواحد "one stop shop" للمستثمرين وتوفير كافة البيانات التى يحتاج إليها المستثمرون الأجانب. • تيسير إجراءات الاستثمار: — إلغاء ٢٠٪ من إجراءات ترخيص وتسجيل المشروعات الاستثمارية التى كان يلتزم بها المستثمرون من قبل. — مراجعة وتبسيط ٣٣٪ من إجراءات ترخيص المشروعات الاستثمارية. • حوافز وإعفاءات لتشجيع الاستثمار: — إلغاء كلى لضريبة الدخل على الشركات فى المناطق ذات معدلات البطالة المرتفعة. — تخفيض تدريجى لضريبة الدخل على الشركات من ٢٣,٥٪ عام ٢٠٠٣؛ إلى ٢٠٪ عام ٢٠٠٤، ثم إلى ١٥٪ عام ٢٠٠٥. — إعفاء من ضرائب القيمة المضافة على واردات المشروعات	• ارتفاع نسبة الاستثمار المحلى الإجمالى إلى الناتج المحلى الإجمالى من ١٥,٣٪ عام ١٩٩٣ إلى ٢١,٧٪ عام ٢٠٠٣. • ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى بلغاريا من ٥٣٧ مليون دولار عام ١٩٩٨ إلى ٨١٣ مليون دولار عام ٢٠٠١.

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			التى يزيد حجم استثماراتها على ٥ ملايين يورو. — إعفاء من ضريبة الزيادة فى قيمة رأس المال. — حرية تحويل رأس المال والأرباح دون أى قيود. — يحق للمستثمر الأجنبى شراء الأراضى وتملكها ملكية تامة. — معاملة المستثمرين الأجانب بنفس معاملة المستثمرين المحليين دون أى تفرقة من حيث الحقوق والإمتيازات. • إنشاء مناطق للتجارة الحرة: تم إنشاء ٦ مناطق للتجارة الحرة تقع كلها فى أماكن استراتيجية وذلك لسهولة وسرعة حركة نقل البضائع إلى طرق التجارة الدولية. • التعاون والاتفاقيات الدولية: قامت بلغاريا فى يونيو ٢٠٠٠ بتوقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية للاستثمار مع العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، إسرائيل، الهند والصين، بالإضافة إلى بعض الدول الأوروبية.	
• الهند	• صعوبة الإجراءات الإدارية المتعلقة بإقامة الاستثمار. • فرض قيود على المستثمرين	• التوسع فى منح الحوافز المالية والضريبية. • تيسير إجراءات الاستثمار.	• الحوافز المالية والضريبية: — إعفاء كامل للأرباح الناتجة عن النشاط التصديرى من الضرائب.	• ارتفاع نسبة الاستثمار المحلى الإجمالى إلى الناتج المحلى الإجمالى من ٢١,٣٪ عام ١٩٩٣ إلى ٢٢,٨٪ عام ٢٠٠٢.

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
	الأجانب. خلال فترة الثمانينات. حيث لم يكن يسمح للأجانب في كثير من القطاعات الاقتصادية بالاستثمار إلا في حدود ضيقة.		— تتمتع المنشآت التي تزاول نشاطها في صناعات جديدة بإعفاء ضريبي يعدل ٢٥٪ من الأرباح لمدة ٦ سنوات. — إعفاء ٦٠٪ من الضرائب على الأرباح لمدة ١٠سنوات في حالة مزاولة المنشأة لنشاطها في منطقة متخلفة صناعيا. — خصم ٥٠٪ من الرسوم والضرائب المفروضة على المتحصلات الخارجية بمعرفة شركات المقاولات والفنادق. • تيسير إجراءات الاستثمار — رفع نسبة تملك الأجانب بالمشروعات لتصل إلى ٥٠٪ بالنسبة للصناعات المعدنية والإستخراجية و٧٤٪ في بعض الصناعات الأخرى — السماح للأجانب بالاستثمار في جميع القطاعات باستثناء الطاقة الذرية والأسلحة والذخيرة. — موافقة تلقائية لرفع نسبة ملكية الأجانب إلى ٥١٪ من حقوق الملكية في ٤٦ نشاطا صناعيا.	• ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الهند من ٢.٦٣ مليار دولار عام ١٩٩٨ إلى ٣.٠٤ مليار دولار عام ٢٠٠١.

• الأردن	• عدم كفاءة البنية الأساسية. • عدم توافر بيانات عن مناخ الاستثمار. • تعقد الإجراءات الإدارية.	• تطوير الإطار المؤسسى. • تقديم الحوافز الضريبية والمالية. • تعزيز التعاون الدولى والإقليمى.	• تطوير الإطار المؤسسى تم إنشاء مؤسسة تشجيع الاستثمار عام ١٩٩٥ وتقدم هذه المؤسسة مجموعة من الخدمات مثل — تحديد فرص الاستثمار — تسهيل ترخيص مشاريع الاستثمار — تقديم معلومات فنية حول الإجراءات والبيانات فى القطاعات الاستثمارية وتوفرها للمستثمرين المهتمين — مساعدة المستثمر فى العثور على موقع لتنفيذ المشروع — عقد اجتماعات بين الشركاء المحتملين من القطاع الخاص ومسئولين من الحكومة. — توفير دعم مستمر وحل دائم للمشاكل المتعلقة بالمشروع منذ تأسيسه وحتى تنفيذه على أرض الواقع. • الحوافز المالية والضريبية — تخفيض الضرائب على أرباح الشركات والخدمات	• ارتفع معدل نمو الاستثمار المحلى الإجمالى من ٣,٥٪ كمتوسط فى الفترة ١٩٨٣-١٩٩٣ إلى ٦,٩٪ فى عام ٢٠٠٣ . • ارتفاع رصيد الاستثمار الأجنبى المباشر فى الأردن من ٦١٥ مليون دولار أمريكى عام ١٩٩٠إلى ٢,٤١ مليار دولار أمريكى عام٢٠٠٢

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			الاجتماعية بواقع ٢٥٪ أو ٥٠٪ أو ٧٥٪ ولمدة عشرة سنوات، بناءاً على موقع ونشاط المشروع. – إعفاء الأصول الثابتة المستوردة من الرسوم والضرائب الجمركية. – إعفاء قطع غيار الأصول الثابتة المستوردة من الرسوم والضرائب الجمركية بنسبة تصل إلى ١٥٪ من القيمة الكلية للأصول الثابتة. – إعفاء المواد الخام المستوردة والمستخدمة في الصناعات التصديرية من الرسوم الجمركية. – حرية تحويل رأس المال والأرباح والرواتب إلى الخارج وبعملة قابلة للتحويل. • التعاون الدولي والإقليمي وقعت الأردن على عدد من اتفاقيات الشراكة الدولية من بينها: – اتفاقية الشراكة الأوروبية التي سيتم تطبيقها عام ٢٠٠٥. – اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تم توقيعها في أكتوبر ٢٠٠٠ ودخلت حيز التنفيذ في ديسمبر ٢٠٠١.	

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			• تيسير إجراءات الاستثمار: بدأت الحكومة الأردنية في تطبيق الحكومة الالكترونية وذلك لتيسير حصول المستثمرين وغيرهم من المواطنين على التصاريح المطلوبة.	
• تركيا	• تعدد الإجراءات الإدارية ووجود البيروقراطية في الإجراءات الإدارية المتعلقة بالاستثمار. • ارتفاع حجم ظروف عدم التأكد المتعلقة بعدد من الجوانب السياسية وكذلك المرتبطة بالاقتصاد الكلي. • ضعف النظم الإرشادية للمستثمرين. • ارتفاع معدلات الضرائب. • ضعف الإطار الحكومي المنظم لعملية إنشاء الاستثمارات الجديدة. • التغيرات المتتالية في الإطار	• تطوير الإطار المؤسسي. • تطوير الإطار التشريعي. • تقديم الحوافز المالية والضريبية.	• تطوير الإطار المؤسسي – إنشاء "جمعية تحسين بيئة الاستثمار" (IIECC) بالتعاون بين الجهات الحكومية ومنظمات القطاع الخاص. – إلغاء الإجراءات المطلوبة لتأسيس شركات رأس المال المشترك والشركات ذات المسئولية المحدودة والتي كانت تتم في وزارة الصناعة والتجارة. – من الممكن الحصول على العقود المعتمدة من مكاتب التوثيق التجارية كبديل عن التوثيق العام خلال مرحلة تأسيس الشركات وهو ما يعد تسهيلاً لهذه الإجراءات. – يُسمح للأشخاص الأجانب والشركات الأجنبية التي تم تأسيسها في الخارج بتملك العقارات في تركيا على أساس تبادل الإمتيازات، والتي تعني أن الحقوق الممنوحة من الدولة لمواطنيها وشركاتها المحلية لابد أن تُمنح للمواطنين	• ارتفاع نسبة الاستثمار المحلي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٦,٣ عام ١٩٨٣ إلى ٢١,٣٪ عام ٢٠٠٢ ثم ارتفعت إلى ٢٢,٨ عام ٢٠٠٣. • ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تركيا من ٩٤٠ مليون دولار عام ١٩٩٨ إلى ٣,٢٦ مليار دولار عام ٢٠٠١.

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
	التشريعي بشكل غير واضح. • وجود فساد بقطاع الأعمال. • وجود بعض القيود على نسب حقوق الملكية للأجانب.		المركبين. • الإطار التشريعي: إصدار قانون جديد للاستثمار الأجنبي المباشر في يونيو ٢٠٠٣. ويهدف هذا القانون إلى إلغاء التفرقة بين المستثمرين المحليين والأجانب وتقليل الإجراءات الإدارية وإمكانية إتمامها في مكان واحد "one stop shop" • الحوافز الضريبية والمالية – إعفاء الآلات والمعدات من الرسوم الجمركية ورسوم صندوق تشجيع الاستثمار. بينما تخضع باقي السلع الرأسمالية لنسبة ٥٪ رسوم الصندوق فقط. – يقدم صندوق دعم الاستثمار قروض ميسرة للمشروعات التي تريد نقل نشاطها للمناطق ذات الأولوية بنسبة ٥٠٪ من تكاليف النقل وإعادة التجميع. – يقدم صندوق تشجيع الاستثمار قروض بنسبة ٥٠٪ من تكلفة الأدوات والمعدات وبرامج الحاسب التي يتم شراؤها من أجل أغراض البحث والتطوير. – يسمح للأجانب بحرية تحويل أرباح المشروعات	

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			الاستثمارية وتوزيعات الأسهم للخارج.	
• ماليزيا	• تقييد نسب حقوق الملكية للاجانب في عديد من الصناعات. • نقص مهارات العمالة في بعض الصناعات. • تفشي الفساد الإداري في بعض قطاعات الأعمال • غياب الشفافية في السياسات الحكومية المتعلقة بالانشطة الانتاجية. • عدم تشجيع المنافسة. وظهور بعض الاشكال الاحتكارية.	• تطوير الإطار المؤسسي • تعزيز التعاون الدولي • تقديم حوافز مالية وضريبية	• هيئة تنمية الصناعات الماليزية: وتقوم الهيئة بالآتي: – تحفيز الاستثمار الأجنبي والمحلي في الصناعات والقطاعات الخدمية – المساهمة في السياسات التي ترسمها وزارة التجارة الدولية والصناعة • التعاون الدولي : قامت ماليزيا بتوقيع عدداً من اتفاقيات ضمانات الاستثمار الثنائية مع ٥٤ دولة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مخاطر الاستثمار وخلق بيئة استثمارية ملائمة. • الحوافز الضريبية والمالية – حرية تحويل الأرباح والتدفقات الخارجة لرؤوس الأموال – تقديم حوافز وإعفاءات ضريبية للاستثمار في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات.	• ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من ٢٧١٤ مليون دولار أمريكي عام ١٩٩٨ إلى ٣٢٠٣ مليون دولار عام ٢٠٠٢ . • ارتفاع إجمالي التكوين الرأسمالي الى ٢٢.٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٩ و٢٣.٦٪ عام ٢٠٠٢. • ارتفاع نسبة الاستثمار المحلي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ ٢٢.٣٪ عام ٢٠٠٢.
• سنغافورة	• وجود عدد من المعوقات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي من بينها عدم السماح بارتفاع نسبة حقوق	• تطوير الإطار المؤسسي • تعزيز التعاون الدولي.	• مراكز تشجيع الاستثمار – هيئة التنمية الاقتصادية: تقوم بتنمية النشاط الاستثماري الصناعي من خلال الدعم المالي والفني لهذه الاستثمارات.	• ارتفاع نسبة الاستثمار المحلي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٢.٧٪ عام ٢٠٠٢.

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
	الملكية للأجانب عن ٤٩٪ فى بعض الصناعات). • وجود بعض العوائق ترتبط بالإطار التشريعى المتعلق بالمنشآت المحلية والاستثمار الأجنبى.		– مجلس تنمية التجارة السنغافورى: وهى مؤسسة خاصة تهدف إلى دعم وتحفيز التجارة، إلا إنها أيضا ترتبط بتحفيز وتهيئة مناخ الاستثمار، وذلك من خلال الشركات متعددة الجنسيات. • التعاون الدولى: التوقيع على عدد من اتفاقيات الاستثمار والتنسيق مع الدول المجاورة بهدف تشجيع الاستثمار. • برامج تنمية النشاط الاقتصادى، مثل: – التصنيع : يهدف البرنامج إلى تنمية القطاع الصناعى والوصول بمعدل النمو الصناعى إلى ٧٪. – التجارة الدولية: يهدف البرنامج إلى تنمية قدرات الاقتصاد الوطنى على المنافسة فى الأسواق العالمية. – الاستثمار التعاونى: يقوم البرنامج بتنفيذ عشرة مشروعات بإجمالى تكلفة ١٠٠ مليون دولار. – المشروعات المحلية الواعدة: يعمل المشروع على زيادة الاستثمار الأجنبى فى القطاعات الواعدة.	• ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى سنغافورة من ٧,٥٩ مليار دولار عام ١٩٩٨ إلى ١٠,٤٩ مليار دولار عام ٢٠٠١.

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
• إسرائيل	• عدم استقرار الأوضاع الأمنية.	• تطوير الإطار المؤسسي. • الحوافز المالية والضريبية. • عقد الاتفاقيات الدولية.	• مراكز تشجيع الاستثمار. – مكتب كبير العلماء (OCS): يقوم المكتب بدعم مشروعات البحث والتطوير. – صندوق تشجيع التسويق : يقدم الصندوق الدعم المالى للمشروعات التى تسعى للنفاذ إلى الأسواق الخارجية. – مركز ترويج الاستثمار: ويقوم بالآتى: ○ ترتيب زيارات عمل لممثلى الشركات الأجنبية من أجل تعريفهم بفرص الاستثمار فى إسرائيل . ○ مد المستثمرين الأجانب بالمعلومات التفصيلية عن مواقع وتكلفة الإنتاج، بالإضافة إلى تسهيل التعامل مع الجهات الأخرى، مثل: السلطات المحلية. ○ تخطيط وتنظيم المعارض فى إسرائيل من أجل مساعدة رجال الأعمال الأجانب فى التعرف على مميزات الاستثمار فى إسرائيل. ○ تنمية وعى المجتمع الاقتصادى بما تقدمه إسرائيل للاستثمار الأجنبى، من خلال عقد المؤتمرات ودعوة	• بلغت نسبة الاستثمار المحلى الإجمالى إلى الناتج المحلى الإجمالى ٢١٪ عام ٢٠٠٢. • ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى إسرائيل من ١,٨٣ مليار دولار عام ١٩٩٨ إلى ٣,٥٢ مليار دولار عام ٢٠٠١

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			الصحفيين المتخصصين لإسرائيل وتعريفهم بالصناعة الإسرائيلية ومناخ الاستثمار في إسرائيل. ● برنامج الخصخصة: عملت إسرائيل في السنوات الأخيرة على تسريع معدلات الخصخصة عن طريق طرح أسهم الشركات في أسواق رأس المال الدولية. ● الاتفاقيات الدولية: توقيع ٣٥ اتفاقية لترويج وحماية الاستثمار و٣٤ اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي مع الشركاء الاقتصاديين التقليديين لإسرائيل (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) وغيرهم من الدول. ● الحوافز المالية والضريبية – تقدم إسرائيل منح البحث والتطوير وتتراوح قيمة المنح ما بين ٣٠٪ من تكاليف البحث والتطوير بالنسبة للمنتجات القائمة وحتى ٦٦٪ للمنتجات الجديدة. – إعفاء الآلات والمعدات من الرسوم الجمركية. – السماح للأجانب بتحويل أرباح المشروعات وتوزيعات الأسهم للخارج.	

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار.
• تونس		• تقديم حوافز ضريبية وجمركية • تقديم حوافز التنمية الإقليمية • تحسين الإطار المؤسسي والتشريعي للاستثمار • تطوير البنية الأساسية	• الحوافز الضريبية والمالية – إعفاء تام من ضرائب الدخل لمدة عشر سنوات، وتخفيض بنسبة ٥٠٪ على ضرائب الدخل يبدأ من السنة الحادية عشر. – إعفاء تام من الضرائب على الأرباح المعاد استثمارها. – تتمتع واردات الشركات (التي تقوم بتصدير إنتاجها بالكامل) من السلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج بالإعفاء من الرسوم الجمركية. • حوافز التنمية الإقليمية – منحه بنسبة ٧٪ من تكلفة المشروع. – مشاركة حكومية في نفقات البنية الأساسية. – الإعفاء من الضرائب على الأرباح المعاد استثمارها. – تتحمل الحكومة عن هذه الشركات خمس سنوات من حصة صاحب العمل في برامج الضمان الاجتماعي.	– ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس من ٧٦ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٨٢١ مليون دولار عام ٢٠٠٢. – ارتفاع نسبة الاستثمار المحلي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٥,١٪ عام ٢٠٠٢.

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			• الإطار المؤسسي والتشريعي – يسمح القانون للشركات الأجنبية التي تقوم بتصدير إنتاجها بالكامل بتملك ١٠٠٪ من أسهم المشروع دون الحاجة للحصول على تصريحات مسبقة. – يمكن استصلاح الأراضي الزراعية بنظام الإيجار عن طريق الشركات المحدودة العامة على ألا تتجاوز حصة الشريك الأجنبي ٦٦٪. – يُسمح للمستثمرين الأجانب بتحويل أرباحهم للخارج، حيث يمكن تحويل الدينار التونسي من أجل المعاملات الجارية منذ عام ١٩٩٤. – إنشاء مكان واحد "One-Stop Shop" تابع لوكالة الترويج الصناعي يتم من خلاله إجراء كل الخطوات الإدارية المرتبطة بتأسيس المشروعات. • تطوير البنية الأساسية – قامت الحكومة التونسية بإنفاق ١٠ مليارات دولار خلال	

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			خطـة (١٩٩٧-٢٠٠١) علـى تطـوير شـبكة النقـل والمواصلات. ونتيجة لذلك ارتفعت طاقة الموانى فى تـونس إلى ٦٠٠٠ سـفينة فـى السنة، بحمولـة شـحن تبلـغ ٢٥ مليون طن سنويا. كما ارتفعت طاقة المطارات إلى ١٣ مليون راكب سنويا.	

المصدر :قطاع الدراسات التنموية ،تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار ،مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ،مجلس الوزراء، ،اكتوبر ٢٠٠٤ ،ص ص ٢٣-٦٧

الفهـــرس

مقدمة..٣

تقديم ٥

الفصل الأول:
الاستثمار الأجنبى المباشر:
إطار نظرى ومفاهيم أساسية ٧

الفصل الثاني:
اتجاهات وتطور الاستثمار الاجنبى المباشر ١٩٩٢-٢٠٠٣ ....١٩

الفصل الثالث:
ملامح الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى مصر.................................... ٢٩

الفصل الرابع:
عقبات الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر....................................٣٥

الفصل الخامس:
استراتيجية تنمية الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر..............................٣٩

الملاحق ٦١

